

ح .ل حاشية اللاري على الفوائد الضيائية للجامي على الكافية لابن
الحاجب، تأليف عبد الغفور اللاري الحنفي (- ٩١٢ هـ) .
بخط سلاى بن علي بن محمد حاجي ، سنة ١١٨٤ هـ.
٥٦ ق ١٧ س ٢١,٨ × ١٥,٥ سم

٣٧٥٧ نسخة حسنة خطها تعليق ، كلمة قوله بالحمرة ، بها آثار
رطوبة وتلويث وأكل أرضة ، طبع.
معجم المؤلفين ٥ : ٢٦٩ ، الأزهرية ٤ : ١٨٦
١- النحو ، لغة عربية أ- اللاري ، عبد الغفور اللاري ٩١٢ هـ
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ .

هذا كتاب عبد الغفور صاحب

الحكمة لا تزال الاعتبار

اذا دخل الغاية في المغاية يكون الى للسقاط ما وراء
واذا لم يدخل الغاية في المغاية يكون الى للحكم

من فوائد اشحا قبل الدرس

[redacted] بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم واكرمنا
بنور الفهم اللهم فتح علينا ابواب رحمتك
يا ارحم الراحمين يا رب العالمين

والفرق بين المشابهة والمشاكلة ان المشابهة
تقع في المحسوسات وغيرها والمشاكلة تقع في المحسوسات

والفرق بين ما الموصولة ومن الموصولة ان ما الموصولة
تستعمل في ذوي العقول وغيره ومن الموصولة تستعمل
في ذوي العقول فقط

بيت

قطعه
مدار دوری چنبی نه وصل نگاران خیلی
فدای لبش جان است اجل کند و لند به
بیت
سابه حضره اخر اسبابه بندی شلوا به
قدح عو اتنه است اجل کند ولند به

من کتب هذا الشکل فی کتاب آمن من الغرق

لاه	ب
و	و
ا ل	ک

قد کتبته واستصحبته زمانا ثم وقفته
لاولادی سلامی القریمی
ثم النیزری عفی عنه الباری

الحمد لله والمنة وصل هذا الکتاب الشریف
الی الفقیر محمد نصیبه عبد الباقی
سلامی القریمی به علم [illegible]
فضلهم الملک الباقی بکرمه
[illegible] العالی وبعد وفاتی
فلیتعلق هذا الکتاب الشریف
لاولادی کما وقفته
وفیه هدی لهم
سلامی افندی
القریمی
١٢١٢

لنهایته چلبی افندی رحمة الله علیه

اصل

بو عقدی عقد ایتمشدی نفعی ایچون بدایتده — بو حل حل عقد ایدر بو لغز صحیح نهایتده
صنعیله قدرت ایچون بو بیله روای [illegible] — که زیرا رفع طینیه وضع دین بولنمازده یانتده
عمل خلد قلدین لو رحدم برکلمز بند ایلکم — سؤال ایدر جواب آره لر هر وقت ساعتده
سؤال ورجع اتدلکه جواب الماه درست [illegible] — نه وبر خند ایدر که ده لر جیبی صاحبتده
محمد الله نه نورک کورک کیند که هم [illegible] یان — تنوی منصب [illegible] دولت بزی [illegible] قور خسارتده
بولنمز دی که هر وقت بلا یا [illegible] ایتده — بولنمز وماده واصلا که ایرادی ولایتده
الم [illegible] واحد اغنیاده بولنور — نقل نخه [illegible] سین برتار زیاده قیامتده
بو لازملی قول اغنیالین یره بشره ایلیم برکز — بو لا شهرت الی یوم القیام آدی شهرتده
سر [illegible] صو ایچنش تیغ آه ابدا دم دار — قوجران شمشیر خدانم وار سلامتده
دکلیز جهد رساه مرزوق خلاقز — نخ القلب نخ طبعز سرفراز قناعتده
جهالم بو قدر لماخذ جهالم واده [illegible] — سله بو نفس بو خوی بزی بکا قور حرارتده
مطلبم وضم ص ایچون دلدی اونشو [illegible] — بزه اول فدائی کیشی جان عوت عبادتده

نفع الله تعالى بكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر معلوم واللام للجنس او الاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد
من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او للعهد الخارجي كما هو حيث
المصدرين فان حاصل حمده سبحانه بلا جهة الاستيعاب كما بلا جهة الاستغراق ويحتمل ان
يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سپاس وستايش قوله لوليه اى للحرى بتخصيص
الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين ودفع
الوهم لا يذهب الى ان الحمد يبر بالحمد غيره تع وتعليق الحمد حريا بما يشعر بالعلية وفخامة
الاشياء التى تجب الطباع اليه فكون الحمد به لمزيته قوله والصلوة اى الرحمة والاضافة
الخير نازلة من علو جنابه الحق سبحانه قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة والنبى في
الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا في النبوة
السابق وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة
قوله وعلى آله اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار وجمع صحب بسكون
اى الحاء كنهر وانهار وصحب بكسر الحاء كنمر وانمار فخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا
على الجمع على افعال قوله هداة جمع هاد بمعنى باداب الادب نكاه داشتن حد هر چيزى الحد
شبه فيما بينهم التادب باو اب ولا انقضاء جنبة لعنايتهم في ذاته صلى الله عليه وسلم

قوله

قوله فوقه اى ما سيأتي عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعنى انچه گرفته ودوستش واز داشتي
دهال قوله يحل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمى محقق هذه مشكلا
لانه يشبه الباطل والحق والكافية للمبالغة او النقل والتخصيص باعتبار الرسالة قوله للملك تأكيد
للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه تع انه الحمد برتبك لتوهم التأنيث قوله في المشارق والمغارب
كناية عن جميع الارض كما في قوله تع رب المشارق والمغارب وبوجه جميع ان الشمس من اول
السرطان الى اول الجدى في كل يوم مطلع ومغرب وهى مائة واثنان وثمانون ثم يعود على مطالعها
كذلك وكذا الحال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في
قوله سبحانه رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقى الذهاب والعود
بحثنا ولى للكل وكذا الحال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله قال قدس سره
في الكشف التغمد ستر الله ما كان فيه بغفرانه الا انه يجاب او لما ... من محض فضله
في ... بسابغة ... ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اى احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا
له قال في التاج التغمد كناه پوشيدن فلا يرد ... التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران
اليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تع اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم
... بالسين في ... اى البحبوحة الدار وسطها وهى من كل شيء وسطه وخياره انتهى
يعنى جعل الرضا جنانه مسكنا له قوله نظمها وتنظيم در رشته كشيدن جواهر المستقيم
لتنبيه ... كلاده ... المعانى المتناسبة الدلالة على ... سلك الطبع وفي
... الاستعارة ... كالدرة في العقد و ...

تغمد

وانما قال ذلك ترغيبا للطلبة قوله في سلك التوشيح السلك رشته والتوشيح قرار داون
والاضافة في باب افتتاح المشبه للمشبه قوله وسط التحرير السمط بكسر السين رشته مرواريد
يا نيشه بنوان والتحرير نقش خط كردن ونيكو كردن كتابة والاضافة كاضافة السلك قوله
للؤلؤ الوزين ارجمند وگرامي ومكرم قوله كضياء الدين كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يهتدى الوزين
به الدين اي هو موجب التلهف دريغ خوردن واندوهگين شدن التأسف دريغ
قوله التاسف التلهف
ودره خوردن قوله لما له اي الجمع والتاليف وكالعلة الغائية اي لانه في الباب والباعث
لهذا التاليف كالعلة الغائية التي يكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من قبيل نسبة الى
الباعث فيكون ~~نسبة الفوائد اليه~~ مجازي قوله وما توفيقه الا بالله التوفيق جعل الاسباب
موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي حسب بسنده بودن وخرسند كردن ونعم
الوكيل الوكيل انكه كار سپرده كنند وكفيل عطف على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف او عطف
على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص بمعنى الفعل هو الضمير المقدم بمعنى الفعل قوله بتخجيل ان
كتابه اي ترك ذلك التجميل كسر النقد وسؤال على الكسر تخجيل ان كتابه من حيث صنف لا من حيث
استعماله على كتاب ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم منه ترك التبرك في لفعهم فانهم انما
يستحسنون جعل جزء في ما يعتنون به بشأنه وما هو في مرتبة كتبهم لكن يبقى توهم
ترك الاشتغال بالحديث الدائر على الالسن وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله
تعالى فهو اجزم او اقطع لا يتم فوقعه بقوله ولا يلزم وحاصله ان المقصود بالنقط
مستقلا كان في الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاولى ترك الثاني قوله وبداء بتعريف

الكلمة والكلام وبداء بتقسيمها ايضا لانه من تتمة تعريفهما او لتحصيل اقسام كلمة
عنهما قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من انها منسوبة
اليهما سواء انبعث لانفسهما او لا ف منهما من حيث انها اف منهما وفيه مسالة ثمة
انهما نعم فروع النحو وانه اعلم من حال ان موضوع الكلمة والكلام لعدم البحث اقتصاد البحث
بواحد منهما وجعل البحث عن احوالهما راجعا الى الاخر تكلف قوله فمتى لم يعرفا اي لم يتصورا
لم يصلح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصور
انهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل
شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم لا بالقياس الى المتعلم
ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل التعريف لان امام التعريف يشير الى تعليمه مخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فان التعريف بالقياس
اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة لكون افراده ٦
جزء من افراده الجملة سواء نظر الى افراده ام لا فهو منهما وجه التقديم في
جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت
في التقدم الموجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني والخارجي وان المتقدم بحسب
الوجود الذهني اذا تقدم في الكتابة توافقت في التقدم الموجودات ما عدى الخارجي الى
قوله قيل هي الكلام فمشتقان من الكلم اعني الاشتقاق ان تجد بين اللفظين
تناسبا في اصل معنى ولو لا التركيب واشتركا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب

اوشهر كما في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى البعد
هذا الاشتقاق بقوله قيل وفيه كلام لان التأثير المناسب لان يشبه بالجرح تأثير بصحة الالم
ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لائقة مع ان المناسب ان يقال النفس
بقرع الاسماع ونقش الصورة في الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعال
على اى وجه كان من مشتقات القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تراكيبها كلها
لا يخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام فيه ادنى لا اقدام في ان تأثيرها للقوة المعهودة
من جوهر تلك الحروف **قوله** وهو المجرح بفتح الجيم حسنه كرمان **قوله** وقد عبر بعض الشعراء
يعني ان ذكر التشبيه علاقة معتبرة **قوله** جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم هكذا
السنان بكسر مقره وعصا ونيرها عن **قوله** جمع واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا
في ما فوق الاثنين **قوله** بدليل فوده اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث
ورد بانه ليس من اوزان الجمع **قوله** وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح والحاجب
اللباب **قوله** والكلم الطيب باؤل بعض الكلم فان الصاعد الى محل الغرض ليس الا بعض الكلام
وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فيجوز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتأويل كتأويل
المرحة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام فيها للجنس
هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي
او ما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الماهية حتى يكون
اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي هي فاللام للجنس والطبيعة

قوله

قوله والتاء للوحدة والقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف
الكلمة عن المفرد الى اللفظ وحال الوحدة غير مراعاة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها
عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها
للفرد المنتشر ولعل الشارح نظر الى ان الوحدة حتى يمنع التجريد بدليل كلمتين وكلمات
قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب عن تقرير التنزل وتسليم ما ادعاه **قوله** لجواز اتصافها
بالوحدة طبيعة كانت او صناعية او غيرها وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة
التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصصت
بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية
ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى التمر
قوله والواحد بالجنسية بمعنى ان يراد بكل من الوحدة نصا او ما فيجوز ان يكمل كل
اصل والواحد وصفا له وان يعكس **قوله** اللفظ في اللغة الرمي ورمي الشيء من الفم
والتكلم **قوله** ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل
مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به ثم اجراه اصطلاحا فعلى هذا لا يكون في
نقل الا بعد ذلك يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد ما
باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا
باللفظ المعنى الحاصل للملفوظ به حقيقة او حكما ابتداء فيكون من قبيل
تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر

بوزنه

اللام وليس فيه نقود النقل قوله او بعد جعل بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية المفعول باسم المصدر وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة قوله اي ما يتلفظ به والتلفظ كالتفوه والباء للتعدية وليس فيه دور لان المتلفظ مشتق من اللفظ اللغوي الذي هو التكلم والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة اولا فمن ذهب الى الثاني استشكل عليه جمع التعريفات وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تخصيص معنى التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يدخلها انما فيه تقريبا لتصور اللفظ في الفم قوله او حكما اي تلفظا حكميا وذلك فيما يتدارك الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارات القوم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا لزم كون الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه معنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قوله او مركبا قيل انما يصح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لان في الاصل مصدر قوله واللفظ اي الملفوظ به يكتفي فيه انه ليس من مقولة الحرف والصوت الذي اعم منه الحرف ولا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو محذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل ولم يوضع له وضع لفظ ولم ينقل … بوضع لفظ خاص به فكان لا يكون مذكورا … لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن

جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس … يجري عليها احكامها كالاسناد اليه والعطف والتأكيد والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير ذلك قوله وكم من لفظ حقيقة اي على تقدير وجوده في اي زمان يتلفظ به الانسان قوله وكلمات الله واخذ فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه تعالى لا بصوت او لان من شأنها ان يتلفظ بها الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنوي وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير لما الشخص المتكلم به حقيقة فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا التدقيق فلسفي غير ملتفت عنه لاهل العربية فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه او شمول الكلمات للكلام النفسي … ما عليه المحققون او نقصوا بما هو في على … او بما يظهر في غير الانسان قوله والنجب جمع نجبة وهي ما ينجب للتعيين … او طريقة قوله غيره واخذ في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم عليه ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد الوحدة … الان … كالفرع الكلمة عنه وخارج عنها … قال لفظ وانما … قوله لعموم الاستغراق ومطابقة الخبر للمبتدأ فشروط ثلثة … الاستغراق …

اوبعض …

ولا سيما على الضمير الراجع الى المبتدا وعدم تنافي التذكير والتانيث كمر بيع وقد انتفت بهما

لتانيث باسرها قوله الوضع في اللغة جعل الشي في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى في حيز

اللفظ قوله تخصيص شي ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة الحمزة وان وكركابات بشي سواء

كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع الحرف لان الحرف لا اول لم يقصد

قبله جعلا بل قصد تعيين به بتوهم انه مجهول له ان قلت ان كانت الابعاد اخلا على المقصود

خرج عنه وضع كم اوفي لعدم انحصار معناه في واحد من كثراته فمن لو جعلوه في كليهما

وان كانت واخلا على المقصود عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شي بل معنيه

لو جعلوه في كليهما وكما حصل ان كثرة المعنى الذي يقتضيه التخصيص لا يوجد في كل وضع

فلعا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص من جزء معنيه وبان التخصيص بحسب

الجعل لا بحسب الحكم وما كان لا دخل في المشترك وكالفاظ الحمزة او في قرينة لا يتحقق في

الاذهنة المعرفية لا وضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص

اضافي لا حقيقي وبان كل منه الحمزة ضار من حيث انه من افراد جعل في كل حمزة في

ولا يوجد في حمزة في الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد وبما

ذكرناه يعلم الجواب عن الشبهة في كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث اي

حال كون ذلك الشي المخصص بلا سبب الاثر الجنسية التي هو لها كشرطية ويخرج

تخصيص حروف الهجاء لترجيح التركيب قوله في الطلقة وسمع او اسم بغير التخصيص وفيه

تنبيه على انه موضوع في اللفظ وغيره لها وال لاربع ولا يكفيه ان يقال في الطلقة

ان غلت الكلية غير صادقة الابعد انفهام العلم بالتخصيص الى الشرط فلعل لا يعبد

كل العبد ان يقال بهذا الانفهام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان

التخصيص علاقة بها تثبت الدلالة وقد يفهم منهم ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة ولكن

قال في الطلق او احسن وعلم في ترك التخصيص قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه

فهم قصد ولا التفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع

الفعل لانه اعتبار دلالة على نسبة كالحرف وكذا وضع الاسما المتضمنة معنى الحرف كمتى

وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسما الاشارة والجواب عنها كالجواب

عن الحرف قوله واجيب والا يجاب بان المفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لو

حالة وضعه ولا شبهة في تحقيقه قبل انفهام المعنى لان قوله في الطلق لا اشارة الى انه

الجعل وبهذا المفهم ليس بحاجة له قوله ولا يبعد ان يقال يعني انه لا حاجة الى التقييد فان المتبادر

فيما التبادر الى الكمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون التغيير قوله معنى ما

يقصد بشي جيرا او به حري او فيه او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا قد دخل فيه

معنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا استعملت واريد منه مقصود كل

وقال بعضهم معنى ما يقصد يصح ان يقصد بشي قوله اسم مكان فيه المقصود معلوم

او مجهول او مصدر ميمي للمعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقل اليه

فيختلج فيه بنقل قوله المخفف مع تخفيفها غير قياسي والذي جرى على هذا الاحتمال

لا يحتمل لفظ المعنى الا جانب المعنى والاشكل والمعنى المخفف فيقال معنى الكلام

ومعنى واحد قوله فذكر المعنى بعده مبني على تجريده يكون تكرارا وتخصيص شيء بدون شرطية
ايضا لان ما فيه فيفضي الى الشيء المحدود فذكره مستلزم لتكرارها وبذكر المعنى بعده منع الوضع
ط لان تخصيص شيء المعنى ان يجعل تخصيص بذلك الشيء هو كوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط
المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه الا انه لا حاجة اليه كما قيل ارتكاب التجريد اقرب
من جعل كوضع بمعنى المصنوع مجاز كما قيل لقربه من التحقيق وشيوع امر التجريد في اصطلاحهم
وفيه كشف لا احتراز بكلمة من جزئي الوضع على ذكر اللفظ فمنع عن حصول ان ما في اللفظ
الا انه موضوع قبل فانه يتم ذكره الا ان يتعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا
صح الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل وذلك ان تحمل الطبع في مقابلة الو
قوله ونعت حروف الهجاء اي حروف تعدد باسمها كالالف با تا ثا فانها حروف المباني
المقابلة بحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه انما هو بين عموم
تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي في مقام تعريف
الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة قوله اي الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انها
مشخصة سواء كان في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه
على تركيبها [illegible] الحال او مركبة قوله فليس هناك اي في مقام دفع النقض الالفاظ
المخصوصة او مركبة قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظ فمعنى حيوان
ناطق حال كونه علما لشخص انسان مفرد لانه ليس [illegible] الا باعتبار
وضعه العلمي وجزئه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء المعنى قوله وقد يتوهم ان اللفظ

موضوع

موضوع الخ وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصف وعلقت به معنى مقصودا اما في
صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك
المعنى به لا سببية وانما قال يوهم مع ان كون الفاعلية تقتضيه اقتضاء بينا لظهوره او سهام قوله كما يجب
في مثل قتل قتيلا وهو مجاز بطريق [illegible] هكذا في المغرب قوله ومفتاح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
من حيث انه لا يدل جزؤه على جزء معناه مفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند
المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات
وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه التنبيه وكان النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد
كانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او مستلزمها وهو كونه موضوع قوله حيث
اتى بصيغة الماضي فاستعمل صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه حال [illegible]
في وضعها قلت لو كان حالا منه لكان يجب كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك
عند الكل فان بعضهم يراعون مرتبة الحال وهي التأخير عن الفاعل والمفعول به ولئن
سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت هنا لان الافراد صفة
اللفظ بالذات او اذا تقدم المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه لا خفاء في ان افراد المعنى
ط يؤول الى افراد اللفظ قوله او من المعنى تبع [illegible] في تجويز الحال عن النكرة عن غير تخصيصها
سيبويه لا [illegible] حالا عنه تقدم عليه لان صاحب الحال مجرور فان تقدمها عليه
ممتنع عند اكثر النحويين كما يفهم من كلام المصنف في الكافية قوله فانه مفعول المفعول والعامل
ط واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها قوله فحينئذ يكون مركبا لان مركبات الفا

قلنا مراده ما قيل ان العامل في عامل الحال وضع وعامل معنى [illegible] عامل الحال وصاحبها مع انه شرط في وقوع الحال حالا عنه عصمة رحمة الله عليه

نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال

قوله ان جزء الاتيان [illegible] لا يدل على تقديم الزمان [illegible] الرتبي الذي هو مقصوده الا ان يقال [illegible] تقديم الزمان [illegible] الزمان لعله لانه على التقديم الرتبي [illegible]

موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه قوله فخرج به عن هذه الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا
فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والفا
ويا النسبة وعلما التثنية والجمع فمسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضي وجماعة
الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع
الصيغة والا على المجموع المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسب الدلالة
اليها كما نسب الطلب الى السين استغفر والمطاوعة الى النون انفعل قوله واعرب باعرابه
واحد كان اجراؤه بالاعراب معنى بشير الحركة الاعرابية وكتابة في حرفه لم يعتبر لكل
من الجزئين حالة الانفراد فان الحرف الاخر في قائمة لم يستحق بنفسه الاعراب بل البناء
المستحق للاعراب هو قائم فجعل المجموع ككلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى انه
هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل ومثنى والجمع الواو والنون
فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا الجمع فان علامة
التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل قوله صحيح انه معرب باعرابين ان قلت
ما توجه الاعرابين لكلمة واحدة ونحوه الاعراب ليس الا المعنى المقتضي ولا تعدد للمقتضي
في كلمة واحدة في الطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي تقتضيها الوضع النوعي
وهو باعتبار الموضع الى كلمتان وقال صاحب اللباب ان الاعراب فيهما كما في
بعلبك شهرا وما كان باخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ لما اظهر
اعراب ما بعده في الاشتغال في الغير فليس بعبد الله على الا اعراب واحد قوله ولا يخفى الخ

والله اعلم

اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتعصي في الاعراب فاهمال جانب اللفظ
وتحصيل الجانب المعنى لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما يعد
لشدة الامتزاج لفظ واحد بل فيما اعراب باعرابه الكلمة الواحدة قوله فانه لا يعد
لفظ واحد هكذا الوه وفيه انه ان اريد باللفظ اوني ما يطلق عليه اللفظ كهمزة
الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نادر من الكلمة وان اريد ما له نوع واحدة لم يخرج
عنه مثل عبد الله علي وان اريد خصوص واحدة فلا يدل اللفظ على ان فلت لفظة
للمرة والمفهوم منه ما تكلم به كذلك الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة وليس فيه
ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم
بهما مرتين قوله ويتبع قائمة وبصري الى قوله اصلا اي مما هو في اعراب لانه لا
تكون كلمة بحيث لا يفهم منه شيء اخر وهي تنقسم اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل
جاعل وطبعية ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها و
عقلية ان كانت بغيرهما قوله لدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود
لو سمع ويز زيد حال الشاهد لم يظهر دلالته او لم يعلم كما قال السيد قدس سره
فان وجود اللافظ يعلم بالمشاهدة لا عن اللفظ قوله اي تنقسم الى هذه الاقسام السبعة
في تقسيم النسبة بين احوال الاقسام واحتمل فيها باعتبار وصورة للكلام قوله
منحصرة بهم من السكوت عن معرض بيان الاقسام ويتعلق به لانها قبل هذا الحصر عقلي
وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل

ولا يخفى ان هذا الاهمال واقع في قائمة وبصري
وحبلى وحمراء دون مثل الرجل فان الجزء الاول منه
معرب والثاني معرب كما في مغرب فالكلام
فيه على حاله ولا يصح جعل الجزء الثاني في حكم المبني
الانفصال الامر على جميع باقي المعرب
على ما ينبغي عفي عنه

ولذا ابيت عن ان يعقل الثالث فقط او لبس لذلك لا فهام مفهومات محصلة سوى
ما اخرجه التقسيم قوله اما في صنعتها قبل التقدير بهذه الالة حالها او دلالتها او لاتها اما
فلانه قوله ولا يخفى ان تقديره يستهجن مما يتقبله الطبع السليم غاية التقبل اما تقديره كما لا و
الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل و
يستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحصر على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر
في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الخروج الذي وقعت له
التقدير انما نشأ من الثاني فلا يليق الا له وبل فيه لا في الاول وان تقدير الذات فيحتاج
الى اقتضاء زيادة ان وكذا حمل ان يدل على الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا
المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في حكم المصدر حتى لو وضع مكانه المصدر
بلا احتياج الى ما ضم لكن النظر الى معنى يغني عنه او لبس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو
عن حدث قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او بتركيب اليها قوله الثاني الحرف استيناف
لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني الحرف والاول اما كذا
او كذا معطوفا على كذا لا استيناف وكذا ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الكلام
في قوله الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي
اي طرفه قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل او في جانب من الكلام لانه قد
يقع جزءا لكن زيد لا حجر قوله ان يقترن فلكل معنى المحكوم عليه بنفسها في الفهم
عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن عدم الفعل ما يقترن بما هو الا زمنة بحسب التحقيق
كفرب

كفرب بعده راوما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب السبق وما يقرب
بعارنا لكن لا يكون منهما من كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ
من السمو اي سمي اسما حال كونه ماخوذا من السمو واصله سمو بحركة السين حذفت
الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء
بالساكن قوله لاشتماله على التنوين ولانه يرفع مسماه قوله وقيل من الوسم وهو العلامة ق
سمي وجمع على اسما فانه لو كان كما قيل لكان فعلا وسم وجمع اوساما وارتكابا لقلب
بعيد قوله لنفسه الفعل فيكون نسبة الدال بالاسم كالمدلول فال وقد علم الواو للاعتراض
لتنبيه من لا يجوبه الاشارة او للعطف على الخبرة اليها او للعطف على علم بالاختصار
الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك توجيه وعلى هذا التقدير يحتمل
ان يكون لهوا وللحال قوله بذلك الباء للاستعانة وضع اسم الاشارة موضع ضمير زيادة
التمكن في الذهن وكمال التميز واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه
التعظيم بعلو رتبته قوله هو كل واحد منها اضافة احد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها
واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث
الاضافة فانه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد قوله ولمسمى اه بالجر عطفا اي في هذا المعنى فان احد عشر كوكبا
هو يكون ... فالجمع ... اوفى هذا المقام لان ... ما به الاشتراك وما به الامتياز
لا يستلزم ان يكون حدا فيه ... الاسم قوله ولله ... في اللغة ... فيه

خير كثير عند العرب فاريد به الخير في الاستعمال في الذم لانه اي كثير خيره وفي المدح
لقلة وزره وكذلك العرب اذا عظموا اشياء نسبوها الى الله سبحانه فقصدوا الى اسم غيره
لا يقصد بعطف اللام للتعريف والدر اللهي وكمعنى معجب اذ يجب ام ربته به كاملا في كعلم
او كونه لا غيره كلي في صنعة الكمالية قوله الكلام لم يعطف على كسبه لانه محصل في
في الكلام قوله في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل اسما في المصدر فقيل كلمته كلاما كما اعطي عطاء
ثم نقل في الاصطلاح الى ما يعطي قوله لفظ تضمن يتضمن لكل جزئية قوله اي يكون كل واحد منهما
في ضمنه فان التثنية اقتضت العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للتعدية
لم يحتج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن
مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى التأويل بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد
من الاجزاء المختلفة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل النسبة جزءا للكلام ويلزم ح ان لا يكون
الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التأويل قوله فلا
يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد
ويجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملتصقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدى
الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قوله حقيقة او
حكما الكلام اي حكما بحيث يصح وقوعه لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة
الشرطية لان الشرط قيد الجزاء على زعم النحو وزعمهم لان الاسناد في الجملة
في جواب الاسم وكان ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعل كرابطة

بان

بين الشرط والجزاء كما حققه السيد قدس سره فظهر انه لا يصح التعبير عن
طرفي الشرطية بمفرد والدليل على الرابطة بينهما لا يقصد في حد ذاته وذلك ان قرينة فهو
وان لم يوجد العرب قوله بحيث يفيد المخاطب اي فائدة ان يقصد به افادة المخاطب
فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن للسامع مجال الخطية
ونحوه لا المقصود فيخرج الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة
ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب قوله خرجت المهملات العرفية اذ المركب
من الكلمتين والمهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع
قوله انشائية اي غير محكية بها عن الواقع قوله في المفرد لان النسبة في المركبة
فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو بمفرد قوله اعني قائم الاب وافاد فانه في
حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى
هذا التأويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل يحضر
بانفسها لا بدال في هذا فيحكم عليها ولئن سلمت فليست بالوضع لثبوتها
في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقوم عليه برهان وقد يتمسك في اثبات
الالفاظ ان قلت اولم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف
يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين لها قلنا ان الالفاظ لما صارت بمجرد التأويل الاسم
بمعنى قلت احكام وهو احد ان الاخبار عنها ولحوق التنوين لها فلو جوز
لها الاخفش بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم او الآن الغير موضوعا للمعنى

ويستقل فيه اما اذا لم يكن كذلك فمجازا لا صحة عنه ولحوق التنوين له ولا لفظ كلها
متساوية لا قدام في ذلك ويتمثل بقول حم من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق فاعل
قوله اعلم ان الكلام بحسب ظاهره ان نحو ضرب زيدا قائما مجموعه كلام لا يخفى انه يلزم عليه
ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او اوصافا او جملة قسمية
فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتأكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء
على زعمهم واما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو مقصود بذاته
قوله وذلك الكلام استغربه لك الى الكلام لا الى التعريف الى التضمن او الى الاسناد وكما قيل
لان الكلام مسبوق للكلام ولبعده ولان هذا لا يتأتى باشارة الى تقسيم الكلام بعد
تعريفه وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشأنه بالحصر لان التركيب العقلي فيه ثنائي
برتقال الى ستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك منه قبيل تحقق الاسم في ضمن
الكلام فلا يلزم اتحاد الطرف [illegible] وانما قدم هذا القسم لاستحقاق قرينة
للتقديم قوله او في ضمن اسم انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية
لاستحقاق الاسم للتقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ فيه نقف
لا ذكر للواقع لتقديم الفعل على الفاعل قوله بتقدير اه هو المنقول الى الانشاء قبل
التقدير او بعده [illegible] قوله اي كلمة والاولى في التعريف مركب قوله الاربع
والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن في نفسه جعل صفة معنى [illegible]

رجع

رجع ضميره الى الخبر على ما او الى معنى ولم يجعل ظرفا لغويا بدلا او حالا من ضميره حتى يكون
معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته — الاول صح
لان في جعل في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار ردي وغير مشهور في النحو بعد وان الدلالة
[illegible] صفة غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الواضع مع ان
حيثية كل المعاني مبنية على قصور في الدلالة اي في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه
لاحتياج تصوره الى انضمام الى الغير وذلك لاحتياج [illegible] الوضع يدل على الدلالة — تصوره لجانبه
وبالوضع لم يثبت حالة اخرى بالذات ولا يلزم منه ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا
من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهمها الى [illegible] كتقديم
المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم والاشارة ونحو ذلك
ف — وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة
لما لا يستلزم ذلك المقصود توقفه على العاقل والفاعل [illegible] على معنى باعتباره في
نفسه ملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في معنى [illegible] كقولك الدار في نفسها اي الدار
الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها او [illegible] اليها بهذا الحكم في حد ذاتها
خ — لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط كذا او قريبة من بيت الفلاني [illegible] اعترض
عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد ذاته على معنى في غيرها نقيض قولهم على معنى
ل — في نفسه كما في مقابلة قولك ضمير الدار في نفسها كذا ضمير الدار في غيرها [illegible]
لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مقصودهم ان [illegible] معنى [illegible]
لفظا

واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف
الاول فانه غير معقول لان ينسب الى الغير يعني مع كونه منسوبا ومحكوما به مقصودا
النسبة بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى وان اعتبار قوله كما في الخارج
موجوده الخ اي ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابع له وقد لا يكون كذلك الموجود
في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس
وتظهر منه وجه اخر لاستعمال اللفظ في ذلك لما يسمى بمعنى الحرف التابع لامر كعرض للغا
فالموجود الذي يصح ان ينسب اليه ذلك الامر ملحوظا في كما ينسب العرض الى محله ملحوظا في
ومعنى مستقل لما يسمى بالجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره
كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره قوله واذا لوحظ غيره بهذا المعنى
ونحوه فالغير هو كمتعلق قوله فلا يصلح شيء منهما اي الصالح لهما لا يكون الا ما هو
ملتفت بالذات مدركة قوله ملحوظا في ذاته اي تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله
غير جائز ان يذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء
ما مفهوم من لفظ الابتداء وليس كذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفت بالتبع
لكنه للدلالة على هذه [illegible] فاما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلق بضم
كلمة اخرى ليدل عليه قوله لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كذا قوله وهذا هو مراد
بقولهم يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفسه [illegible] انه يدل عليه [illegible]
الكلام عن [illegible] وجعل الحرف فيه بل معناه انه اذا تعقل وحده لا [illegible] مع

انتقل

انتقل فهو المعنى الذي [illegible] كلمة كالظرف اذا استقر بما فيه فلهذا قيل انه معنى في نفسه
وما يقال من ان الحرف معنى كائن في غيره فمعناه انه اذا [illegible] وحده الى [illegible] تابع
لم يستقل فهو المعنى [illegible] كالظرف حال فلا يقال معناه [illegible] يقال انه في غيره اي فيه
بالجملة من حيث هو حالة بين [illegible] البصرة لانه حيث هو هو [illegible] قائم بكلمة
الجنس الى البصرة قوله وجعلها حالة لتعرف حالهما اي لتعرف نفسها لا من حيث
هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن قصده بانهما قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية
اي معنى ملتفت بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكره اي لا يمكن ان يتعقل التابع
الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لانه تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها بلا تعقل
بدون تعقل الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر متعلق جزئي لكونه ملتفتا
بالذات والعموم فضح من قال كان وضعا عاما لا بعينه الخصوص بدون ضميمة [illegible]
[illegible] يحسب الموضوع كمتعلقهم بمرجع ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم و[illegible]
في اسم الاشارة الى غيره ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة القائم قوله ولفظ من موضوعة
لكل واحد منها جزئياته لانها لا تستعمل الا في الجزئيات وسيعلم الوضع بالاستعمال والعقل بانه
مجاز لا حقيقة له فيما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل
لانها خصيص بمفهوم الابتداء ولو خصصت تبعا واثبات الافراد له فيما كان [illegible] اللفظ
ايضا انها يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لا يبقى حينئذ معنى حرفيا قيل ان معنى من الجزئيات
الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصدا [illegible]

سواء علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى عدم الاستقلال
بالمفهومية قوله ظاهرة في معنى لا خفاء اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لتقرب مرجع ورده
العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو حاله اي احتياز الحرف عن اخويه قوله خارج
الضمير الى المعنى اي لم يعرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم
مسوغ تغييرها الخ قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك
يلزم الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف والاخبار مع انها لازمة للظرفية لانا نقول
المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع ٤
الحكم عليه او بها بعارض سواء كان ذلك العارض جزءا مدلول بدليل عليه بلفظ او خارجا
عنه كالظرفية فانه لو وضع فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني قوله لكن
لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها تها
الكلية وان يستفاد خصوصيتها من الاضافة كالحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا
في مطلقه وان يستفاد خصوصيته من ضم يعم ضميمة والا لصح الاخبار عنها عنه كما انها
يصح الاخبار عن ابتداء السير بجودة وفيه تأمل قوله باعتبار معنى التضمن يعني ازاء او باعتبار معنى
ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اريد
المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الا ان يخرج بقوله
غير مقترن قوله باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده والشهرة
اغنت عن كلفة مؤنة التعبير قوله وهو صفة بعد صفة او حال عنه وهو بعيد قوله والمراد
بعدم

بعدم الاقتران اي المراد بعدم المعنى المستقل ان يكون كذلك والعدم بحسب الوضع الاول
اي الوضع كغير مستقل سواء وكان الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه زيد و
يشكر علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة مع الفهم عنها بحسب
الوضع الاول وكذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها مقترنة نة
باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة باحد الازمنة مع الفهم عنها بحسب الوضع الاول
وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار او مجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترن باحد الازمنة مع الوضع
الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية
غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقترن
المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما يلحق زنه
صيغة الانشاء وهو بحسب الاول مقترن وكذا ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم
اقتران المستقل بحسب اصل الوضع فيدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع
العلمي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل ايضا اسماء الافعال اولا وضع لها بازاء
المعاني العلمية وجه يكون الحكم بحسبها بحسب الوضع بناء على التغليب فان بحسب
هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا
وضع لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني
العلمية ولا للافعال المنسلخة في المعاني الانشائية بعيدا غير مرضي للمصنف كما هو ظاهر

عبارته لم يسلك هذا الطريقة ولهذا التركيب ايضا يعني شبه اسماء الافعال بانها يجمعها الا
التي لو خلطت مع الافعال و بانها موضوعة للافعال لا اصطلاحية لمعانيها قال الشيخ
الرضي الغزي اي الاضح اي كالنص ربما يقول جهة تتبع انه لم يخطر بباله لفظ السكت قوله فدخل
في اسماء الافعال التي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال هي لفظ الافعال صيغة وقبوله
بما لم يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو
رويد فانه يستعمل مصدرا نحو رويد زيدا وهو مصغر ارواد مصدر ارود واي رفقه تصغير ترخيم
اي ارفقه رفقا ولو كان مصغرا فقليلا قوله او مصغرا اي لم يثبت استعمال مصدر لكنه يشبه
ان يكون مصدرا ويشبه ان يكون اصلها مصدرا للمناسبة بينهما وزنا لا الحاق فيها باحد الما
نحو رويد زيد قوله على وزن فوعال اصل سيرها سيرانه تفوقية قال في شرح الوجا
فعلو في اي تصحيح فوعال وفيعال على فعلل وفعلل وفعلل لا قوله نحو اماك زيدا اي تقدم
وعليك زيدا اي الزمه قوله فانه مع تقدم الشرك وهو الترجيح على ما قيل فيه انه للحال
حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس قوله ومن خواصه ضمير تقدم للاهتمام به او للقصر
او تنبيها كما قال صاحب الكشف في نحو قوله ومن الناس من يقول آمنا فلا يبعد ان
يقال تقديم حق ان يذكروا قبل تقدمهم وكذلك قوله بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي يتجاوز
العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من الثلثين قوله ومع التبعيض بقرينة دخولها
على الجمع فلو دخلت على غيره لكانت ابتدائية اضافية يشهد عليه نحو قوله هذا من
الناس الانسان او من الناس لا يقال لقيهم فيه اذ لو لم يكن بعض لكان الحكم على
اوطى

لكنه

فلا يصح حمل المذكور لان المذكور ليس عشرة لانه قسم فمن حمل الخاص على العام وهو غير جائز كما لا يجوز ان يقال الحيوان انسان

لكنه جاء على التقييد فيه انه لا يصح لان مرتبة اقل الجمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم
لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة الكثرة اول فرق بينه وبين جمع
القلة ولئن سلم كثيرا ما يقوم كل منهما مقام الاخر فذلك كما في جانب القلة
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير ما يستفاد منه خاصة من جهة اللغوي
وانه لم يقل ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين معنى اللغوي
والعرفي بالخاصة فيه ولم ينبه من كون التعريف باعم لان المقصود اشتبا
عن بعض ما عداها وهو يحصل في العرض العام وذكر ان تخصيصه بلفظها بان يرجع
المحمول بسياق الحال ولا يخفى ان خاصته لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر
الاسم واطباق الشراح عليه يؤيده لفظ احد لكان نحو كون الثانية منها من قبيل
المشهورة وهي ذكر المبتدا وارادة المشتق قوله ودخول اللام اي اللام باعتبار
دخولها وانما قال ذلك لان اعتبار هذا الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب
الاتصاف ولا الانصاف للاسم بها وتنوينها قوله اي لام التعريف احترز عن لام
الامر فيختص بالفعل ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل من المضاف اليه وللعهد الخارجي
او للذهن والتفسير للواقع لا لبيان ما استعمل اللفظ قوله لكان مستعملا
للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وستعمل ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له
لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا مفهوم الاسم قوله في قول
قوله عليه السلام في جواب حميري قال ام امبر امصيام في امسفر لعدم الشهرة

ولا تحصيص ببعض اللغات وبجواز ان يقال ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل
من لام التعريف قوله وفي اختياره اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في
اختياره اللام على الالف واللام بهذه الاشارة الى وجه ما لان تعقيل النحو يحكم
وما ليس حرف ساكن وكذا ولين تقتضيه فيتوافق النقيضان في الدلالة ويتوافق
الدليلان قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر مواضعها
لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها قوله اي انها ال كهل واصلها لو لم يكن كهل
كان الماضي كسر الهمزة وفيه ان عذره قد سبق الى انها اللام همزة مخففة شوهد
حذفها في الوصل والعلاقة لا تحذف لانه للتعيين فيه نفع سمعت عن بعض الافاضل قال
بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد
به معناه فهي لتعيين المعنى المستعمل منحصرة في الجنس والعهد لا لام مطلقة فانها
قد يدخل على اللفظ ولا تعيين فيه لا لعهد ولا لجنس كاللام الداخلة على الحروف
بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد بها
بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم المستعمل في معناه المجازي وليس
كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد
عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى
جواز دخولها عليه لكن ابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه كما في
الاسم فان حالته مقتضية او يقال لا يجيء تجريد الفعل عن النسبة قوله ولان كل اسم

الخواص

16

الخواص قوله اعلم ان تحقيق الخواص كما انها ليست مما لابد اكثرها خاصة حقيقة
بل اضافية لوجوه منها انه غير الاسم او الاسم يراد به معناه نعم اذا اريد به معنى لا يوجب وقوعه
طوي بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم ان اختيار هذه الخمس لان كلا منها مختص
لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر
وهي كثيرة والتنوين لاختصاصه اضافة ومعانيها والاضافة تختص كونه
مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا
وفاعلا ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص مزايا كثيرة جنسية في علم [illegible]
لا توجد في غيرها خواص قوله ومنها دخول الجر اه او بالجر كما هو الظاهر الدال على
الاضافة اليه ويحتمل ان يكون عطفا على اللام لفظا او محلا ولو اريد بالجر معناه المصدري لكان عطف
على دخول اللام وقيس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع انه بينه وبين اللام
[illegible] التنافي لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين مقارنا عنها الوجود واما تقديم
اللام عليهما فلان الحصر موقوفه واما تقديم المنقسمة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر
من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار
الكلام وفيه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى
الفعل الى الاسم ومقصود الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر
الذي ليس اثر حرف جر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان
فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان تخصيص بيان المبالغة بانها للتعين

مقصورة على وجهين احدهما ان يخص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يخصه بلا فتح
المضاف وذلك القسم مقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح
لان يضاف اليه شي وثانيهما ان يرتبه على الاسم بان يدخله والفعل قوله والمراد به نوع
الشي مسند اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاولى الحكم بمن
الفائدة وتوجيهه كان يحاد فيه بكر ويراد الحكم عليه لا الخصوصية بنوعه مخصوص ذلك
والاسناد الى نوع كالاسم مطلقا وفائدة هذا الا وانه اخص من ان يقال كون هذا
الشي مسندا اليه ان لا يعرض فيه لما لا مدخل له في الاختصاص وهو شي وان
الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم تعتبر الاضافة كما يقال في علامة الرجل
الجبة واللحية مضاف اليه مخصص به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه
من خواص الاسناد الى الشي وذلك الشي هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق
حتى يكون الحكم نفيه سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف
اليه او بعده والقول يرجع الضمير الى الشي المذكور في الطبائع او الى اللفظ بعيد
قوله لان الفعل يعني ان العرب لا تضيف معنى الفعل مضاف الى امر تتعلق به لا غير
بخلاف معنى الفعل الاسم فانه لا تضيف عامله وجه مضاف الى الشي او مضاف اليه الشي
فلذا كان صالحا للمتقابلين قوله من التعريف والتخصيص المراد بالتخصيص تقليل
الاشتراك لا افراده ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا يفيد التخصيص وفيه تامل لجواز
ان يقول ضرب اليوم ضربه اي بنفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص

ولا

ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت
جريانه فيه باعتبار معناه جريانه باعتبار جزئه المصدري وهو يعني اسمي فلم يوجد الا
في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في ضمن المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد
وكيف والمعنى المصدري مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح القصر
الذي في مررت بزيد فان الربط مدلول الباء ليس الا في المجرور وزيد قوله
والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شي من ذلك في الفعل
واما الحسن كوجه المحمول على طره اللباب قوله وانما قدرنا الاضافة بكون الشي
مضافا اي لا بمعنى باعث للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يحمل في عبارته كون الشي
مضافا اليه اولا دليل على تقدير المضاف اليه والعطف على الاسناد بعيد والقول فيه
يسره فالاضافة بتقدير حرف جر مطلقا ولان المصدر في عبارة المفصل بين نوعين
الاحتماليين حيث قال والاضافة كذلك يعني من خواصه الا انه لم يصرح بالاضافة مطلقا
فان اسماء الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف اليه او الجميع من الاضافة لانه انما يضاف
فلا شبهة في ان نجد بين المضافين حالة نسبية تارة الى الطرف وتارة الى الاخر فكذا
فلعله يدعي انه يجوز ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة
موضوعة لها او يدعي ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك بينهما مجاز فيه وحمل جميع
على ارادة معانيه على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف
القولين فذهب بعضهم الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي

ولا

الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو قولك يوم قدم زيد حيث التقييد بالاول الفعل وهو
كلامه المحضة وفي قولك اتيتك زمن الحجاج كالامير هو المضاف اليه ولما لوحظت الجملة
هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله فصار هذا الباب قبل المصدر ينبغي ان يكون
هذا القول مرضيا لان المضاف اليه من اختصاصها فان يجر لازم للاضافة اليه
واختصاصها اللازم يستلزم لاختصاصها بمفهوم وليس كذلك فقول المصنف فما يستلزم الاضافة
اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن المضاف اليه كما يأبى عن الاسناد اليه
قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به في غير نحو فعل
من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد كان او النابت واما انا فلا امنع حصول هذا التعريف
ونحو ذلك في كلامهم قوله وهو معرب مبني لاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد
على اظهار المعاني وازالة الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها
والموصوف كما هو لاحد لاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب
بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صفته منه على ان يكون الاسم مكانا
لاصفة حتى يكون القياس ما ذكره قوله ومبني من البناء فيه القرار وعدم التغيير وذلك
لان شبهه صورة في قالب هيئة لا يتغير بالبناء قوله فالمعرب لغة ما هو صحيح للتغيير
والمصطلح لحصول اللفظ موضوعة للتقييد على المعرف كون ذلك المعرف بعد ذكر المعرف
الذي هو قسم الاسم يعني ان اللام الداخلة على هذا القسم للعهد والاشارة الى القسم
الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة المقام

ويندفع

وبندفع بما يقال ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل اذ مركب لم يشبه
مبني الاصل لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ما يقال التعريف غير منعكس
تركيبا يتحقق معه عامله اول عامل مبني الاصل فذكر الاسم ح للتخفيف وقيل غير ذلك
انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان الا اقسام [illegible] يشبه بعضها بعضا
وفيه بحث لجواز ان يقال ان مشابهة الحقيقة [illegible] والملزوم [illegible] ولزوم ان يكون
بناؤه لعارض مشابهة لا نفسه قوله الذي يكتب مع غيره المركب يطلق على معنيين
المضموم الى الشيء ويستعمل مع وعلى مجموع المضمومين ويستعمل بين فالمركب بالمعنى
الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد [illegible] زوج
المجموع منهما زوج واعترض عليه بان [illegible] المركب [illegible] الثاني والا لا [illegible]
التعريفات محمولة على [illegible] فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق
معه عامله لم يتحقق تركيبا مع عامل [illegible] وبعضها ان يراد تركيب مع العامل [illegible]
معه بمعنى تحقق معه قوله الذي لم يشبه اي لم يناسب في [illegible] الاشياء الذي [illegible]
[illegible] الكيفية بالمناسبة التي هي [illegible] لاني [illegible] لان [illegible]
[illegible] هو الثاني [illegible] الاول ولذا [illegible] ما ناسب قوله فناسبه [illegible]
[illegible] في بحث [illegible] في التعريف [illegible]
[illegible] الغالب [illegible] فان للقوة [illegible]
[illegible] الذي هو [illegible] في البناء لم [illegible] لانه [illegible]

اصل
لانه مخصوص بالثلاثة لان جميع الافعال المبنية وانما الاعراب فيها لعارض مشابهة بالاسم وللاشارة الى ان حروف العبارة من الظاهر لان مشابهة من شبه الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة وان
المعرف وكتبا فيكون ما اصله من البناء مبني سواء بني كما هو اصله او عرضه الاعراب
قوله هو احد في النحو كما زعم بعضهم وذكره بعضهم لحمل منه حيث جعل قوله فاعتبر فيه الكلام
يعني ان العلامة اكتفى في تحقيق المعرب بكونه قابلا للوجود واسباب الاعراب فيه بحصول جود
كزيد في قام زيد اولم يوجد كزيد وحده لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب
التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم مشابهة
بمبني الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجوه الاعراب في
اواخره فنفوا ان حقيقة المعرفة كذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله
فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة تتبع والسماع منهم يستغني عن تعلم ما جمعه
اهل الصنعة ورتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم
المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه
فهو علم النحو او حكايته عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرب الى اخره
الا ان ليس في نفس التعريف وبل الفت ومن المقصود من التعريف وبيانه
ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم
بان هذا او ذلك مما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا المعرب مما وكل معرب
مما يختلف اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره به والشبهة في حصول الوجه الصالح

من

من تعريفه عند الجمهور ان يقول زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل
وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل
بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل فيه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم
الشيء على نفسه في ضمن الدور والدليل فيه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب
اي مما اختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف اخره باختلاف العوامل فزيد
مما اختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى
متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه
وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او ذاك وذلك
معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ما عرف انه معرب مما اختلف اخره باختلاف
العوامل والى الوسط بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب مفهوم
الاختلاف وتعريفه بمفهومه فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب
الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا بالاجمال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم
تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفسه
مع عدم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورة الاجمال والتفصيل وهذا الكلام
لا غبار عليه قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات بذات وبالتبدل
الحكمي تبدل حالة المقصود مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقية لان الحركة لا تقوم بالحرف

بل يقوم بما يقوم به الحرف لكنها نائبة له قوله باختلاف العوامل ان قيل ان فاعله اذا كان
جمعا لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما قوله داخلة
عليه ما يخرج عن حكم المعرب اختلاف فى منه ومنادى مبنى باختلاف العوامل الداخلة على
المستثنى منه كما زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر قوله وانما خصصنا الاختلاف بكونه فى
الآخر كما ينبئ عنه العنوان قوله اى يختلف لفظ آخره اى صورة آخره او تقديره اى
يختلف آخره بحسب التقدير نفس الآخر فقط كما فى فتى او تقديره كآخر وتقدير حسنه كما فى
عصاه وقاضى او بحسب تقديره بالصفة فقط كما فى صبى وغلام فان آخرهما لا يمتنع
قبول الاعراب بحسب لفظه وحكمه وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اى يختلف اختلافا
لفظا او تقديرا اى اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على حاله وانما لم يقل
اختلافا ملفوظا او مقدرا لانه موصوف لان الاختلاف ملفوظا مجازا باعتبار سببه فى
سببه لو جعل بحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اى سواء كانت
العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر فى الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا
ولانه لا يلائم قوله الآتى فى التقدير واللفظى فى بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر
انه اشارة الى ما اشير اليه بقوله لفظا او تقديرا قوله رأيت احمد ومررت باحمد ورأيت على
ومررت بعلى قوله رأيت مسلمين ومررت بمسلمين اى فى كلتيهما فانه فى الصورتين
فانه ظاهر شمول المثنى والمجموع قوله علامة النصب اى صلة هى النصب الذى دل عليه بصحة
وقت حلبه علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا
ركب

ركب لا فوده مع عامله ابتداء وان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل
لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذى يتحقق معه عامل
معنويا فيتحقق الاختلاف فى آخر المعرب وفى العوامل اجيب بان المراد اختلاف العوامل
ثم ما اختلافهما فى العمل وذلك لا يوجد فيما فرضه لان عمل العامل المعنوى ليس الا الرفع قوله
فلما نسبه حكم آخر حاصله ان حكم الشئ لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يقيد
الاختلاف باحد الازمنة ويكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازما له زما
له قلنا فيه حمل معنى الكلام بلا ضرورة مع ان بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز
ان يتحقق معه عوامل فى شئ من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل فى لوازمه
ولما كان اعتبار فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول يعنى تغيير
الاختلاف الذى هو مبدأه حالة البناء وفى الاختلاف الثانى الوجوه فعبر عنه بالاختلاف
لكثرة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد
ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اى فوقه الاختلاف
بالقياس الى المبنى وانما قلنا ذلك لوجوده فى المضارع ولذلك قال هاهنا حكم ولم يقل
خاصة ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبنى على ان لا يتحقق فى صورة
الفرض عوامل فى شئ من الازمنة ولو تحقق فيها عوامل فى الازمنة كان خاصة
شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت قوله اى حركة او حرف
كان التوقيت عليه لشهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سنذكره فى ضبط الاعراب

الاسماء ولا يخفى بعده   اختلف اخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان
ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجيب عنه بان النون فيهما كالتنوين
في المفرد ولعلهم ارادوا بان هذه الكلمة وجدت فيه في بعض الادوات جاز ان يجعل
الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الكلمة في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة
للتثنية والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الادوات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين
وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين   ذاتا او
صفة اما اختلاف الاخر ذاتا فكما في نحو واو ابوك والف اباك واما نحو صفة
فكما في نحو ضمة زيد او فتحة   لا بد من العامل المقتضي وكذا وصفه كونه معربا قال قدس
سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرف والصورة المجازة فالاولى
ان يسند اخراجها الى السببية الوضعية المفهومة من الباء المجازة وايضا في الموصولة
على نحو منها المنتفي لجواز ان يجعل الباء للالة فيسند اخراجها اليه اما خروج العامل
فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة
بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان السبب
سبب قريب والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قول السيد لو جعل نفسه ما كان قد خرجا
لكان حسن لكن المحشي لم يجعلها من تمامه   خرجا بالسببية لم ان قيل السببية التي
هي بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له فلا بد من العلة التامة سببية الى ذاتية
جزائها واجزائها مركبة من قريب وبعيد قلنا لو فرضت سببية قريبة سوى الاعراب تحقق

النقض

النقض بالايقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي كسر
ابتداء او لا انا نقول السبب القريب للشيء بسبب العقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا يكون
وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام السبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول
ما يختلف بل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق
بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول في
الحرف المخصوصة بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم
الولاية الكلام للاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى
وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية
ونحو على الى علامة كما التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المحقق وغير ظاهر منه
العبارة فان تحققا ودفع رجح ضعيف قوله اخره اي المعرب ان الاختلاف يظهر فيه بعد كونه
معربا قوله خرج حركة نحو غلامي وان يحصل اخره من الاعراب الكسرة وكذا خرج حركة
نحو دنا واسم ابوكم واجلكم واما حركة ما قبل هذه الادوات ليست
معربة وان ابيت عن ذلك فخرج بقيد الكلمة قوله ليس منه حيث انه معرب بوجود   ٥
قبل عامل الجر بل قبل نطق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة قوله ليدل على المعاني
جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء وهنا بمعنى قوله واللام في ليدل الخ معطوف على
اسم ان وخبرها يعني وضع الاعراب وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني المتعلقة
بالمعاني في انفس الاسماء فيه استعانة الى العامل والقرينة وذلك للاغناء عن بيانها قوله فانه بعيد او لا نظرا الى وضعه لافصاح

لا قصدا ولا تبعا فقوله لسبب الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان
هذا الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين الى ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي تحريره
اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بطريق المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف
المعاني المدلول عليها بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسب
الدلالة اليه قال المصنف انما اختار هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس
موجودا في التركيب وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة
ولان الاختلاف هو التحول من حركة وحرف الى غيره فانه يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم
الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل خفاءها الناشئ
والموضح والمزيل للخفاء بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي في اصطلاحهم
ان الاعراب هو الاختلاف الا يرى ان البناء هو ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا
يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في الموجب سببين اختلافا وسببه وقد بين ان
الاختلاف لا يناسب لا يصح ان يجعل اعرابا فينبغي ان يكون سببه اعرابا واما المبني
فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى السبب ليقتضيه
بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فينبغي ان يكون نفس البناء وليس الحركة والسكون في اخره
سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين
سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين
بعض الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف او بواسطة

قوله

قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون بمعنى
ان الاسماء تأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا ان
المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها
طاريا بعد الاخر لا كون احدها طارئا عليه فان تعين الكسر يوافقه ايضا الرواية وتيسر ذلك
الاعادة كرناه ما قال الشيخ الرضي وهو ان معاني الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد
للطاري من علامة مميزة له عن المطروء عليه وقد تحتاج ايضا الى القرينة والطاري تغير
للازم لا يلزم ان يختلف العلامات بل قد يتغير صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب حرف
كما في التثنية وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان ذلك
معنى لازم للكلمة فان كان الطاري واحدا يكون النفع عمدة في ما ترك فيه ومن
غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للممتاز لغيره وان كان الطاري كالازم احد
الشيئين او الاشياء فحكمه ان يطلب له اخذ علامة ممكن لازم ومثل هذا المعنى انما يكون
في الاسم فجعلت علامة الفاعل مثلا حروف هي التي هي افضل الحروف وجعلت في بعض الاسماء
حروف هي التي لم تجلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي
الافعال البناء والحروف مبنية قوله على تخمين مثل معنى الورود والاستيلاء فان اخذ الاخر
الشيئين فمشغول ومستقل عليه ومثل الطارئ قوله يقال اعتوروا الشيء الاعتوار
وتداولوه [illegible] ويجوز ان [illegible] والتعاور والعتور [illegible] وقد جعل ههنا مستعارا لتعلق
[illegible] المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او [illegible] قوله وانما جعل لها اعراب

في اخر الكلم اي جعل لاعراب الذي هو لاصل حالا في الاخر او جعل محله لاعراب في الاخر تحقيقا للحال
في المحل كما في لاعراب بالحرف او جعل او جعل في جانب الاخر لا تعال على تقدير الاول لم يعلم
موضع لاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل
بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب على صيغة اي صيغة اسم
المفعول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفات للمدلول وجعلها الشيخ الرضي صفات
للدال وهي كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله فالانسب ان يكون الدال بحسبها متاخرا عن الدال عليه فان قيل ان حركات الاعرابية
مع الواو اخر وذكره في الاعرابية انتفى الاولوية فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه ولا يجاب
بان مراده بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل ومراده بالتاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة
في تاخرها الذاتي لانها تابعة للحروف لانا نقول تاخرها الذاتي لا يلزمها اتحاد وضعت بل يجاب
بان المقصود بيان الاعراب بالحركة كما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح
به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده
بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها لفرط اتصالها به
يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان
المراد التاخر عن الدال بقدر الامكان او التاخر عما هو الحرف الاخير فالتاخر عن الاكثر
في حكم التاخر عن الكل قوله ثلثة اسماء اي ان مجموع قوله رفع ونصب وجر في محل
ليصح الحمل على قوله انواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدار
ان

وجدران قوله هذه لاسماء اللغة ثم اعلم ان الحركات اللغوية تسمى ضمة وفتحة وكسرة
سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كحركة فعل حمزة اذا
اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية.
ولا تختص بها بل يعمها باسمائها الحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم
من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي
لحصول الاولى بضم الشفتين وتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم
وتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصب اي فتحه يعني اياه وحصول الثالثة
بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كسر الشيء لان المكسور يسقط ويهوي الى الاسفل
ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون
بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على الحركات
البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات
البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ
حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن
قد يتخلف عنه لعلة الحسن به بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو تكلف ويقول بان
الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان في ما يشبههما بطريق الاستعارة بعيد
لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة فاراد
الكلمة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيهه

ونوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك في الا اذا كان الاسم فضلة اي نوع
الشئ مضاف اليه بقرينة المصاحبة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كونه كشئ مضافا
وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فكما
كان اي زايدا فيه لم يعتد وابه كان الجر زايدا كالعارض فكانه ليس قوله لان الرفع
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله
لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن
مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ وكان تقول لان الرفع اقوى الحركات
فناسب العمدة قوله فاعطي الثقيل للقليل اي يجعلوا الثقيل للفاعل ولذا جعل الخفيف
للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم
يبق الخ وانما احتيج للاضافة الى علة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها
عما هو فضلة لا بواسطة اما كونه فضلة فلانه اقتضاها العمدة التي هي الفعل وليس بعمدة
واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كان العمدة اقتضته
وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذا
جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه
علما للفضلة ويبقى على المضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف
كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا اي في الجر واسند اليه ... وكان ... المستتر
بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانه فضلة بواسطة الواو ... لكن

غا

٢٥

ما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل وكان
الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقي ما بعدها منصوبا
كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي قوله العامل اضيح لا بيانه اما الاحتياج بيان
حكمه ... بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه وانما اخره عن
الاعراب لانه سبب بعيد لاختلاف ... الاعراب سبب قريب له واما الاستغناء العقل ...
... معاصد هذا المعنى كما قالوه فان المعرب ... مادة والاعراب صورة ... له
على ... غاية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظ واما تاخيره عن
الغاية فلانها مذكورة تبعا للانسياق في بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات
وذكره ... بيان عامل الاسم اولا لان المعاني المقصودة مختصة بالاسم كما ... اليه ...
وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما به وجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما
على وجه مخصوص فيها اقتضاه مقتضى او التشبث التام بالاسم وايضا امر ... الاسم
العامل الذي ليس له تاثير في المعنى ... النحو كالباء في بحسبك زيد قوله ما به يتقوم ...
... للابهام لا للحصر او لا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه
على كلمة الاسناد وما يتقوم به معنى المقتضى وتركيب منها وعلى المركب من العامل والمعمول
... المذكورة قلنا ... لانه اي ما ... الله لا تاثير ... والمعتقد ان الله ...
... الذي يسمونه مؤثرا لا يعمال فيتوقف اثبات التعريف على تتبع ليعلم ما يجده
الا فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف ...

فيه

المنسوب لان العامل ما قومه في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره كعامل مؤنثه
الشيخ ولا يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن كلفة احد
الاول لانه نص في الاثبة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علة لما يحدث الحكم
في اللفظ ويتفرع عليه بناء قوله ثم ان رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان الالة تعمل ما
بالذات على ما هو آلة له وحق المتقدم بالذات ان يتقدم بلفظ ليوافق الوضع
الطبع واما على الثاني فلان حق العلة من حيث هي علة ان يتقدم
على ما هي علة له لتعرف اولا ثم يعرف ما هي علة له وقد تكون علة تظهر ايضا بالقياس
ثم ان حق العامل ان يعطى لا يقال هو آلة او علة للاعراب حق التقدم عليه لا على
المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم
ان يمتنع اجتماع العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل
في الاخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الاخر لا بجهتين مختلفتين كما في
كلمة الشرط وكذلك فان منهما عامل في الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعلق في الفعل صار عاملا فيه ومن
حيث تعلق وقوع الفعل عليه صار معمولا فلا تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين قوله
اي يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما تقتضيه اصل اللغة لان اشتقاقه من
القيام الذي هو قيام المرء بجده وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل قوله
اي معنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى به لان المقتضي للاعراب ليس بحسبه

بل

بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به يحصل معنى الفاعلية لانه
لما اسند عامله المسند اليه قوله اذ به يحصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في زيد
لان له اسندها التعلق قال الكوفية المجموع معنى الفعل والفاعل عامل في
المفعول لانه صار بفضله لمجموعهم قوله مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه و
واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب بهذا لكان حرف الجر مذكورا اما لو
لم يكن مذكورا الكلام كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال الحرف
الجر مقدرا او وقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف
صار نسيا منسيا ولذا اكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه
قال الشيخ الرضي قوله فالمعرب لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل منه انواعه اقسام م
لتلك الاقسام محال لا جرم ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالمعرب لبيانها
الذي لم يكن مبنيا ولا يخفى ان المعرب في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل
الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة
المقابلة ان قيل ولا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما لحق بالمثنى والمجموع
لانها داخلة في المعرب خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة في حكم عليه بناء
على ان التقسيم جملة او بان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول
الحكم مستند الى شمول جميع الافراد لا شمول جميع الافراد في جميع الاحوال لان تعادم كفسط
يأباه مع ان ذكر المنصرف لاخراج غير المنصرف الذي لم يختلف ولم يعرف باللام

الفصل الا اخراج غير المنصرف نظيره كما هو الظاهر بل يجاب بانها عم غيره اخلو به بسطه
وذكرها هيها بعده بيان اعرابها ان قيل قد تبين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان
ينبغي ايضا ان يكتفي بذكره ولا يحتاج الى تقييد الانصراف ههنا احترازا عنه لئلا يقع غلط
اجيب بان تلك الاشياء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر لعدم انحصاره فاحتيط في الاحتراز عنه
لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن محصورة بادنى شيء اذ الغالب الاعتناء بما كما
كان الاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب جدا قوله وجمع المكسر المنصرف انما
لم يقل فالمفرد وجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تغليب ولانه يلزم الفصل بين الصفة
والموصوف بما ليس صفة له وهو مكسر او المتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان فهم
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولو سلم يأبى عن توهم التغليب يأبى
عن توهم ما في المذكور فيكون من قبيل قوله نعم فتاة مرتفقا في محاسنه قوله
نعم فخر مرتفقا قوله الذي لم يكن الواحد سالما الا الظهر انه بيان الذي لم يكن ملحقا
باخر واحد واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول
فلك جمعا الفلك فيه وجه ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض
للحروف وخيار لها ليست ابعاضا الا بتوسعها ولو سلم فذلك يقتضي لاصالة بحسب الذات
لا بكونها علامة قوله والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور وجاز عطف
صفة الشيء وذلك لان الفتحة عطف الصفة والعامل فيها البا ونصبا عطف على رفعا والعامل
فيه

فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه مقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومعاملها وكذلك
ان لا تقدر بتقدير الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظة كافية في كونه عاملا ولكن ايضا ان
يجعل عاملا بما هو عامل في الظرف المستقر ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس
سره في الحاشية على معنى انه اعراب هو ان الضمة بالفتحة حال كونهما مرفوعين او مجرورا
بالفتحة اعراب رفعا وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى فيه اشعار بقوله على معنى الى ملاحظة
الاعراب سواء كان في حالة المصدر او الفعل وسواء قدرها في نظم الكلام او لم يقدره ولا
يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير
الظرفية والحالية لا المصدرية فان كلا اعرابه كذا هو كرفع وكنصب وجر اذا ملتبس بالضمة
والفتحة والكسرة وكان ذلك اصطلاحا الكلابست من قبيل هذا كهام اللتي
وافادات ذلك قوله جمع المؤنث السالم فرعه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم
المعرب لشبهه بالفعل وهو بعيد وبيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر حلولا للاصل
من جمع المؤنث ولان جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع كسر تحمل في المؤنث
ولان جمع المؤنث اسم اكثر ارتباطا بالقسمين ولين لانه مقابل للاول ومناسب
للثاني في باعتبار جزء الاول ومقابل للثاني باعتبار جزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب
ذكر مقابلهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع المنتهي لا مجرور
على انه صفة للمؤنث حتى المعنى المؤنث الذي سلم عن التغيير اذ الجمع وجاز توصيفه بالمفتاح يكون
الاولى كلام عند الجمهور لانهما في وزن على التوصيف عنده هم واما عند المبرد فخصوصيتها

هكذا في المغني الى النقص ومثله بدل لفظي قوله وسهوها يكون بالالف والنا سيعود الكلام
والصلاة مؤنثة او مذكرا كسبحان جميع مسلمين ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعها
بحسب الحال او بحسب الاصل فرض عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب
العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سبحان يخرج منه شيء كما لا حاجة في ادخال
الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما على صيغته لم يحتج الى اخراج الثاني
الى تقدير مضاف قوله غير المنصرف باللغة وكنيته اي افعل وطلحة كان كذلك قوله فاعتراه
عن الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها او كثيرا ما يجري حكم على شخص هو بعينه
الحكم على نوعه في صلاح ان الاسماء الستة حكمها كذلك فيه في توجيه تلك الا ان حق ان اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر بها
وهي كونها اسماء ستة وفيه ما مر من ترتيبه كون اللفظ موضوعا للنفس قوله بالواو
رفعا الا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حرف كما قيل للزوم كما مر به
في المتوسط وكله ورد الى خلاف الاصل وهو كتعدد مع الغنى عنه قوله او مصغرا اي ما يصغر
منها واما فيها فكذلك لان ذو لا يصغر قوله معربة بالحركات لانه يتحرك بعينه ولامه وجوبا
لئلا يلزم وزن فعيل وحروف العلة المجعول اعرابا بسبب سكونه يتبع به حركة قوله ومضافة
فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو وذلك انا لاجل قوله
مضافة حالا لانه حسن في الظرف عاملا فيه ويكون العبارة محمولة على التقديم
والتأخير والحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم او اخر او لان الرفع
بنفسه

تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن السجع او موافقة الاسلوب السابق الى غيره كذلك ولا يخفى
ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من الكلام او مقدر في نظم
الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم الاه وتقصد ان خصوصية المضاف
اليه المذكور غير معتبر والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج
الى التصريح وليس الا الاحتراز عن المصغر بصيغة التكبير ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد
بل لا يكون بينهما وبين كل حالة الا ان الحرف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر
فكر هو ان يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين المفردة للاقوى قوله لما بينهما
المثنى في كون معانيها مبنية عن تعدد كالاخ للاخوة ودون غيره وليظهر فكل التعدد
وخصوصا كل بالة الاضافة قوله ولو جوه حرف صالح فاستخرج وهو اعني كلمة تحتاج
حروف الاجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة
فحيث تنسيا فهي تكون كالحركات المجلوبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت
ساقطة منها كالميم في الافراد فلم يرو الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي
ان اللام في الاربعة الاول والعين في فو وذي في حالة الرفع علم التجرد وكالالف
في حالة النصب والجر علم النصب والمضاف اليه مع كونها لامات لكلمة وغيرها وجعل
ما قبلها من الحركات من جنسها التخفيف وقال بعض ان الواو والالف والياء مبدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من نفس الكلمة

فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت فيفيد التأنيث ولا يبقى وجه قولك
لقيام البدل مقام المبدل ثم اعترض عليه بان الحذف ورد في جعل الاعراب ثم نسخ الكلمة
لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان تقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا
من حروف المباني بل هما من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كلي
في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا
الجنتين آتت اكلها ولزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز
امالته فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو لابدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء
من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي ابدل من الياء مساغ الامالة ولا يميلون اسماعا
عن اثباتها في غير الشذوذ والا ما كان من قاعدة ابدال التاء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف
للتأنيث جعل اعرابها كالالف في كلا وانما جئ بالالف التأنيث بعد التاء لان التاء لم
يتمحض للتأنيث فلذا جاز توسطها بل قبولها لكونها بدلا من لام الكلمة فلذلك
لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب هاء اخت وبنت هاء في الوقف ولانها ليست لمحض التأنيث
وكذا الالف لانها يتغير للاعراب جاز الجمع بينهما والحق التاء بكلا فصار الى المؤنث افصح
من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسطها رد المحصل حيث قال انها ليست للتأنيث لانها
تاء التأنيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى
او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو
قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة قوله واذا اضيف الى المضمر الذي هو مرفوع
قيل

قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب انه جار على المثنى وهو موافق له معنى
ولفظا والاصل في المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب ثم ظاهره
وكذلك فيما اذا لم يتبع المثنى مجرورة نحو جئتني كلاهما واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري
على المثنى اصلا قوله والثاني قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر قوله ان اذا لم يسمع
مفرده فان جعله ثابتا في التقدير اذ كان مذروين مثنى لم يكن مثل كلا ثنايان
كلا ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل العطف الواحد مع معنى المثنى كما لم يكن
ان يقال لمفرده اثنان اثنى لمفرده معنى المثنى فالثنايان طرف الحبل مثنى به
فالمثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد منه طرفه قوله والجمع قوله لا من لفظه فلا يكون
جمعا سالما لوجوب ان مفرده من لفظه وكذا اولات جمع ذات لا من لفظها فلا يكون
جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم فلحق به والحاقه فهو
جمع سالم لم يعهد فيه ملحقة وانما قدم الواو على عشرين لانه جمع لا يدل على عدد معين
كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جلبت الالف علامة
للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة
عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا
وهما وهموا وكما وكموا قوله لان الضمير مرفوع للتثنية او لان كلا من المثنى والمجموع
مقدم على اعرابه انسب للاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الالف المثنى والواو المجموع
علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالمقام مقام الحركة الا

الياء المجرد النصب في المثنى والمجموع واوا او ياء فقلبت الف المثنى وواو المجموع في الجر ياء فلم
يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع وفي
قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثانية قبل اعراب المثنى وجمع
لثقلها والضم قبل ياء الجمع كسر لاستثقال قبل الياء الساكنة لو بقيت والالتباس
بالرفع بتغييره وبطلان السبب لو قلب الياء لغة ما قبلها واوا مع ان تغير الحركة اولى من تغيير
الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نونان للاضافة
بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكن في الاصل والاصل في تحريك الساكن
اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى خفة الالف وثقل الكسر
وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية لاعراب قوله الذي اشير الى تفصيله
اليها فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى الاختلاف لفظا وتقديرا وانما
قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديري واللفظي المعرف باللام كما عرفته بما اراده كما تبين التفصيل
لا معنى الكلام السابق فعلى هذا يكون قوله التقديري الخ بيانا لمحل التقسيمين لا للمهاكما
قيل قوله ولما كان التقديري اقل سهل الضبط اسند اليه ولا والا لكان الاخصر ان يسند
ما خبره من اللفظي لان هذه صفة لكن الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشارة الى ان ما
ليست مصدرية كما قيل وذلك لاحتياج الى الحمل في معنى اللام ان لم يقدر الوقت والى
لزوم تقدير التعذر او للاستثقال في الاصلية ولفواته محل به لما سبق من بيان المحلين للاعراب
وان في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي

لاجل

لاجل ما هو مقابل للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده قوله الذي تعذر الاعراب فيه فقيه
حذف كما بد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا فاستتر في الفعل قوله الذي
في اخره اي في موضع اعرابه فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان اخر
الاسم عام وكلا الف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة
او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاولى اولى بدليل مقابلتها بالممدودة وعدم
اختصاصها بالمنع بالالف لتحققه في ميم غلامي او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا لم
يعرب ما قبل الالف وتقاء اثر هذا القسم فظهورها بلا علم بالاول وترك الثاني
لانه قصر او غلامي خبر محذوف والتقدير هو اي ما تعذر عصا وامثاله وغلامي والى
جعلته الكاف فيه معنى التمثيل وامثاله او صفة مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر عصا
عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما
تعذر بيانا له وقوله مطلق على التقدير حال منه وحاصله قول الكاف وكما مثل فيه ما يتضمن
الكاف فيه معنى التمثيل او ما يفهم منه الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني
حال من اضيف التقدير محذوف او ظرف او مصدر كذلك المحذوف ومعنى كتعذره في زمان
مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال منه قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما
يجوز عملها في الظرف او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف ساواه الف قوله وكما في الاسم
الفه ساكنة تم ثقل وكما في الاسم المعرب كما قيل لانه خلل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث كما لم

ولو قيل بالحركة لنقلها لكان اولى بالخروج منقل عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة
اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف لان
غلامى معرب ولان مجرد الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء الا بشرط سيذكر ان شاء الله تعالى قوله فانه
لما اشتغل الى قوله قبل حصول العامل لان العامل انما يدخل الكلم بعد ثبوت في نفسه وهو ههنا
مضاف الى اليا فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فان قيل
البدل تفريع على التقدمة الاستثنائية التي يفهم من قوله لما لا على كسرة قبله وتوضيحه ان الكسرة الاولية
متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على معنى المقتضى المتقدم على الاعراب
فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لما لا يجوز دال الاولى لعروض الثانية قلت لا وجه
لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة الاضافة
اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يكون
علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم حينئذ توارد
موثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل توارد موثرين مستقلين حقيقة
على اثر يستحيل توارد موثرين مستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى ضعفه فيما نحن
فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حصول علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل وهو موثر
اصطلاحا وحصولهما على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو موثر حقيقة قوله اي في
حال الرفع ذكر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر وتمكن ان يكون حالا من دفيه
مرفوعة ومجرورة او وقت رفع العامل وجره وكذا ان يجعل حالا من فيه في يستثقل رفعه وجره

او

او مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوع ومجرور ولا يخبره وكل هذه الاحتمالات
اليه يذكرها هنا في مطلعها قوله اي لا استثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال
الشيخ الرضي وكل هذا بسبب لضعف الياء ونقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان
سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان نحو ظبي وكرسي قوله ونحو مسلمي عطف على كعاضى
مرفوعا ومنصوبا لا على قوله قاضى اذ لو قصد صح بلفظه نحو لتقديره لا اعراب مستندا لا ما
الكاف اياه ولو قصد يكون اللفظ صحيحا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم
لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد حكم كونه
واخراجه بها ولهذا لم يكتف من الكاف ونحوها فان اصله مسلموي قال الفاضل الهندي
ان لفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن متوفر في التقدير
في عصا بعد الاعلال وفي مسلمي ما قبله فيه استثقال لان اعرابه بالحركة ونقله يوجب ابدال
الحرف لا الاسكان ويقدر الحركة قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا ووجه ولا امتناع
ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم
بدلا عن الفتحة لان المزيل بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان للكلمة
واحدة اعرابين لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا فان الياء
حذفت ايضا باقية على سكونها قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال
الثلاث وبعضها في بعضها ان اعرابه بالحروف ولا في هذا اخرت كما بعدها سواء كان
مضافا او لا كما في قوله تعالى وتقيمي الصلوة على قراءة النصب وانما لم يعتبر ولا في اخره لليا المستقفي

القاعدة بعطفوا القوم ولعله انما لم يعده محصه لانه بعده بيان ما اعراب اللفظي والتقديري
الثابت للاسم في ذاته لا لاعتبار عارض وان كان الثاني مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها
بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم تعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا
في حال الرفع كما في مسلمي ولم لم يعده من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه
اجيب عنه بانه جعله اخلافي حيث علم هي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي
فمي وان كانت فلعله لم يبق اي كما في الاعلام التي يحكى في لغة الحجاز نحو من زيد في جاءني
زيد او من زيدا فانه يعرب تقديرا اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المحكي
المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله واكتفى بتعريف احدهما اي صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده
في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ علم ان المنصرف
ما لا يكون كذلك ولهذا لا ينقل ما سبق في تعريف المعرب يعدل عن تعريف النحاة المنصرف
بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي سلب عنه الجر والتنوين
لشبه الفعل والجر بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من
التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف منهما قوله غير
المنصرف المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله
على زيادة على الاعراب اعني علامة وهي التنوين او لاتصافه بزيادة التمكن ولهذا انتقل
للمتمكن وللعاري منها اي عن تلك الزيادة سمي غير المنصرف قوله اي الاسم نوع جعل
ما هو صفة لا موصوفه لان حق المحل الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر والحكم

المبتداء لا تخير الا بكسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان الاسم او بغير المنصرف معناه العرفي
وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول ان يريد المعنى ايضا نكرة
لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه
خبر قدم يخالف الاسلوب الشايع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة
ايضا من سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قوله
فيه علتان فاعل الظرف او مبتداء قدم خبره والجملة صفة ما والعلة في اللغة عارض غير طبيعي
يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يحتاج المتكلم
عند حصوله الى اثبات سببه وذلك لام من مناسب سببيا الحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على
كل واحد واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل
من التسع حقيقة ويبنى ذلك على ان صاحب المفصل نسب على كل من تعريف غير المنصرف
حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سببه ولا يخفى ان هذا الوجه جاز في العلتين ايضا
فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده ايضا قوله والتسع مع شرائطها اتفاقا
وكذلك لا يبطل ما بقيت التعريف بنوح وهند المنصرفين بناء على صدق التعريف عليهما
او بما وقع اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما
يندفع النقض به لان من شرائط تأثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض
فيما ذكر اما في الاولين فان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين
فلان دخول اللام والاضافة يعارض السببين او احدهما الزيادة والاختصاص

لما بالام ان قلت يبقى النقض بجاءة فان الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف
عليه مع انه منصرف عنده بقوله ويجوز صرفه وبهذا يبطل ايضا على المؤنث لصدق التعريف عليه
مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين اجيب عن الاول بما سيجي في تحقيق قوله ويجوز صرفه
وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المجتمعين بشرائطهما كما قال المحقق فان
هذا الباب فمحقق لا تثبت لولا التزام الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهر
مانعة عن تقدير اخرى او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه والكسر غير مخفضة
بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قوله وتسع بينه بقوله
وهي عدل اه فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم
توقف الشي على نفسه ويجوز فيها استقرائي قوله من علل تسع او فتسع علل و
والاول اوفق بقوله او واحدة وجاء في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع
اي العلل التسع مجموع ما في هذين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت
شعف وجدران فال قدس سره في اي شبه اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت
ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والنحا
لم يذكر اولهما حتى يكون له غنى عن التعريف لان التعريف مستفاد منه غير جامع لعدم صدقه
على ما فيه علة تقوم مقامهما الاقرب في النظم بان يقال المراد اجتماع الشيئين
حقيقة او حكما قوله يجمعها بهما فقط وجرت على التوضيح وارتبه مجرورة حركة و ذكر لما
ثبوت العلة للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لها مسبقة وكذا الحال في التركيب قوله ويكون
فيه

الموبد الذهبي وهو لم يذكر ...

فيه مسجلة اه العدة مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف
محذوف بتقدير اعني لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون
مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهني زيدت للمحلى فقط على الوزن بدل
علته تنكير البواقي او بدل كذلك موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدا محذوف اي هي زائدة
والجملة معترضة قوله اوهي عنه وعنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل اه تعداد للموانع
لانه خبر محذوف اي تلك التسع او بدل من تسع او بيان لها فالعامل هو تسع فمعنى
من تمام من غير تقديره في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد
من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله الف الى الجملة حال من صاحب
الحال الاول فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر فيكون من الاحوال المتداخلة
او صفة قوله او جعل الالف فاعل الفرق بين بابي ما ذا اجعل ظرفا للزيادة او لنفس
الزائدة او على الاول يفهم زيادتها وتقدم زيادة الاول على الثانية وعلى الثاني لا يفهم
الا تقدم الاول بحسب الوضع على الثانية قوله ان ذكر العلل الخ فسر التقريب بالاقرب فلعله
فهم من المبالغة المفهومة في حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل
يجي للتكثير وفيه انه لو كان مقيدا بالتكثير لمفعول لا لتكثير الفعل والقول بان
كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع او ليس في كلام الناظم ذكر العلة
حتى الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع ضعيف عند المحققين بناء على ما ذكرنا
قوله وقال بعضهم اثنان لعل المراد ضم النشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية

اى لنتقل من لفعل الى الاسم فهى وزن الفعل مع الوصف كاعلم والعلمية كيكشكر علما

ولا يخفى انها لا يتناول نحو افكل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففى البوانى وقد تكلف

فى التركيب ههنا بتكلف لا معنى له فلا فائدة فى ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر ههنا الصحيح

مع مراعات الاصل فى نحو احمر اذا سمى به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف

ليست للتانيث زيدت فى اخر الاسم وجعل ذلك الاسم على سواء كانت للالحاق كارطى

او لا كقبعثرى لانها بالعلمية يمتنع من التاء كالف التانيث واما الالف الالحاق فى حمدوة

فلم تلحقه مع العلمية بالف التانيث المقصورة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف لم يعتبر

هنا كان مراعات الاصل فى اعتبار الوصف الاصلى ومنع صرف الثانى لم يثبت عنده

وان كان القياس مقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون المزايدتين

قوله اشارة الى ان التانيث يعنى ان التانيث اللفظى معتبر وان كان مع التذكير الحقيقى

الذى لا يعتبر بتانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوى الذى خفى فيه العلامة

من حيث اشتماله على علتين نحو وانت تعالى فكذلك كان الحكم ههنا فان العلة حقيقة

لا الى ما فيه العلة ورجع الحكم الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما

وجوفى الاصل فى الاسم قوله الا ان لا الكسر ولا تنوين انما ذكر الكسر ههنا مع ان

انتفائها قد علم بعود غير المنصرف بالفتح والمعنى لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب

ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر فى المنع وجمع مذكر لم علمين المونث الا اذا

اجريا باعراب بحرف كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية او اظهران الفرعية لا

لا يخصه

لا يختص بفرعية موقوف على الموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية جمع صورح للمراجح والثنيا

لا ينحصر فيها فكر لكون الاسم مثنى الى غيره ذلك لكن لم يعتبرها ولم يعلم وجهه قوله فانه

وجد فى اسم علتان الخ ولم تتمنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا

قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا

اثبات الفرعية فى الاسماء بسبب هذه العلل خفى ولم يكف واحدة الا اذا كانت مقام

الاثنين قوله فشبه الفعل اعلم ان للاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا اشبه

الاسم الفعل فى تمام معناه كما فى اسماء الافعال يبنى ويعطى عمله اذ اشبهه فى تركيبه وفى

الاصلية فى جزء معناه كاسم الفاعل ويعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل فى تمام معناه

فى البناء ولهذا اعرب مضارع مشاكل الاسم واذا شابه بوجه بعيد بكونه فرعا فلا يبنى لهذه

المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لكونه فيه منع اللفظى

بل يمنع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم تبعه الكسر او يمنعان معا قوله فمنع منه الخ

وفى تقديم الكسر على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين اولا اتبع الكسر وقد جوز

المصنف كلا الامرين فى الايضاح وقال الشيخ الرضى الى الثانى بعوده الكسر لضرورة عوده للتنو

وعدم ضرورة عودها واما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف للمنع الحرف ايضا

كما فى الوجه فقد ولام والاضافة فكان والنصب قد اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة

الفعل قوله فهو اصورة الكسر لازم التنوين يعنى انه موضع يدخله التنوين يدخله الكسر

فاذا انتفى التنوين من غير جهة انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من جهة

عواض

قوله

الا لو انتفى التنوين مع الجر وهو اللام والاضافة لم يثبت الكسر لان وجود المعلول وجود
اي اللام والاضافة
الموصوف قوله لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله والوصف
اي المعدول عنه
فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول له حائض فهو فرع لفظا ومعنا
على المذكر على المؤنثة كان فرعا له في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث لان التأنيث طار على قائم مطلقا لا عادة
من حيث هو هو وعن تاء والمذكر هو هذا الاول فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه
بالفارسية ايستاده من غير تعرض للتذكير والتأنيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني التعريف
طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرف به مهملا
لما كان التعريف فرعا للتنكير يعني قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ثم
من قال ان منعهما للصرف لمضارعتهما الف التأنيث الممدودة في امتناع التاء وكونهما زائدتين
معا وحذفا معا وكون اول الحرفين في كل مرة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى
ان لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان الاصل في كل نوع ان يبقيه فرعيته
قسم الى القسم الاخر الذي في اوله احد الزوائد الاربعة قوله ويجوز صرفه لا يجوز عكسه
وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرج الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز
قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا انه وان جوز الكوفيون وبعض البصريين
العكس للضرورة بشرط العلمية قوله اي لا تمنع الجواز فيراد به الامكان الخاص وهو سلب
الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن جانب ... بل
ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد المعنى الثاني ويقيده بجانب
الوجود

الموجود فلما افرده لقوله لا يمتنع قوله اي جعل في حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه
غائبه في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه كان اندفع ما ذكر من عدم مانعية التوجيه
والقول بانه وافق الفصحاء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التوجيه كما بيناه بعينه هنا
قوله فكقوله حسبت الى الضب ... ابو قال قدس سره في الحاشية سوالبت ما قالته
فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم ماذا على من شم تربة احمد
ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع الغالية ند خوش انتهى مرثية تخفيف
اليا للضرورة ... ستايش كردن وذكر ... رثية و رثوية ايضا التربة خاك ...
الغالية واحدها لوم انواع الغالية قوله فكقوله اعد الخ يجوز ... ويكون الحرف استيناف
والفتح ويكون منصوبا بتنزيله الى نفسه وهو الاول وانما لم يحمل الضرورة لظهوره ...
قوله قلنا لا حصر الخ اي غير ضروري فالمراد بالضرورة ماعدا ضرورة الشعر قوله لان رعاية
التناسب امر مهم في السجع وغيره ولهذا قال هنالي الشيء ومرائي والاصل امرأني في
عشوه من لم يثبت مراتي قال تعالى والفجر الفجر ثم قال قدس سره وقال ... لموافقة
قل قوله للتناسب بمنصرف الذي يليه فصرف لتناسب المنصرف الذي لم يليه كقوله تع قواريرا
على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الاي فانها كالقوافي ... ونحوها
واما قراءة بالالف فلا ... الالف بدلا عن التنوين بل
ان يكون للاطلاق كما في قوله تع الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه ينضم اليه فيصير
فصيحا فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا ... وجعله فصيحا وكذا ...

الخلق بحسنه فهو نوع بعيد وان كان اللغة الفاشية بما روى ان بعض البلغاء قال للكاتب
اكتب يا جار وان لم يكن فهو جائز وانضم الراء في يا جار فقال الكاتب يا سيدي يا جار
بالكسر افصح فامره بما امر به اولا واراد به ان التناسب لطيف قوله فما المجرد عن الضمير المنفرد
الذي حرف ومنصرف والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسل قوله وما يقوم مقامهما الالف
تقديم على الحكم لانه بعينه بيان لما ابهمه في ضمير المنصرف اقول احدهما الجمع البالغ الى
صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع الى ان ينتهي الى وزن فيمتنع عن جمع التكسير اعلم
ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين كونه
نهاية عن التكسير وبعضه ذهب الى التكرار من الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره
والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو ثمان فنحو
واما نحو ابراهي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هواز في بعض من قبيل فمنقول
عن الجمع واما نحو ثمان ودساتم في التثنية الى الضم مع السم فالالف فيهما عن احدى
ياء النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه سبب احدى يائي النسبة والالف الذي
هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا اشهام بفتح الثاء في
التثنية الا انهم جعلوا نسبة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف
منه احد يائي النسبة والالف لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو عوادي جمع عارية منسوبة
الى العوار لانها تستوي في واحدة وجمع هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل اصله
مثل ثماني منسوب الى الثمن الذي التمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثماني نسبة

العدود

احدود الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثماني هو العدد وليس الالف
الالف التي فيها غير الف المنسوب تقدير الكونه بدل من احدى يائي النسبة وكذا يحتمل
الثياب لسير اويل فانه عجمي او عربي مفرد وسراويل او جمع تقديرا واما نحو الكلب واحمال واي فهي
لها نظير في الاحاد فان عشراء وفيها انهما جمعا غلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل
تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار كانهما باقيان على افراده بهما ولا يصح كلام
الجى افعل في الواحد نحو اذرع في اسم موضع لكونه منقول عن الجمع ولا باضرد اسكل لانهما
اعجميان ولا يحتمل ان يكون فاعلا ولا بالشدة لانه شذ على غير القياس او جمع لا
واحد له بدليل تأنيث الفعل المسند اليه قوله كالكلاب فيه سر في تحالشية ما كالجمع جمع
الكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم المنتهى
السوار باره وقد يلحق التاء الاساور وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه
اساورة من ذهب نعم جمع ربايي واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد الجمع جمع الجمع
الا لتكسير فيه لان جمع الجمع اما ان يراد به التكسير او الفرد بل المختلفة كذا في الفراح
قوله او حكما كالجموع الى ما جعل فلحق بالقسم السابق لانه مشابه وجوه ثلثة احد
انه على وزنه وثانيها انه جمع لغة وقد اشار اليها قدس سره وثالثها انه يمنع عن الجمع
مرة اخرى قوله وتحمد ودة الهمزة في الحمد ودة منقلبة عن الالف وهي التأنيث وعن
الالف التي قبلها ولما لم يفارق احديهما الاخرى نسبا الى التأنيث تغليبا قوله فانها
ليست لازمة للكلمة اي بنائها وان اتفق في بعض الاسماء نوعها كجيادة وتجارة

العدل

قوله فالعدل الذي هو تغيير المعدول واخواته ابتدا بيان لنفي عموم السبب وشرط تاثيره وعلته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن جهته **قوله** مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه من ان يكون مستندا الى الاخراج اولى وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسره به مع صحته لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ان السبب عام بالاسم اذ به يتحقق الوضعية وهو بهذا المعنى وليته للعام بالتكلم اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ المقصود خروج الكل عن جزئه **قوله** عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورة الكلمة الكلية فان خروج سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورة الكلمة لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما وبين مدخولها ومع هذا يبقى اشكال الا انها غير عاملة وان الصورة الحاصلة من الاضافة ولهذا التغيير التغيير ليس خروج عما حققه في الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن جمعة في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصدر اذ ليس مدخل في صورة الكلمة لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحروف الزائدة ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ **قوله** فخرجت عنه المغيرة القياسية قيل لم يدخل في الخروج لانها محفوظة لا خارجة وفي دخول المعدول انه خروج تامل **قوله** واما المغيرات الشاذة كالنوع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما التنبيه كما سيجي في بابه فانه امر اعتباري واما غير فاخذ وعنقه بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما لانه يستعمل على

على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الفرعية واللفظ او اطلقه الصرف الى الكامل **قوله** يحتاج الى هذا القيد على تقدير كون تغييره غير قياسي **قوله** بل انما جمع العوس والنابات ابتداء على اقوس وانيب ولهذا ايضا فان الرمها فيقال جمعها ولو كان فرعيا عن اقواس وانياب نسبا اليهما **قوله** واعلم انا نعلم قطعا انهم كانوا ان نظر في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب غث واخواته وجدوا الاعراب اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعضها لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالثاني هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو تحقيقي ليس بنافع في التقسيم **قوله** فانقسم العدل التحقيقي والتقديري لان المشهور ان اقسام العدل المنسوب باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعضها كغث ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع فكانه قال اثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل غث ثلثة ثلثة ثبت ان غث فرع وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار المعدول عنه فهذا ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت كيف يصح قوله الا اذا دل الدليل على الا منع الصرف فلا اولوية ان الدليل المؤثر اثبت اولا العدل في نظر النحاة واعتبارهم ليست

الا منع العرف او ضرورة مثله واى ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجى في باب الوصف
قوله فعلى هذا تخفيف الخ وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه مزوج تخفيفا
اى مزوجه تخفيفا كمررت برجل حسن ابعينه رجل حسنى فيكون وصفا بالتخفيف وصفا بالتخفيف
بحال النفس وكذا المعنى قوله نحو برا قوله كثلث وهذا حسنة بعد صفة ظرفوجا او خبر محذوف
اى ذلك كخروج ثلث والاصل انه اذا كان بمعنى مكررا ان يو اخذ الدال المكرر لقول بهذا
اخصر مما قاله الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد يه تعرها
تقسيم اى اجزاء على هذا العدد معين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزء جزء الكان القياس في باب العدد ايضا كذلك
عملا بالاستقراء والحاق للفرد بالاعم الاغلب فلما وجدنا ثلث غير مكرر
لفظا بان اصله مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة قيل انه اصل قوله
الى رباع اراد بالى تعيين اكد الا فالاظهر الواو بدل الى وفيما وراءها الى العشار
ومعشر خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال ومفعل في فعول الكمية وكميت
والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة عند خماس ومخمس وسداس ومسدس
والنحاة يعقدون بل يستعمل على وزن فعال واحد الى عشرة مع باء النسبة نحو ثنائي
والثلاثي والسباعي والثماني والتساعي قوله والسبب الى قوله العدل والوصف
عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة
وعن مكرر الى غير مكرر الى صيغته قوله لان الوصفية العرضية التي كانت في
ثلث

ثلث ثلث اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهى موضوعة للوحدات لا لذات الوحدات حتى
يكون اوصافا في الاصل نعم يستعمل في ذات الوحدات مجازا وكذلك معنى مجازى
لثلث ثلث ما وضع لفظ ثلث ومثلث لصارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها
ولقائل ان يمنع كون ثلث ثلث باعتبار الوضع التركيبي مجازا في معنى الوصفي قوله واخر اسم
التفضيل بشهادة العرف نحو اخر اخران اخرون واخر اخرى اخريان اخريات
واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل
لان معناه في الاصل اشد تاخرا اى في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير مستقل ولذا يستعمل
الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد واخر اى رجل اخر لا رجال اخر او امرأة
اخرى قوله وقياس اسم التفضيل اى ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل
فيه فلا نسلم القياس وان اريد ما استعمل في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى
الاغيار قلت نختار الاول نقول ما ذكره الشيخ الرضي ان القياس في اخر ان الاصل
الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريه عن معنى الزيادة المستغرقة لا ٤٣
ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضى واحدا بعينه من الثلثة
بل يقتضى واحدا منها لا بعينه لا ندعى العدول عن لازم بخصوصه والصحيح ان التغير
بما ذكر لبطلانه صرف التعريف عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه
اللام لو نيته لزوم مطابقة للموصوف افرادا وتثنية وتذكيرا وتانيثا وهو شان المستعمل
باللام قيل لكن يدفعه لزوم كون المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز

عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت سحر بعينه وهو سحر ليلتك فانه معدول
عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا
بد من لام العهد سواء صارت بالغلبة على نحو النجم او لا فعصى فرعون الرسول واما معنى
فلانه لو كان معنى اللام محفوظا لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في مشهور
وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كما في حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن
الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتي النصب والجر فمبني عندهم
وصح كضحى اذا اردت به ضحى يوم بعينه عند الجوهري والقياس تقتضي ان يكون صباح
ومساء معينان كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم معدول
عما ذكر مع ان [illegible] تشوبه نواهب المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن يتبع
عنه لزوم مطابقته للموصوف مع ان [illegible] بمن لا يطابق الموصوف وعدم [illegible] المثنى
والجمع ومؤنثه عن ظاهر الواحد المذكر ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع الصفا — ديف
الا اخر لان تقدم [illegible] لا يوجب العدل على تفسير [illegible] كما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق
العدل في جميع [illegible] لان اللام [illegible] في صورة الكلية وعلى كلا التقديرين لا يظهر
اثر العدل الا فراد جمع اخرى لعدم احتياج اخر واخرايه وعدم منع الصرف في البوا — ق
قوله لانه لا يوجب الخ الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته قال ولان يقال
ان المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرار للاول او لا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول
ولهذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او ولانه ما اضيف اليه تابع نحو الاعلان او

بوانه

بوانه سابع قوله وفيه ليس فعلاء افعل ان كان صفة او علما كالشعرون واعترض
عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكره جمعا على فعل ايضا او جمع مجموع او نحوه
لا على جمع قوله وان كانت اسما ان يجمع على فعال بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه
ابو علي وبرد وعليه ان جمعا لو كان اسما لكان الجمع ايضا كذلك ويجمع على اجمعون شئنا
ولا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس قوله واخر الصفة
الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما اليه ذهب بعضهم واعترض عليه بانه
لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب افضل فان كان الاول
لم يصح جمع اجمع على اجمعون لانه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار [illegible] كما صح
افاعل كاسود وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنثه
جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فجمع [illegible]
اجمع بانه اتم جمعا في قرائن من كل شيء ثم [illegible] عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم
اسم التفضيل فهو كاخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كاحمر
واحمر فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكرناه في تفسير [illegible] الصيغة
الاصلية وتثنية بالالف لا يرد الجموع الخ قوله اي لا ينتقض بها قوله كيف ولو اعتبر
جمعهما يعني ان اقوس وانيابا لو كانا نعني اقواس وانياب لم يصح نسبة
النقد فيه اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او
من انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا بمعنى

الواحد ابتداء ولا الى الثاني اولى للمعدول قاعدة يلزم فيها تعرفها الشيء و قوله
او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضي ما يصح صاحبه راجع الى ان فعل ثلثة اقسام جنس
علم صفة و صفة و علم اما الاول فلا عدل فيه الا الاخر وجمع وان كان صيغة مبالغة
فاعل فاما لا يختص بجمع في مبالغة فاعل اي فاعل الا وصف فلا عدل فيه واما ان يختص
به نحو فاسق وهي في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فسق فيقدر فيها العدل عند النحاة
حتى لو سمي بها فحكم لا ينصرف فيهما وتمسكوا بان لا اصل فيهما فاسق و بهما المبالغة
في عدم الاختصاص ببابه وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن
التام و اما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية
فيعتبر العدل عن فاعل اذا لا تثبت استعماله غير منصرف الا ورد في قبيلة و انما حكم بالعدل فيه
لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فيه كنغنم
لانه ثبت غانم وعلم غنم قبل العلمية فهو معدول عن غانم اسم جنس واذا اختل احد
الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر و زفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر
و زفر جمع قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن
فاعل ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل الجمع انتهى ان قلت الشرط الاول
ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله
هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس كما هو لفظه هو مشهور ربما ان
المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا قوله فان المنع و العدل على زعم
بعضهم

قوله الوصف

بعض النحاة ق فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب كبناء اي ينضم الى مناسبتها للتركيب
وزنا مناسبتها العدل لتحصيل كبناء و ذلك لان تحقق المناسبة الاولى لا يوجب بناء و الا
لبني كلام وسحاب و انما عدلوا عن بنائها للتحصيل بكسر اللازم سبب كبناء اوكسر الراء مصححه
للامالة المطلوبة لحسنها و لان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا و الثقل يستدعي خفة و
والبناء اخف من الاعراب ولهذا ابقيا الكسر في باب قطام عند سهالهم محمد خال عنه يستظرفه
وفيه اشارة الى تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاصوات ق فلا يكون مما
نحن فيه حينئذ وهو غير منصرف ق الوصف الاسب تغيير المعاني ق و هو كون الاسم
والا فرق لا بالدال لانه هو كسب لمنع الصرف على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض
الصفة التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف المأخوذة فيه صفات معينة الى ذوات
معينة لا يدل على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذوات المعينة فان العاصم المأخوذ فيه
الغيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات ما لها الكثرة الماءية فانه بعيد
وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف نقلا اذ تر مصغر دور
جمع دار يدل على ادور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية
ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اول احدى
الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات
المأخوذة معها او يا فيه الى البعض ان قلت اذا كان مصغر وصفا فكيف يصح منع
طلحة بالتانيث والعلمية قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر

قوله سواء كان سهوه لدلالة القرينة على التعميم قوله وشرط قوله لا الوصفي لوصفيته فانه
في معرض الزوال فكأنه لم يثبت واكتسب الراجح لاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان ق
لا اسمي قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف الوضعي
والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل
لقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على
بعل لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر مقدم في المرتبة على المؤنث ليس بشيء لانه
اذا امكن جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في بعل بسبب عروض تاء لم توجد من لوازمه
فكيف بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن لا
قال المصنف قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان الاربع قبول تاء التأنيث وهذه
التاء ليست للتأنيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال او نسوين باعتبار الجماعة
انتهى ع التذكير من مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ... ما قاله النحاة
التاء فيها في الوصف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال ... التاء
المادحة فيها الواحد قياس والتاء في اربعة ليست كذلك قوله شرطه ان يكون
الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما تم وكأنه تركه لانه
يعلم فيما بعده قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتنوع الدلالات
المعتبرة عليه انتهى اي لتنوع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه
كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبني عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا ل

صحح

صحح نسبة الدلالة اليه بقي يتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على
المظروف ولك ان تعد مضافا والتقدير في زمان الاصل قوله فلا تخرجه الغلبة عن ع
قوله ومنع الغلبة اي منع غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوضعي ببعض افراده
الخ او منع الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى الوضعي ببعض افراده فذهب
الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروط ببقاء المعنى الوضعي فاذن
لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوضعي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لغلبة العدم
صحة اجرائه على ذلك الغير الفرد وهو ظاهر والغلبة لاعتبارها في المفهوم قال الشيخ قدس سره
ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والتقييد بالصفة وفيه ان يحمل على الاختلاف
في الفعل في العراق الاسود يريد به الحية وارقم بارقيه وقالوا ان الاسود اسم
للقيد من حيث دلالته على الدهمة فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا دخل
في ذلك تقييده بالصفة قوله فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد
ترتيب العلم فلا يغني احدهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلية
امر يترتب احدهما على الاخرى لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك
ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصليين ويحتمل ان يكون فرع
الى الاصل على مذهب المتعلم واما قوله وضعفه فهو معطوف على صرف بلا اشكال قوله صرف
نسب الصرف الى الكل لانه صفة لخبره قوله وامتنع الاسود اي صرف الاسود وامتنع الاخر
من الصرف قوله منع اخيل ما ربك قوله مشتقا من الخيل الخيل الحكم باقي ... هذا

قوله للظاهر فالوا ابو كشواف وهو طاير اصغر في لطافة قليل الحمرة يصول على كل شئ
قال في الصراح اخيل نام مرغى كه او را بعال بر دارند قوله كاشتقاق من خال خال منقط
سياه وصدات برانذام بالشد نسخ اصلا جابه قوله لا في الاصل ولا في الحال ان الا ق
فظاهر لم يثبت واما الثاني فلان المنقول لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة
من غير ملاحظة حسب وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف قوله

التأنيث

بالتأنيث بالتاء وهي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها ينقلب في الوقف هاء فجاء
اخت ليست بالتاء تانيث لانتفاء القيدين الاخرين قطعا بل هي بدل من اللام خلو تسمي
باخت مذكر صرف ولو تسمي بها مؤنث كانت كزينب قال الشيخ ... يحتمل انها تقرر تمام
لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير
تاء اخرى معها لانه يعيد نفسهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة
قوله لانه لا شرط له للزوم والالف قوله ليت التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء
في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا يكون ... لازمة للكلمة لما كانت
تلك الكلمة او صفة كمارة حسنة وقد يجي على خلاف اصله وح يكون لازمة للكلمة
كحجرة وكن لم يعتبر وا هذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
اعتبار ... انها قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة واما في
حكمها كما في الترخيم فانه في غير كناري لضرورة الشعر وفي المنادى للهرية ... من
النقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست في الكلام العربي مما يعرف كونه

فيها بالنقص وتغير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين ونحو ذلك
لتعسر تكلمهم بالعجم وردها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة
وكان يقول ان التصرف تلك الاعلام لعدم ... لانهم بالنسبة الى خالطهم ولذا قالوا
العجمي فالعرب ما شئت فكان ... ليست اصلا ... الاعلام الا الاعلام التي هي في كلامهم
قوله التانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا يجال لتقدير الالف المقصورة قوله اي كالتانيث
اللفظي بالتاء لان المقدر عندهم اضعف من اللفظ وشرط اللفظ العلمية قوله شرط الوجوب
منع الصرف ويستلزمه او تحرك الاوسط اي بالفعل فلا يرد ما نحو انها متحرك الاوسط
بحسب الاصل لتخرج الكلمة بثقل واحد الامور الثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تاثير
كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعل ... موجب لتحتم تاثير التانيث
قلنا لان الكلام سوف لبيان شرط التانيث او لان ... الى التقوية هو التانيث
لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخرى يجب لانه لا يلائم البيان الذي ذكره ...
علمين لمذكرين ... يقوله لمذكرين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان الاسماء لا يكون
قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثل فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان
مثلا فينصرف وقد يعتبر كل منهما فيجوز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال
معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها
بالقبيلة والحي قوله تمتنع صرفها اي تمتنع كل منهما عن الصرف ولا فائدة في قوله
تجوز قوله فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك

تأنيث

المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر او بالعكس مذكر حرفي وكذا اذا سمي
فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان تجرد من التاء وغيرها صفة لمذكر
وثانيها ان لا يكون تانيثه بحسب ما اراده تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة
وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الحقيقي في المذكر ثم ان
تساوي استعماله مذكرا ومؤنثا تساوي العرف وغيره وان غلب استعماله مؤنثا فمنع
الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور في الاول تسمية طارية
وفي الثاني يعارضه تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرا وما عرض فلم يعتبر التانيث
والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب وما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط لان
الحرف الرابع فيما هو اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو خمسة احرف وبالجملة الحرف
الاخير في الزائد على الثلثة بمنزلة التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبة
ان كان بمعنى الجماعة فمحذوف اللام واصلها ثبي وان كان بمعنى وسط الحوض فمحذوف
العين واصلها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقيد المضاف اي تعريف المعرفة
او ان يفسر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة قوله ان يكون علمية قيل لم يقل
شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وليس على ان يجوز ان يراد علمية ما فيه
التعريف كما اراد في قوله التانيث باللفظ شرط العلمية علمية ما فيه التانيث فلعله كذلك
لانه ابدل عن المضاف اليه وليس كذلك لانه ان قلت لم لم يات باللام هنا حتى يكون اخصر
قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا نزاع حق

قوله

المؤنث

فقد في العجمة قوله بان يقول حاصلة في غيره الا ان الظاهر ان يقال حاصلة بحصول الصفة في غيرها
ولا يخفى ان التعريف الذي يشترط تاثيره بالعلمية لا يتحقق له الا تحقق العلمية بخلاف الوصف
فان تحققها معتبر لتحقق العلمية قوله بجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فلم يبق
الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر في الجمع واخوات الصفة الاصلية او العلمية
لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة
سببا قبل فعلى هذا اجري في قوله [illegible] وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره
او على التجوز اي باطلاق [illegible] العام على الخاص [illegible] وفيه ان كون تاثير التعريف
مشروطا بتحققه في ضمن العلمية او بثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما
الاختلاف في التعبير فلعله تجوز ولا تكلف باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر لان الفرعية تقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية وهي
كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غيره قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة
الروم قوله سمي به احد رواة القراء سماه به نافع لرواية عيسى قوله وانما جعل شرطها
الى تحقيق الاشتراط حاجة لان الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف
فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا
وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع
معها ايضا عن التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر
للتنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه

العجمة

فيما تقرر ان الطاري يزيل حكم الطاري عليه فيتغير الاعراب وبالنسبة ما يتنقل فيه بحذف
بعض الحروف وقلب بعضها كخرجان في كركان ووابيجان فراوزبا كا ز واما انواع
تقع لا عجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة او لا مانع فيتبدل التنوين
ابقاء مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات **قوله** وبحر الاوسط مذهب سيبويه واكثر
النحاة الا ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي
خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه **قوله** وهذا اختيار
المص فذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث
المعنوي او غيره تحتم فاه وجود ولا يخفى انه فاعه بما ذكره الشيخ قدس سره قال
الرضي وما ذهب اليه يشتمل اقوال المسبع نحو لوط نحو ينصرف في شيء من كلامهم **قوله**
لانه امر معنوي اي ليس علامة لفظية ولنشتر قيل يجوز ان يقال امتناع هو فيهما لان فيهما
بالتقف وفيه انه لا يستقل الاذكر اولا يرجع اليه فيهم كمؤنث ولا يتجه فيه فيقال نحو مثل
بلكر اسم نوح النبي عليه السلام لكان اسلم **قوله** لا لان عرضه التنبيه على ما هو محقق عنده
يجوز ان يقال لان عرضه التنبيه على ما يحقق عنده ونحو وقع فيه النزاع في نوح وشتر
وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مما اتفق اهل هذا الكتاب
على المنصرف دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يتردد
فيه بخلاف امتناع شتر فانه لم يرد المغاثة **قوله** الجمع اي كجمعه او جمعه الجمع او كجمع
من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السنين ليظهر

تفسير

جمع

تفسير الضمير في قوله شرط بما ذكره قدس سره **قال** صيغة المنتهى جمع فمنتهى مصدر
ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة منتهى بها جمع التكسير يعني ان تلك الصيغة من حيث
انها هي غير قابلة التكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه مخصوص غير قابلة للتكسير
فان وزن فعال للتكسير ولهذا يجمع حمار على حمير **قوله** وبعد الالف حرفان اولهما مكسور
او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري وكماة لانها جمعت ابعض الصور تقديرا
اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله لهذا **قوله** لا يكون بصيغة
مصونة عن قبول التغيير فتصير لازمة فيصح ان يرفعا اصلا هي الفرق بغير هاء اي
للمؤنث والضمير بمعنى النفس بلا هاء بل لا بهاء كما قولك كنت بغير مال فان بمعنى كنت
بلا مال لا بحال لانك كنت بما يغاير المال وهو حيز اخر بشرط او صفة لقوله صيغة
قوله فنقلت عن ما التانيث الى فعع الاول يجوز قوله بغير هاء بيان الوصف وعلى الثاني
يكون تقييدا بخلاف **قوله** جمع فارهة لافارة كما قيل لان فاعلا او كان صفة لا يجمع
على فواعل قال قدس سره في اي شية الفارة الحاذق ويقال البغل والحمار فارة بائن
الفروهة ويقال للفرس جواد النهر الحاذق مرة برذون ويقال للفرس رابع ايضا
لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة الصفرات ان قبل الهاء غير لازمة فينبغي ان لا يغير
تغير الوزن اجيب بانها وان كانت الهاء لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن
الفعل على ان الهاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اتباعه
وفرازنة وفيه نظر لان ذلك انما يكون لازمة في فعالة او كان للنسب كاشفة في جمع

الشعشعي لانها بل يعني بالنسبة بخلاف ما اذا كانت الاعجمي كجوارب جمع جورب وايضا عدم
الاستقلال بتاء لا تقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى افراده نحو مدائني بزيادة وثيابا
النسبة كما قيل مع انه لو زيد يخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه بمفرده محض لا يصح
الاعتبارية المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الاعتبارية الجمع معه قوله فرزين او
او فرزان وهو معرب قال واما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما التنصيص لعدم سبقة الاجمال
التعرف ولا الاستيناف لعدم سبقة كلام اخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبقة الاجمال وانما
لم يقل فمنصرف لان المنصرف صار اسما اعتبار الجمعية او ان امراة نحو فرازنة او ان امراة كلفظ
وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا
نقول تنوينه للمناسبة وفي نسخة المحشي مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال وحضاجر
علما للضبع ليس منصوبا بالعطف لان المنصوب لا يحل وهلي يخلو عن عدمه او قدام او توهم
ولا يستقيم هذا الشيء لانه تكلف المعاني بل هو منصوب على انه حال من الضمير في غير منصرف
وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه ح في قوة لا وجاز
فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتاكيد النفي
ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال
التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف وينبغي ان يحمل اعتراضية
لا حالية ليخلو الكلام عن توهم الابهام قال بل للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية
للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها لم يحتج اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتنافيين

في

في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات
بشيء لان نوع ابهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى
الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة
من معنى الوصفي فيه كما اذا سمي شخصا اذا حمرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع
هي الانثى وضباعي هو مذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال في القاموس
حضاجر كعلابط وضبع كعنابر وضبعان بالكسر كعفر زنجان [illegible] وهذا الوفق لقوله
فعلى هذا يندفع السؤال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الا ان فيه الممنوعة لجواز ان
يكون مذكرا حمل على انه نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا العطف قوله علما للضبع انه
علم الجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل بناء على تسليم تانيث
الضبع وقد عرفت ما فيه لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا فكان اعتبار الجمعية للطفه
قوله وهو لا يكفي في هواه الاستعمال او مذهب الاكثر قال الجمع ضرب نحو في على نوزانه
لانه ضرب والدخيل بحيث الجابس وانما لم يمنع من الصرف لان المعرب محققا حملا على
نوازنه من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس متفق عامن الصرف كالكلب اولا جرفيه كذلك
حكما الحاقا اعتدار ان لم يعد الحمل على موازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب على
سبيل الاحتمال لا على سبيل القطع قال المص في شرحه يلزم هولاء وان يقولوا الجمع
بالجمعية الجمع وقد قال بعضهم قال تقديره اي قد رتقديره انه فكانه يسمى كل قطعة
من السراويل سراولة بهذه عبارة الشيخ قدس سره انما قال كانه لان السراولة لم يجي

بمعنى القطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون مفرده مفردا وحينئذ انما لم يجعل
جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان
يكون السراويل بهذا المعنى مفرده له ولقائل ان يقول ان سراويل منقول من الجمع في
ان هذا الجنس حيث لوحظ فيه معنى الانقطاع اصل في ان يكون منقولا اليه من معنى القطعة
لان الانقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ فلم جاء في الشخاص
كوابن اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع بان المفرد اذا اشتمل على الانقطاع
جاز اطلاق اسم تلك الانقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة وفيه
ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا
الاجراء صح الاطلاق **قوله** واذا عرف الخ لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظة
اذا في الاول وانما في الثاني واقعا في موقعه ان للمخالف **قوله** بالنقض بعلى قاعدة
الجمع لا يخفى ان من فسر الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثباته الاشكال في وجه اخر وهو ان السراويل
اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفرده كما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية
ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار بموازنة الاعجمي بالنية وان في تقدير
الجمع في سراويل بطلا حرف اولم يصرف وذلك لا ينتصاه هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير
منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه **قوله** اي كل جمع منقوص وكذا الحال في مفرد غير منصرف
منقوص كما في اسم امرأة واعيل مصغرا على لا منصور كما على فان الالف فيه ثابتة لخفتها **قوله** في حالتي
الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف **قوله** ان

الاعلال

الاعلال يتعلق بجوهر الكلمة ولان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف
سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة **قوله** وزن سلام فصار رعنى فرازنة المشبهة بكرا
قوله ذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يتوهم انه جعل غير منصرف فيحصل الاعلال مقدما على منع الصرف
سواء كان التنوين عوضا عن الياء او من الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان
مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر ونقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه نعيه لكن
من قال ان التنوين عوض عن الحركة نحو كمر ونحوه من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم
على الاعلال عنده والاصل جواري بالتنوين لان الاصل في الاسم الصرف ثم جواري بحذفها ولثبات
الحركة لاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة لتخفيف الثقل بحذف الياء الساكنين **قوله**
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالي بتشديد الياء خففت الياء الاولى
وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو **قوله** وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب التركيب يوجد في الاسناد وهو
المعرف بهذا لا مطلق التركيب فصح التعريف جعلا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراط العلمية
الا ان التركيب المجعول كلمة واحدة لا يكون الاعلما لانا لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى
جنس او منقولا اولا الى معنى علمي ثم ينتقل الى معنى جنس كما في انكره ذلك العلم والمسلم فنقول
الحاجة بشرط التحقق وثبوت الاشتراط **قوله** من غير حرف فيه جزء ان قلت اعتبار هذا القيد يغني ما
اريد بالتركيب من غير اعتبار ذي الاضافة والاسناد بحكم قلت الحرف لما كان يشير التصاق.

التركيب

بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعتد به حيث التركيب الذي بنائها كيما ان يعد سببا كما في التركيب
من الكلمتين اسنادا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى تعيين بوجه
قوله اما من حيث الزوال او الاعلال او ليتحقق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل فيحصل له قوة
الى اللزوم قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد والبناء للملابسة اي الا يكون ذلك التركيب ملابسا
لنسبة الاضافة والاسناد ووجه كون كل كلمة نقلت من مركب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه
وصفها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار لا
حكمه قوله لان الاضافة لو لان تأثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني
مع قياس عليك وهو ايضا باطل لان مشغول باعتبار الحكاية قوله فكيف يؤثر بالمضاف اليه اي
الا ان كان في طباع شتى اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما ان كان في
مادة واحدة حتى فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المنسوخ جماعة عند
البعض ومن قبيل المعرب المحكية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا
قوله كانه اكتفى انما قال كانه لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم ما ينقض حرف العطف بالفعل
لا لما ينقض بحيث لا اصل ومن الجائز النفي لفظ وكذا ذهب بعضهم الى ان حضرموت علما معرب
غير منصرف ومن ههنا يتعدى جواب اخر هو ان بعضهم وافقهم في منع الصرف قوله مع غير ان يصوق
بل عن غير يعبر عن مركب يستثنى في منع فيكون على على الامتحان قوله الالف والنون قيل الواو
بجمعه مع ذكر اعتبار العطف او لانه تم الحكم عليه بقوله اخواتنا الخ قوله لانهما من الحروف الزوائد
بالفعل فلو اصل لفظ نون الاصالة جاز حرف كما ان يجوز ان يكون من الخشن كما جاز
ان

ن ان يكون من الحسن ويمتنع قوله لمضادعتهما الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليها
منع صرفهما واجراء عليه وجوه او متعدد اجعله وجه الشبه ولم يحصل غيره من الوجوه وجه الشبه
ن لان الوجوه الاخر سواء في الوزن في صدر كسكران وحمراء وكون الزايد هي في سكرا
مختصين بالمذكر كما ان الزايد هي في نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون مؤنث في نحو سكران
صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يرد عليها منع صرفها الا يرى ان حرف
معهان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما كونهما مؤثرين وفرعيتها
للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجه ان المجرد عن
التاء اصل زيد عليه التاء والاصالة ينافي الفرعية التي يؤثر ان سببها قوله واما سببيتهما
لا لنفي التأنيث اي في منع دخول تاء التأنيث ان قلت لا بد في السببية فرعية ولا فرعية على هذا
المذهب قلنا السببية اما صحة بنية سبب فان الاول فهي فرع للطرفين وهو ظاهر وان
كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكن سببية غير اصيل لتوقفه على سبب بنية مع ان المشبه به
علاوة المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول
بلغ الثاني لان وجه اشتراط المطابقة الاولى انتفاء التاء التي غير ظاهر قوله لا لانهم السامس ولا الازم كما
للغب وكثبة والمقابل للمصدر والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد الضمير باعتبار
انها سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما في النفسها
قوله وشرط فكل لاسم فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتبار
الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قوله فشرط العلمية فيهم منه قال انها شرط او سبب فيهم

فمن قال ان ما شرط تحقق الف زيادة لا سبب لانهما كالف التانيث يقدر ما ان فقام الا علميتين **قوله**
او لتمتنع التا او لتخفيف سبب اخر كما عرفت في التركيب **قوله** كعمران وسلمان وعثمان فقد جاز في
الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاز فتحها وضمها ايضا لكن بمؤنثه مع التاء
قوله او في صفة انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس بجائز شرط قيل الصواب الواو بدل او
لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان التردد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل
باعتبار فردها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع **قوله** لانه كان
مؤنثه فعلى الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا بالانصراف فيه ان فاوت
ان وجوده فقيل ليس مقصوده الذات بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس
مطلوبا بغير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجوده فيعلم هذا الوجه ضعيف وقد
اشار بعضهم الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجوده فيعلم عنه بهم او انتفاء فعلانة
كان الواجب عندهم اشتراط حرف حرف لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤثر
مبني على دليل قطعي والانتفاء مبني على الدليل القطعي لا يكون الا بوجوده فعلى **قوله** لانه صفة فالحق
لو وقع الى القائل ان يقول اختصاصه بفعل في الاستعمال لا في الوضع فان نظر الى الوضع كان
له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان
فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي
ان يكون غير منصرف بالاتفاق اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس لا يعتبر ولا يكفي **قوله** ونحو ندمان
فكان امر لوجود مانع اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر هنا الا ان يكسر

قوله

وزن الفعل

قوله وهو ان يكون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل
اولا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يخرج له
قوله فقط ويمكن ان يحمل عليها ويحمل قوله فقط على شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية
ليست الا للفرعية فلا فرعية الا في ماله زيادة اختصاص بالفعل **قوله** بالفعل لمعنى الى اخره
في اكثر النسخ المختص به والضمير راجع الى الفعل وفي بعضها به راجع الى الوزن او بالعكس وفي النسخ
كما هو المشهود وكذلك يغرز من يغرز بمعنى اي يسرق **قوله** وضرب فانه فعل ماض للشيء الذي يجيء
ما فيه **قوله** وشمر علما لرجل بالتعبير انه موضوع بالاسم يقال هو بيت بمقدس وضرب
على البناء للمفعول وزن فعل مجهولا من نحو اسم ليس في اسماء اجناس الا دئل لدويبة وغيل الرجب
فذ ينتقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان
يكون منقولا عنه من وال ضمير فيشبه مخصوصا والتنقير للدلالة على العلمية كما قيل في شمر
بالضم واما الوعلى لغة في الوعل وهو اسم تيس الجبل فنادر **قوله** ولم ينتهه لم يمنع
صرف الاسم النح فذهب يونس الى ان الوزن مشترك بين النقيضين يؤثر ونحو
لا تأثير له اذا كان منقولا عن الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولو كان لنون جلا
وبرجانه ان كان علما المحكي مع الضمير فهو لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدرة اي انا ابن
رجل جلا اي كشف الامر او كشف الامور او يكون انما لم يغير لانه فعل يجوز او مع ما كما قال النحو
لان فاعل الاوزن حمل على كان متضرر مع انه غالب في الافعال ولم يجي في الاسماء الا قاسم
وعالم وسالم اسم شجر اسود ولان في اثبات العلة زيادة مؤنة لا تعال في اثبات الخفية

الي تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجيء فيما يختر زيه يعني فاكل همزة وان قلت هذا الوزن انما
يجيء نسيبا او كان له زيادة اختصاصه بالفعل فتي يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما
بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فحقها
لاطرادها في جميع الافعال دون الاسما اشد اختصاصا بالفعل قوله ويكون غير مختص فيه
بتعريضه المقابلة لعل وجه الشق الاول اولي بالتاثير والظاهر ان او لمنع الخلو وان
النسبة من الشقين العموم من وجه لافتراقهما في يشم واحمر واجتماعهما في نحو يزيد
ويشكر ونحو استخرج فعلوما ومجهولا وامرا واستبرق اعجمي وتباعد وتبوعد وانفعل
وافتعل قوله اي اولى وزن الفعل اي ما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم
على وزن الفعل صحيح ويرجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف
او حرف زايد على الاول صحيح لفظي لان الصفة تنسب الى موصوفها بغي وهو سايغ وكذا
على الثاني لان النسبة بين قوله اول وبين حروف الزايد العموم من وجه فيصح نسبة العام
الى الخاص بغي وبالعكس لان امرا في موضع اول قوله من حروف اتين لو غير فكل الحرف
لم يغير كهراق وهرق من اراق ماضيا او هراق امرا وكذا لو تحرف في الوزن مع بقاء الزايد
سواء كان بالحذف كيبع او بالقلب كاعي او بالادغام كاسد او بالمد اي ما كان كما سمية
بفعل محذوف العين اولا او لام لاجل الجزم او للوقف فانك مزوه محذوف لان تسقط للجزم او
الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسما منقول في نقل من لم يعل واخشى اسمين جا منقول
اخشى قوله غير قابل اي حال كونه الى حال من ضمير او به وانما لم يجعل شرطا للشق الاول لانه
لاختصاصه
لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع
فلا يرد النقض بالسوداء فقياس مؤنثه ان يكون على فعلاء قوله ومن قال امتنع احمر
والنقض بيعمل قبل في جعل وجود الشرط علة للشروط نظرا بما تقرر في محله وطائفة
بالسببية بالشرط فقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصرف
يعمل و لا يخفي ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع الشرطية
لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف
والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو مشابهته بالف التانيث الممدودة قوله بواحد من
الجماعة اي مفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فان اريد به مسمى بزيد
والالم يصح توصيفه باخر لانه نكرة قوله لا تستبين اي ولم يظهر بالالتزام قوله استثناء مما
يلي من الاستثناء الاول اي استثناء لبعد تقييد المستثنى عنه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد
الاستثناء عن امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد
ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس الفعل كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف
والوجه فيه العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر
عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه تغيرا
الاسلوب قوله كما في عمر واحمر اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في الاسم
لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان غير منصرف قبل العلمية كاحمر او كان صحيح
ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث وخمسة

فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى
عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي
وهو باق واخر وجمع واخوات اعلاما فغير منصرف عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي
ومنصرف عند الكوفيين قال وسهاها فتحا او ان ومنع ما تبوهم من ان القاعدة تنكير
ومنقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها
منصرفة بعد التنكير وقد يوضح ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف
قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث وثلث واخر وسحر واخوات
عند تميم وقطام ايضا عندهم قوله اي لا يوجد شيء من الامرين الاخيرين يعني ان المستثنى منه
ليس بسبب يمنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السببين سواء اخذ الامرين لزوم استثناء
الشيء من نفسه بل هو ما ذكرناه وان بين مجموع السببين واحدهما ومن هو منهما ويا
لا يمنع ما يجامعه العلمية مؤثرة ولم يكن مشروطا بها وانه يمنع وان كان منحصرا في
احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة
التوحيد قوله ولم يبق فيه سبب ان كان لا يبقى فيه سبب كما في اقربيجان قوله وايضا
قد عرفت من بعد منع النقض بالخرج على وزن الفعل حيث قيل انه معدول عما كان مع اللام
او الاضافة او من قوله لما كان قول التلميذ اظهر الخ يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا او
يلزم حمل قول سيبويه اصلا انه مناف للقاعدة المذكورة عنده وامتناع نصب اعتبار التقدير
اللام والفعل بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل المشتغل بقيد قوله في مثل احمر علما

حاصل

حال منه احمر انه معمول المبالغة قوله وكذلك افعل التفضيل او كذلك غلبة قوله لصفة قطع
الوصفية فيه بخلاف فعلى ولهذا افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلاء قوله حتى صار
افعل اسماء اي صار ملحقا به كافعل قال اعتبارا لجواز ان يكون مصدرا اي الفلان فكذا
فكل الاعتبار نوعي في الفه قوله لاجل اعتبار الوصفية الاصلية يعني ان المعلوم بجعله
كالثابت قوله وفيه بحث الى ان قيل جاز اعتبار شيء من الوصفية في العلم كما اذا سمي
باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام منفعله غيرها وضع للغة
كذلك فانها مجردة من المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش
في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع
الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعلوم من كل وجه لا يؤثر ذلك لما يلزم عليه للنفي
فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتنافي التقابل ولم يرد التقابل
بالذات لان العموم والخصوص من صفات معين الاعلام ولا وضاف فالتقابل بينهما
بالعرض قد حكم واحد اي في شان اثر واحد وتخصيصه قوله منع حرف واحد فيها تشخصا
ظاهرا واعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر
في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا نختير احد الشقين الخ بل نقول ليس
في هذا المقام ولا يتوهم اجتماع المتضادين وبيان ذلك ان لا تنافي بين الدلالة
على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لا صدق محلهما واحد
معلوم ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز

فذلك ليس للتقابل بل وكذلك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجوه اللفظي
بازاء الوجود العيني فكما هو ان يكون في عالم اللفظ ما بازائه في عالم العين او لا يكون
فيه في بادي النظر وهو تأثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان ضدان
مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يوجدان في امر واحد كالكيفيات
المتشابهة المتوسطة في الامتزاج وذلك متوقف على قوله كذا نسبة فان لزوم اجتماعهما
في النصوص جاز تأثيرهما في امر شخص بمنزلة اجتماعهما في التحقق قوله اي باعتبار المتصرف يعني
ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر لما مر من انقلاب البناء عند البصريين ويطلق على
الحالات الاعرابية مجاز فالظاهر ان يقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبناء قوله امتنع
اللام والاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية فيه وجه وكل انهما غير
طول الاسم بخلاف البواقي قوله حيث ضعف مع ضعفه قيل في توجيه عدم سقوط الكسر ان
التنوين كالنائبة لوجوده خلفه عن اللام والاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة
او اللام وغيرهما هو حصول الاضافة في حواجب الله وعاقبة للتنوين المقدر قوله
ان العلمية تزول باللام والاضافة فان اللام تجامع العلمية اذا كان الاسم العلم في
الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصفات قال قدس سره في كتابه
الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم ويقيم الرابعة على طرف الحافر نافلا عن
الصحاح قوله اي مرفوع الدال عليه مرفوعا دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى التقسيم
يكون جملة وهو ما اشتهر فنقطعه من السابق وهو اما موقوف وقف لا محل له من الاعراب
مذكور

مذكور فيجعل للفصل او مرفوع على انه مبتداء محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء والتقدير المرفوعات
هذه او بعض المرفوعات واللام للاستغراق للانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما فهم
من السابق حيث قال والانواع رفع ونصب وجر وغيرها قوله لان التعريف انما يكون لما
فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر
الى الخبر ما اغنى ما اشتمل فان كان مبتداء محذوف الخبر فيكون مطابقة له كما يجوز مطابقة للمرجع لم يأت
بشيء الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية وانما صيغة الجمع للاستغراق الى تعدد الانواع
او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد علم الفاعلية لم تدل على الرفع لان الخفاء في
المرفوع ليس الا باعتبار ما خذه فان اخذ ما اخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في
تعريفه ولكن تحرز عن ذلك فيما اشتهر في ايهام الدور ولانه خال عن الاستفادة الا اصالة
الرفع في الفاعل وعن زيادة لا حاجة اليها مناسبة لمقام التعريف قوله وكراهة باشتمال الاسم
عليه ان يكون الاسم موصوفا بها اي كالموصوف بالقدوم استقلالا وتعبيرها بالمعرفة ويجوز
ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع ما له نسبة الى علامة الفاعلية
بكونه حاملا لها بسبب ملابسة الكل للجزئية ونحوه او من ملابسة المظروف للظرف اي امراه
باشتمال هو منه الحاملية قوله او معنى الرفع المحلي له في محل الى الظاهر من العبارة اي الرفع
المحلي هو منه الحقيقية وجه الشبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست على الفاعلية
بحكم لو قيل ان ثبوت هذه الحقيقية يستلزم لتوهم رفع له او الاعتبار رفع ما هو في محل ان
المشتغل الحكم منه ان يكون محققا او مقدرا او اعم من ان يكون الاشتغال له او لما هو في محله

لكان الامر ظاهرا ق وكيف يختص المرفوع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم
على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرنا انفا ق اي بزاهر فرع فان الكلام سوق
له من ابتدائية اتصالية وياتي منه قوله ومنها ق ومما اشتمل لعرب ويجوز ان يجعل راجعا
الى الامر فرعا بغرض من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدا ق لانه جزء الجملة الفعلية ولانه
لا يحذف بدون عوضه وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بدا لك اي بدا لي
ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر وغير
مطرد والحرف زايد ق التي هي اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد ق ولان
عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدا فانه معنوي معقول وقوة المؤثر
يقتضي قوة الاثر فالعامل في الامر موجب اقوى منه المبتداء ولا يعارضه ما ذكره في المبتداء
لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضله حالا ق لانه بانه ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه
فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لغيابها ما هام كلمة ق ولانه يحكم عليه بل
حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد وعلى استيعاب ولا فضيلة وكمال ق الا بالمشتق حقيقة او حكما
فان المصدر كالعامل في قوة ان مع الفعل ق اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة مطلقة كانت
او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة ق
بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف ق او شبهه او التنويع لا للشك او
التشكيك ق ما يشبهه في العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لان فاعل
لعامل حقيقة ق وقدم كلمة ما لئلا يتوهم تعلق التقديم قد والتغيير بدا راجع الى احد لا سيما مع استثناه

مع

من لفظة او ق لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه عبارة عنه ولو
ازيد الاسناد بحسب الدلالة اللفظية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول والميل
ما لم يتحقق في الشرح ق والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل ق المراد وجوب
تقديمه نوعه تقريبا انه بصدد تعريف نوع من انواع ويجب ان يكون للمعرف واجزاه
من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديمه على عامله
تعيين محل الفايدة وان محل الطلب يقع في انتظاره وفي تقديم قام على زيد تعيين محل الفايدة
وانتظار محلها فلو قدم زيد على قام زيد لا نقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم ورد
بانا لو جعلنا زيد في قام زيد فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحتج الى الحاق
وتغير محل موجود او من اثبات المعدوم ولهذا قالوا لنحو زيد ضرب الا نصب
ولم يلزم عليه نصب بكونه مفعولا لكنه لم يصح لان الفعل لا يقع عليه وكذا الحكم في اخواته ق
اي اسناده واقعا اسنادة الا ان يحمل على جهة قيامه متعلق باسنده او صفة لمصدر محذوف
يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخرج عن شيء لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل انما
يكون كذلك ق على طريقة قيام الفعل اي قيام دوال يقال علمت هذا الامر على وجه كذا
اي على طريقة الحقيقة وشكله ق وطريقة قيامه بان يكون صيغة المعلوم اي ذلك علامتها
او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوته موجود ولا مر واتصاف لذلك لا امر والتعبير
عنه لا يليق الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن
فيه تامل ... او بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ... في المعنى او في التعبير ...

ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا القيام افراد بعضها داخل
بعضها قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للقصد الى المجهول
لانه في قوة ان يقع الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما ما
لا ارها ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين قال وزيد قايم ابوه قيل لو قال ابوه لكان ن
نصا في قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتداء وفيه انه لو كان مبتداء لوجب تقديمه
على قايم كما في زيد قايم هو قال والاصل ان يلي هو في اللغة ما يبتني عليه شئ وفي العرف
القاعدة او امر او ما يشبه كمر قدس سره ان قلت انما اثر هذه العبارة على قوله لان الاولى
ان يلي ميه انه افصح واحسن لمراعات الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل علما الى
ان قرب الفاعل من الفعل كانت بمنزلة قاعدة لا يجوز سهو فيها وانه ليس بمجرد الاولى
بل يبتني عليه بعض الاحكام كما نبا ه بقوله فلذلك جاز الى فقيه زيادة تشويق الى استماع
الحكم المعلق قوله في الفاعل وكذلك الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم
على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال
في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل كاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل واحسن ان يكون
قد يزول ذلك الاقتضاء العارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظيره ذلك ما يقال
ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يسخن انه
يلي سهو بعز ان يليه يعني انه اقصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا نوقع بحظر الظهر بوقع
الحصر

الحصر لزيادة التمكن في الذهن واشارة الى ان الفعل اصل في هذه الحكم وشبه الفعل
ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وظ ف
النسبة الذي هو فاعل هنا داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم
فكما ان الهيئة لدلالتها على النسبة كان في عداد جزئه قوله بدل على ذلك ولانه ان كان
السابق دال عليه ولانه لم يدل بحثا لتلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو
يضربان ويضربون وتضربين قال فلذلك اللام للتعليل فينبغي ان يكون اصلا علة للجواز
المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع
فيهما على العلم بالاصل المذكور اولا والتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة
فلا اسند رك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع مثال المذكور وان كان
يتفرع على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدم رتبة وبهما في الم رتبة فلا
يصح الاستدلال بالامتناع عليه لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشئ على امر رتبة ط قوله رح
كون الشئ بحالة يقتضيه التقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو ح في حكم المتقدم
لان ثبوت الشئ قوة ثبوت الحسب فيكون من قبيل وضع الحسب بوضع الحسب قوله
خلافا للاخفش وابن جني بسكون اليا فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم
الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل
نعم لا يستدعي تقدمه على الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويزه قال وليس للبصرية المنع سو ا
مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في عمدة الضمير

المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة او لو لم يغير لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز
او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ما ذكره جار
ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز والاظهار يوجب التكرار وقد يقال ان
اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى قوله جزى ربه
الجزء عائية والمراد بالكلاب العاويات اما اشرار الناس وحقيقتها قال قدس سره
في اي شيء عوى الكلاب بعوى عواء صاح التشبيه قد فصل جملة اخبارية وقعت على سبيل
التقابل بان الدعائية اجيب قال لفظا تميز اي اذا انتفى لفظ الاعراب قوله في ضمن
الاضافة بان جعلا بحوه يتقن لا حصا اجنب خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص
فيه فرد كما في التشبيه قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الاضافة او في ضمن ذكر احد الذي
هو الفاعل لانتقال الذهن ثم احد مما يليق لا الاخر قوله فلا يرد يرد ان التقديم يفيد
التخصيص قوله نحو ضرب موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن
القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال الضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه
موسى قوله بعد الا بشرط توسطها الخ اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابتة
والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما
اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى
وذلك غير جائز والتاخير ممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما كما سيذكره قدس سره قوله
فلتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود ومع رعاية النظم الطبيعي لقائل ان يقول التحرز

عن

عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في موسى ضرب حبلى لالتباس
بالكيفية التي يخل بالمقصود قوله فلفات الاتصال الانفصال اي لزوم خلاف المقصود
مع جواز ان يكون عمرو نفر وبالشخص اخر هذا ظاهر في امثال المذكور ونظائره فما
كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق
احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قوله لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب
اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما
قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامل مستثنى منه فكانه
قدس سره حمل كلام الشيخ قدس سره على ما هو متفق عليه وقال الاداة ذهب اليه الجماعة
قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة من
النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة وللمجوزين ان بلا عاطف
يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي اي ما
نريك اتبعك احد في حال من الاحوال الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي بل رؤية
قوية وقدم وبان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف
ما يكفيه رائحة الفعل قوله واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصفته او بصفته ضمير المفعول
عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضربه
غلامه واكرم هذا رجل ضرب غلامه قوله وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذكر
احوال الفاعل قوله لقيام قرينة مقام الفاعل الفعل في الدلالة على ما هو مراده والمام

صادر

للوقف لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان تقديم الخبر الخ ولان السائل
عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه الجواب فينطبق
على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل الشيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية و
لان الفعل موضوع للاسناد كما عرف وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى
عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير منتظر في الحكم وزيد قائم يفيد تقوي الحكم
منكر الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي ان زيد في احتمال هو وحده
مبتدأ ولا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن
الفعل ولانهم تقدم المسؤول عنه قوله يزيد مرفوع والاصل ليبك يزيد لان البكاء يتعدى
بعلى لكنها حذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره لئن يزيد منادى
لحذف حرف النداء وجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان
الضارع والمختبط لما وقع في شدة ونكبة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما
ووقع في لالك في رجاء ونعوذ قوله بقرينة السؤال المقدر فنزل السبب منزلة المسبب
لخصومة اللام للاجل كما هو الظاهر ويجوز ان يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان
يكون للوقت ويحتمل خصومته وخصومة غيره قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على
شيء لان الجار يكتفي برائحة الفعل لا بيبك المقدر لان هذه البكاء لخصومة مع انها
ليست سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما تطيح صفة حال ماخبة قد يكون حالا
بصورة الحال اذا كان لازما بالاستقرار في الخيال مع بقاء اثره قوله ومختبط ...

من

من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة معرفة تعالى اختبطني فلان من خبط الشجر
اذا ضربها بالعصا ليسقط ورقها والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال
اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسب مثل ما في
يقال طاح يطوح وطاح يطيح اي ذهب قوله كلواقح اي جمع ملقحة فمن الالقاح
استثني كره ان يقال رياح لواقح اي للسحاب ولا يقال ملاقح قوله وما مصدرية
لانها امكن من الموصولة بمعنى التي اهلكتها الطوائح من الاهوال قوله ومما يتعلق
بمختبط قال قدس سره في حاشيته ويتعلق بيبكي المقدر مما بابه يسليه الشعر لانها
بيان سبب الافتقار مناسب ان يبين الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء
باهلاك الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا للهلاك قوله اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة وذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس
وذلك الفعل اما فعل صريح او حرف يؤدي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط
ان يكون خبرها ماضيا فانه مع خبرها بحيث في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو في
لو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير سهل علي ويحتمل
ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتأذى عن دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته
امة فقال كلمة انما يعد جملة لانها نسبة تام ونعم غير صالحة لافادتها لانها
حرف غير مستقل بالمفهومية قوله وان تنازع الفعلان مع قبيل نحو ... قوله
واعتبر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل ...

تا
يزيد مما لا يلائم لان علة البكا
هلاكه بات سببا له وايضا الطوائح صح

على التنازع قوله في اكثر من الفعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم و ح
يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول هو الاول والبواقي كالثاني
عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول للفعل الاول
اتفاقا فلا يجري فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر
بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني (اي بين البصرية والكوفية) او هو طالب والاسم مطلوب وتقدم
مفقود او هو مؤثر والاسم قابل له والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انه يجب
المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه وبعمومه ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم
ليدخل فيه حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه انما
يجب بحسب التوجه الاصلي والطبع او بحسب النصوص السابقة على التحقق بمرتبتين اذ النزاع
بالفعل حاصل بتحقق الفعلين لوجود ان كل منهما معمولة ولا حال النصوص التي هي مبدا
للتحقق قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اي لا يأبى من حيث انه
واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما لتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا
في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يأبى وقوعه معمولا للفعل
الثاني بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين وان
الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولا لغير
ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اظهاره اي استتاره كاستتار
الضمير بكونه اي الواو فيها لفاعل هو متكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان مثل
انا

انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغايب لكان الامر كذلك فالانسب ان
يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله وما هو
كجزء له والاسم ليس عاملا ولا جزءا له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة يمتنع فيه
وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك
الالغاء فيه ولا يظهر ان الالغاء الا بالحذف او بالاظهار مخالف للمتنازع فيه هذا اذا الفعلان
متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا مقتضيين مختلفين الاظهار كقولك ما ضرب
الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في
عدم صحة التعميم قوله ومراده بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده ونحو ذلك
لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأي البصرية فاضح الى الاستثناء ونوقعه
على رأي الكوفية فيكون قطعا للاصل السابق واما حكم اقتضاء المفعول فليستتم البحث
قوله فلهذا خصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا في عدم امكان
الاضمار كالضمير المنفصل فلم يرد تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جواز القطع بالاظهار
قياسا لكن لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب بان نوعي المهملة
لا الكلية لصدق المهملة على تقدير اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصرية في هذا المقام اي في مقام ما
ضرب وما اكرم الا انا والا تنبيه مسابقة الكسائي في مذهبه لانهم جوزوا ...
... يحذف الا كالحذف ... قوله فقد يكون الظاهر يجب

حكم

اللفظ او جزاء وجب المعنى انه يجاب القسم التنازع ولا يكون جزاء فورقان اعلمت
المفعول الذي هو جاز اعمال كل منهما او فيه وكما في بعض النسخ قوله وليس هذا قسما
ثالثا من التنازع المذكور لانه تنازع في لفظ واحد كما يدل عليه افراده ظاهر او نكيبوا ايضا
قوله مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد
يكون برجوعه الى تنازع الفعلين بمدلول عليه بقوله اذ تنازع الفعلان لان
العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في ان العامل فيه فعل تنبهي
قوله لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي ودروه لا استعمال
السابع ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يؤتى بجواب الشرط بعد
اجتماع اداتي الشرط والقسم لا بجواب القسم مثل والله ان اتيتني لاكرمتك قلنا
القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة
لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير
الشأن وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان الغرض
في كونه مرجحا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك
فمنهم من منع وان كان في العمدة لان الغرض لا يتعين ان يكون مرجحا فلا تنزول الحيرة
ومنهم من جوزه في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل
الذكر فجوازه في العمدة وان لم يكن نفسا فيه قوله دفعا لزوم التكرار بالذكر ولبس نعن
لا فيه فا بغيره

التكرار

التكرار اظهار المعمول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ
افراده وتثنيته قوله ومن يحذف ظرف لا اضمر قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل سواء معروفة مشهورة
قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كما في المصدر وكما في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو
اسمع اكرم حيث حذف بهم بعض هو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرموا القوم بحذف الواو
والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان
المصدر قد نزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه فنسيا
والمحذوف في حكم
التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان محذوفا في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون مقنوى
في مثل ضربني واكرمت زيدا نزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفصل
بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالا قرب ان يعتذر عن البواقي اما في مثل ما ضام واكرم الا انا
فبانه في قوة ان يعتذر ربانيا
فبانه في قوة هكذا مستثنى وزينه من بين قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه لما
كان على صورة الامر من بابه من حيث المعنى لزوم بجاره وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما
عن الاخيرين فان الحذف والكسر بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف في الحقيقة بل الكل
قوله خلافا للكسائي اي احد يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا قوله وجاز الحذف
اعتراض ذكرته لبيان قول الفراء قوله دون عنه يشترك الرافعين فيلزم توارد العاملين
على معمول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم
قوله ورواية الحذف غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه يخالف ما في المتن
وهي ما ذكره قدس سره ولكن ان يجعل موافقا للرواية الصحيحة بان يقول منع الحذف التنازع في الاول
الرواية الصحيحة

اتصاله به ويكون مع جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول ما
نقله عنه او بان يقول جاز اعمال الثاني فقط في جميع صورها خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما
اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك اه قوله ان يستغنى عنه بشرط ان يستغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل
عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسب لان مفعوليه بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق
الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء المفعول الواحد واعترض
عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول برأسه ومنه
قوله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم
هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه ابن الملك بمجوزة الاضمار
قبل الذكر في الفضلة في الفاعل هي امتناع حذفه وهو مفقود هنا مع ان امتناع الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين
المبتدا والخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب بمعنى رأي ما لوجد المختار مع اتفاق الطائفتين
ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني والا لزم حمل
افصح الكلام على الوجه المرجوح قوله الا ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع كل وقت الا وقت منع
مانع قوله وهو انه لو اضمرت ان خالف المفعول الاول عددا وقيل المفعول الاول بكل واحد بعينه
قوله ولو اضمرت خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة المضمر للمرجع اذا لم يلتبس المعنى لانه
بينهما قال تعالى فان كانتا اثنتين وقيل ان كن نساء والضمير للاول فيجوز حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا وفي التوضيح بحث للفرق البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتحقق

التنازع

التنازع لا ينبغي على ان ما وقع بين المفعول الاول بكل واحد منهما بعينه قوله وكما استدل الكوفيون
لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح
وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة الشعر والوزن قوله لا ولي معنت الجعبة
رنة كانت وانجبابان رنة كانت كحنة وامرا وهو يهوا قوله وقول امرئ القيس خرج باسمه
تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله قوله على تقدير
توجه كل من كفاني الخ ان قلت هذا انما كان لو لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كان جملة
حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا النفي قلنا لا يجوز الاول للزوم
تقييد الجزاء بنقيض الشرط والاخير ان للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس
مع ان واو العطف والاعتراض بعيد من هنا وذلك لان نفي السعي يستلزم نفي الطلب
ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام
قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله
استقرار عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاء له قوله وتوجه طلب كفاني لكل منهما
اما منافاته لعدم السعي فظاهر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية
فلما دل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم مع عدم صحته الا انه
يقول ولكن السعي قلنا لا نسلم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون جملة حالية او معترضة
او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا
يكون الكلفة بطلب في الحال والآن الا انه سعى المجد المؤثل ولو سلم فمفعول سعى لو استقر ذلك

باعتبار توصيف الحمد بالمؤثل او باعتبار نهمزا رطلب في الازمنة الاتية وبيان ذلك انه لما قال
طلبت الحمد كان متوهما ان يتوهم انه طلب الحمد اما في بعض الازمنة الماضية او فيه سنان
العاقل القناعة وعدم الاكتساب على طلب ما ينفي فدفعه بقوله ولكن اسعى لمجد الحمد يكون ان
ينافيه في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار الحمد البيت الاتي وهو تقييده بالمؤثل فالمعنى
تقييد الحمد بالمؤثل لا تقدير الحمد مطلقا قوله لشدة اتصاله بالفاعل بنيابته مقام الفاعل واشتراكه
معه في الاحكام قوله كل مفعول فيه ان المذكور في التوضيح ايضا كذلك لا الظرف فلا يصح نقطة كل
فلعله اقحم لاشعار بالظرف قوله حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض
بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور متروك لا محذوف قوله واقيم هو اي المفعول
المسكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى غيره مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة المعطوفة
عنه عن الضمير قوله فعل اي الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم المشهور او صافه او ازاله
بالشيخ جنب ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل وكونها قوله ولا يقع اي لا يصح وقوعه
لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان لا نسب ان يقول لم يقل وان لا يختص الحكم بالمفعول
الثالث فرد بانه اعلم لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل المفعول
الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند
اليه مسندا اليه شيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر قوله والمفعول له
والمفعول معه كذلك لم يكتف بعطفه على المفعول مقدم مع اقتصاره للتنبيه على صحة ما ادعاه
ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اتم منه لا امتناع في هذين المفعولين وان فيه
الكل

الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامها مقام الفاعل
بلا لام قبلها باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضرورات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه
وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه يشعر بالعلية له لانه على تقدير اللام الدالة على العلية لا
يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه يشعر بالظرفية لانا نقول
ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز بنافيه بجواز اشعار القرينة بالعلية
وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم
ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتاديب والمفعول بان المنصوب جواب لم دون
المجرور بحكم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف
ولو كان كذلك لكان معمول المقدر لا المذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله
يصح ان يذكر في جواب السؤال عن العلة كما اذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت للتاديب قوله
نعني خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولا الاستدلال بالقراءة الشاذة فه
في قوله تعالى لا تترك عليه التوابل بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون
وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قيل
لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا دل بحاله الى الحقيقة
مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يجاز الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام لا يحمل اذا دار
بين الحقيقة والمجاز فالحمل على الحقيقة متعين لا ان المتكلم بالحقيقة متعين مع امكان
فلا يتم بالمجاز فالظاهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يحكم بالمجاز العقلي مع وجود

والمفعول بالواسطة ح

فعلت
مع ما هو ان نائب على فعله بنسبة الى الزمان والمكان والمصدر فعلت النسبة الى الحقيقة

واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل

للفعل وقابل له ذكرا او لان محلين للافعال وهي مؤثرة فيها نوع تاثير حتى يعرفا بها

وكان ح
كانا شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وكذلك لان قولك سير بزيد سير

شديد في قوة قولك سير شديدا ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل

عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة

ح ليست الا الى المستفيد منه حرف الجر فمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة

مجازا قلت هذا النقل بالمفعول بلا واسطة اما المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان

الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي نعم هنا شيئان احدهما ان ما

ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحروف الى المفعول بواسطة نسبة الى ما

هو له فينبغي ان يتعين لنيابة مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان

التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبة الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب

في قيامه مقام الفاعل حصول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا انه لا فائدة

فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان

والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع

سواء بما ستذكره قوله شبهها بالفاعل بلا واسطة وانما قيد بذلك لان الظرف وان

كان معه في المفعول فيه عند المصنف لكنه يظهر في القول بالتشبيه قوله وان لم يكن فالجميع

سواء

سواء قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز

وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على

تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لها على تقدير وجوده

مستدرك مع انه اراد التصريح بردة من قال ان المفعول به والبواقي على تقدير عدمه ليست

سواء كما اراد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد يتعين للنيابة ولم يتعين فقال

واذا وجد الجميع قوله اي جميع ما سوى المفعول به من الزمان المعين والمكان المعين والمصدر

المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقوم مقام

الفاعل لانه مفعول به لفظا صورة الجر لما كان منافية لحالة الفاعل اعني الرفع فنزل ان

يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى

ان هذا التقييد مما ينبغي ذكره لئلا يتوهم الشبهة يعني انه لم يرد الاستواء في الجواز وقوعها

موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل ان لا يكون لشيء منها رجحان على غيره وان لم

يكن معه قوله لان فيه معنى الفاعلية ولا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علمت

اولى من الثاني لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم قوله واما عنده فان قلت يجوز

رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير

وان دل على انه مفعول ثان لكنه كما كان مع ذلك محالا لان يكون مفعولا اول وهو

الذي يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع حيرة الاشتباه وكثيرا ما يكثر عن خوف اللبس

قوله وبني ما قبله عطف على قوله فقد الفاعل قوله او قد حذفه المصنف عن بيان الحاصل المعنى

لا آن من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير مضاف اى من جملة افراده قوله بحمل
ما هو الاصل فيهما اى من باب المبتدأ والخبر وهو ان المبتدأ مسند اليه ومن ثمه فان كان مسندا
فانه مبتدأ بمصاره اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في اقائم ابوه زيد مبتدأ لا احتمال ان يكون
خبر المبتدأ زيد وليس هذا القسم منه المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا يحتاج
تقديم خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة قوله واشتراكهما في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد
الاسم لاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اى اسناده الى الشيء او اسناد شيء اليه قوله
هو قيل اى بصيغة الفعل الداخل على الحكم ههنا ومن تحرير ان يتبين مع الحكم فستغنا عن
مقام التعريف للزوم اطراده وان عكسه مالانه اكتفى في بعض الحدود بذلك هو صورة
القسم بيع على صورة الاكتفاء ولانه اراد التصريح بالحكم ليكون ردا على من زعم ان
اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفعل تفيد حصر المسند اليه ف بالام فيفيد
حصره على المسند ولو سلم انها الاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عندهم فكيف يصح الحصر
على زعم الوهم لان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه
ليصح التعريف ولا يخفى ان هذا جرح ليس بحق قوله الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة
كما ينتقض بقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل ضارب
في زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقديرا او تاويلا وذلك فيما يصح الاسم موضعه قوله نحو
وان تصوموا وسواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم قوله المجرد قيل انما يصح لفظ المجرد
مع انه ينتقض بسقوط عدم وجوده لان الكان الوجود واحتماله فنزل منزلة الوجود فعلى

ضعف

فيه تحريم البر قوله اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي قوله اى الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب
اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان
كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هو بقرينة المقام واما التوجيه بان العبارة
وان حملت على العدول فاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم
ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لئلا ينتقض التعريف بنحو كفى
بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله
وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان يكون مؤثرا لفظا مؤثرا
معنى ويمكن ان يقول ايضا ان حرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا
او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل الاسم ان بناء على كونه مرفوعا محلا بالابتداء
قلنا عدم جواز ذلك مبني على توهم ان الاسم ما كان مبتدأ ولا يجب بان ان لا تغير معنى الجملة
فكانت كالحروف الزائدة فانها الا للتاكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا
فلانه غير حاسم مادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها
تغير معنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس محمولا على محل الاسم لا بل على المجموع المركب
منها ومن اسمها لان المعطوف سالكته لا محل له الموضوع قوله وثاني قسمي المبتدأ فيه
اشعار بان المبتدأ مشترك معنوي لا ان لفظ المبتدأ مشترك لفظي كما ذهب
اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين قوله او الصفة لفظا او

بحال انفاع

لا نفصال الحقيقي ومن منع الطلوع ون جمع لم يأت بشي لان استحالة اجتماع القسمين

بين وا ما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت لكان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض

بقايم في قايم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدا كما ذكرنا واجيب بتقييد

الصفة ايضا بكون غير ما لم يكن صالحا لكونه مبتداء لنا ولا يخفى ان التعريف لا يدل

على نفسه ولكن **قوله** او جارية مجريها كونه شيء فانه نفسه لا تعريف **قوله** الواقعة بعد

حرف النفي او الف الاستفهام الا وصف حرف ولا الف ليكون اخصر واشمل فيدخل نحو ما

عمرو وهل وغيرها من كلمات الاستفهام **قوله** وكونه ذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا

لاعتبار لا يناسب التعريف كمن الهمزة واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وما

ذكرناه ظ واما التمثيل بمن فلا يصح بل يقول بمن قايم ابوه لان قايم صفة صالحة

لان يكون خبر المبتدا ما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتداء ولعله تمثيل بقولك

من ضارب زيد على ان من مفعول الضارب وقس عليه **قوله** او جرى مجراه بتقديم

المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز

قوله لم يجز تشنبه على اللغة المشهورة **قوله** كون الصفة مبتداء الخ قيل لم يجتنبوا

عن التباس المبتداء بالفاعل في مثل اقايم زيد واجتنبوا عن التباس المبتداء بالفاعل في

مثل اقايم زيد واجتنبوا عن مثل زيد قام فاجيب بان جواز الوجهين

لا الا فيما كان لكل من الوجهين جهة الاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقايم زيد

فاعلا جهة الاصل وهو جعل عمدة المسند وفي جعله مبتداء جعل فاعلا الاصل اخر وهو تقديم المعظم

الطبيعي

٦٨

والظاهران المعنى يقتضي تعريف المبتداء في طبعه ثم قال هو المجرد عن العوامل اه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي اه

الطبيعي للمبتداء والالتباس محذور لبقاء الالتباس فيهما لكان لكل الوجهين مواقع للاصل فيستوى

التقديم الذي هو الاصل في غير معارض فيورث التشويش والالتباس **قوله** اي هو الاسم

المجرد ولكان منقول اي هو كمرفوع محمود واني لانه كمرفوع قسم مرفوع فلا يصدق التعريف على

يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد

بان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به

نفسه كالجملة ضرب ومن ولو كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الفعل المذكور والجملة

الغير المراد منه يخلافه ولو كان لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان الفعل المذكور

لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربطه بيضرب الا زيد لطلب معنى هو هو

وربط الاسم الذي اقيم مقامه الا زيد يقتضي اخر هو نعم نحو مرجعه اللهم الا ان يراد بالاسم

الاسم لفظا بعد واحد او يصح التعبير عنه بالاسم **قوله** فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب

وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب **قوله** اي ما يوقع به الاسناد وقد اسند

لان الباء متعلقة بالايقاع المتضمن لا بالاسناد لانه نفسه متعلق بالمسند فلا حاجة

الا الباء **قوله** ولك ان تقول المراد به المسند به لا المبتداء بقرينة انهما ذكرا قبل ان كان

كما اشار اليه بذكرهما في العنوان **قوله** ويجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في

اي نسبته وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف

المبتداء وجه يظهر بقوله فائدة والاحالة اليه انتهى فيه بحثا وجه عدم الاحتياج

قوله وعلى التقدير من يخرج به القسم الثاني من المبتداء كما يخرج به يضرب في يضرب

زيد لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه
خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن
لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على الجزء الذي هو قابل للاعراب او يقال المراد
بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسناده الى المبتدأ نفسه كما في زيد قائم او الى متعلقه
وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة
ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب
ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد قوله اي مجرد الاسم ان قيل التجريد
عدمي فلا يؤثر قال والان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد
اليه او اسناده الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات لا تأثير والمتكلم لا مؤثرات والعدم.
الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعل اولا امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا
قوله ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه شيء كما في القسم الاول
من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للتعدد قوله فيعمل في المبتدأ الابتداء
عامل في المبتدأ والخبر لطلبه لهما على السواء قوله وقال آخرون هذا الوجه قوى عند الشيخ
الرضي وهناك قول آخر فكأنه مدرس لم يعتد بها قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال
من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل
فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم
عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان
الامر

الامر اللفظي ظاهر والاعتبار بالظاهر دون الخفي وعليه وبان الفعل محتاج الى الاسم
والاسم مستغن عن الفعل فاعطوا في الجملة المركبة منهما تقديم الناقص بالكامل قوله ومن
ثم اشارة بطريقة الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء شبه
بالمكان قوله جاز في داره زيد انما لم يقل في داره رجل او لا حد ان يناقش في اصالة
تقديمه لوجوب تأخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما
اضيف اليه المبتدأ ولا يجوز التقدم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال
بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في الكفاية درج [illegible] قوله وقد يكون المبتدأ انما لم
يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه مناسب للاصل الذي
مهده انفا لئلا يلزم الانفصال بينه وبين الاصلين الآخرين وهما تعريف المبتدأ
وافراد الخبر المفهومان من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدأ نكرة وفي قوله والخبر قد
يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما ينبغي ان يكون بعد التفصيل على التفصيل قوله [illegible]
لانهم يقولون بان الحكم على الطبيعة مستفاد من تعرف بلام الجنس [illegible] دون الحكم
عليها الا اذا كان مستفادا من الحكم بغير ظاهر قوله بوجه ما زائدة او صفة لما كان التخصيص منحصرا
في النكرة المذكورة كان لا يناسب ان يقول او تخصصت بغلو ولعبد [illegible] الخ لان لفظة ما
تنبئ عن عدم الانحصار قوله بغير اشتراكها واضحا لانها او بنوع قوله وحيث وصفها بالمو[illegible]
تخصيص بالصفة التخصيص [illegible] بالصفة صحيح واما التخصيص النوعي [illegible]
[illegible] فكونه تخصيصا مناقشة لانه لو كان تخصيصا لزم صحة الابتداء بانسان [illegible]

قوله وبما عرفته عطف على قوله بانه اي ولزم صحة الابتداء بالاعم من الانسان اعني جسم نام
خبر نحو جوهر حيوان الجسم ههنا تخصيص تخصيصا نوعيا بالنسبة حسنة رحمه الله عليه

الابتداء بتخصيصه و هو حيوان ناطق و بما هو عنه اعني جسم نام مبالغة الا ان يفرق بين
التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل و الخصوصية النافية للعموم في نفسه ان قلت فلم يكن
من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم او لا يتخذ به
فرقا عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج الموصوفة المعدودة
عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين
صحة الحكم و صحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين مستقيم و الابتداء بها صحيح
فيكون نظير رجل كافر في الدار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل
كل و عموم المثال المعروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة يعم بعموم الصفة
جاءت لتحقيق المصحح لا التصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان لهذا التخصيص
عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار و الاختصاص مصحح هو الاختصاص عند المخاطب
و فيه بحث لان هذا التخصيص متحقق في رجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح
فتعينت و تخصصت يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمال او تقليلها
فلا يرد ما قيل من ان التخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل البعض منه بحيث شيئا لسائر
امثاله قوله فانه لا تعدد في جنس كافر او خلاصة هذا الوجه جاء فيما اذا اريد بالنكرة نفس
الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله نحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم
لان الطبيعة المقررة يقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادة فيعم الحكم كل فرد اولان
فردا من جنس الا يفضل على فرد افراد جنس الاخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما

باعتبار

باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل او لان المبالغة لما لم يدل على خصوص فرد كان بمكان
ان يراد التجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي قوله
لتخصيصها بتخصيصه به الفاعل لا يخلو بان فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه فضاء
قوله او يستعمل في موضع ما اشهر ثم انه اشار الى ان الكلام محمول على التقديم و التاخير
كما قالوا في انا عرفت قوله وما تخصص الفاعل قبل ذكره قبل يعني تخصيصه الفاعل بتقديم الحكم
ان الفاعل يصير في حكم المعرفة و حاصلها يعني ان السامع كما لا ينتفر عن اصغاء الكلام الذي حكم
عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا ينتفر عن الاصغاء الى الكلام الذي حكم فيه على منكر
النكرة بالابهام قوله فقد يكون ضررا لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر قوله فيتقدر
وصف يجوز ان يكون باب التخصيص بالصفة و كان ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة
الى التقدير قوله يعلم مخاطبا او قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ و لذلك فصله
بالظرف و فيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ و كان ان تقول التخصيص
بالظرف يصلح للتخصيص بالنسبة الى المتكلم فيان هذا الاجري في كل ما غاية ويل لكل
ويل لك لان الويل الهلاك و لا ويكيك لعدم الفايدة بل معناه الهلاك و القول بان التنكير
بالويل دعاء الشرك اصلا فهم بسبب على السبب فيكون دعاء الشرك بعيد فالاولى
ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا و اما ان و تقديم
الابهام هو اشتباه الى المراد او لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللفظ قوله او اصله سلمت كانما
قيل فيه ان لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من

سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قولي سلام عليك فان قلت يكون معنى سلام
عليك بمعنى سلمك الله اي جعلك الله سالماً فالاصل سلمك الله سلاما فلم يتعين تخصيصه
بالمتكلم بل بالمخاطب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء السلام معناه قلنا
التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل جيء فتعلقه وقصد الدوام
زيد لفظ عليك نعم يرد على تربيعه انا لا نسلم بطلان قول سلام عليك عليك لان قولي قبله او وسلام
وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب
قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من يخاطب
فلا تكرار نعم له ان يقول ان هذا المعنى يلزم او لكن يمكن التربيع بوجه اخر على ما قيل وهو
لزوم اخذ المخبر في المخبر فيه واو هو في المخبر كما جاء الى التفسير مرة اخرى فتسلسل
واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو معين للمخبر ولم يحتج الى التفسير لانه
معروف وبان معنى سلمت معناه قلت سلمك الله اي جعلك سالما ولك ان تقول ايضا
ان السلام المذكور هنا فيه في المخبر بمصدر سلمك الله كما ان سبحان الله هنا فيه في تفسير سبح بمعنى
قلت سبحان الله بمصدر سبح بمعنى نزه قوله وعدول الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل
والفعل على الحدث قوله اي سلام من قبيل في التفسير قوله عدا رعي الاخبار عن النكرة
على الفائدة الضابط في تجويز الاخبار عن المبتدا وكفاء على سواء كانا معرفتين او نكرتين او مختلفين
المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان عالما بها فلا وان كان عالما بها لم
يصح الاخبار وان كان يجهل عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه وبروده

عليه

علمت بعد رقيق وجوه يومئذ ناظرة وسل عن فريد وخوف فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك
مما لا يعدوا رجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصصا
بالمفرد قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو لفظ مفرد او خبر قد يكون
جملة للاستفادة التفسير وكون افراده اصلا قوله والخبر قد يكون جملة لم يقيده بكونها
جملة خبرية فكان تتبع جمهور النحاة في ان الانشائية وان كانت في غير حيزان يكون
خبر المبتدا ومنهم من منعوا متمسكين بحال قائم تحته وقد تتبع السيد الشريف وهو هؤلاء
متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا عن احوال المبتدا والانشاء ليس حالا من احوال الابتداء
حتى الا اقلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه
متعلق للطلب او كونه مفعولا في صفة واستحق فان يقال فيه ذلك ولم يذكر الظرفية
لم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء الجملة
اوضمت او الخبر بالام قوله والجملة فلاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها
رابطة لم يكن الخبر محلا للفائدة اصلا فكان لفوات الفائدة التي تضمنها بخلاف ما اذا
كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابطة
فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفات ما يتصل به مدحا وذما وغير ذلك
فلابد في الجملة من ان يكون مشتق او جامد او مأول بالمشتق نحو هذا القاع مجح القاع
المكان الحسن الحر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان غليظ وكله
تأكيد قال الكسائي لابد في الخبر مطلقا من ضمير واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضمير

حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك ان زيدا اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدا وخبر
كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى
فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الخبر قوله من عامله
خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف قوله كاللام في نعم الرجل لانه
للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في موضع التفخيم جاز قياسا والا فعند
سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه
قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم
قوله ويكون الخبر تفسيرا للمبتدا فلا حاجة الى العايد اذا كان الخبر عين المبتدا كما في المثال
المذكور ونحوك مقولي زيد قائم قوله اذا كان ظرفا وذلك الحذف قياسي ان كان الظرف
مجرورا من في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا الاول لان جزئيته يشعر بالظرف
فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو منه ان كان المبتدا الثاني نكرة كما في السمن منوان
بدرهم وكذا ان معرفا باللام نحو البر والكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل
فيه الخبر وح ينبغي ان يقدر منه موخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي
اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير منصوب والمجرور لان الضمير مرفوع
قال قدس سره في الحاشية الكر ذو ازقة ستة او زمهوب انتهى الكر اثنى عشر وسقا و
الوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد وكما من قوله وما وقع ظرفا له جاريا
مجراه

مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا اصطلح بعضهم الظرف اسما كلا منه
الظرف حقيقة والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد بقوله ظرفا ما هو ظاهر الشرح قوله
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان سببا فوايدا ولهذا انهم قالوا ان ظرف الزمان
لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين
لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وكذلك
معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه
ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان
الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها
بخلاف الامكنة فانها اصلا ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا للكل مخلوقات
لا يقتضي عموم الفائدة لجواز ان يكون للسامع جاهلا بكونها معها مثلا بغيبة فيكون مفيدا
في الجزيرة ساعة لم يعرف كونه في الجزيرة وغايتها ما قال الشيخ الرضي وهو ان الظرف
الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او
اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه يستوفقه
اياه كانه هو لاسيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين
فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق
فالاغلب نصبه وجره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فمنتزع كيوم الجمعة ودعاء
الناس الى الاستعداد وحتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وغايتها ما قاله وهو

ان ظرف المكان خبرا عن اسم عين فان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا
وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منه مكان قريب اي مكانك من مكاني قريب ونحو انت مني فرسخ و
مكان قريب وان معرفة فالرفع مرجوح والنصب اما مطلقا وهو ان كان الظرف ظرفا
والمكان يجب نصبه اذا كان متصرفا ووقع خبرا عن اسم عين لا يفيد
تقدير مسافة القريبة او البعيدة نحو داري مني فرسخ وقبرك مني ليلة على حذف مضافين
اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومني متعلق بمعمول الخبر اي بعيدة
او بعيد بهذا القدر واما انتصابه نحو داري خلفك اي في خلفك فرسخين وميلا وليلة
وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدها فرسخين فالنصب
مع ان لهما كان اسماء في المثل لاناء وما لماء وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه
على المصدر اي بعده فرسخين قوله فلا كثر الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع
موصولا او موصوفا قوله على انه اي كائنون واعضون عليه قوله تقديري ما اول الجملة
جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقديم
الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز زيد طيب
بابا اي ابا والمعنى اي الظرف مقدر من حيث انه جملة اي مؤولة انه جملة لنيابته عن
الجملة وان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف موصوف ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير
بمعنى الى في تعالى قدرت هذا بذاك اي الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحق
الجزء بالكل واحسن التوجيهات ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة

للافعال

للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا قامت القرينة في
الذهن القرينة بحسب المقام ولا يجوز اظهار العامل لقيام القرينة وسد الظرف مسده واما نحو قوله تعالى
فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له متعلق اتفق النحاة على ان كل ظرف
يحتاج الى متعلق نحو زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الا طرفا ومظروفا اما الظرف
فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا احتياج حاجة الى اعتبار امر اخر ان قيل بهذا انما
يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهذا والحكم فيه ليس الا بهذا قلنا لا نسلم
ان الحكم ليس الا بهذا لكن وقيل يجب تقدير الفعل لا يصح الحكم بهذا الا بتأويل
والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان
قيل تقدير الجملة في الحالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا احتياج الى الذهن
من الظرف مستقر بمعنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل
قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الترجيح وتقوية
بقوة الافراد قوله جاز تأخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو شرب العرب بهذا الكلام
لنفهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاصل كما يكون في الشرح يكون في النحو
وغيره قوله مشتمل اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالة بنفسه او بجاري وذه من امر
متقدم عليه نحو ازيد قائم او ام نحو اخر عنه نحو غلام من جاءك قوله على معنى وجب صدر الكلام
اي صدره اولي او صدر نفس ما هو كالاستفهام وغيره من التحضيض والترجي والتمني
والشرط والسابق وكثرة الاستعمال ولام الابتداء وكشرط ونحو تنوع تضمن مثل الذي يأتيني فله درهم والجملة

ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا اخر وانما اقتضى الشبهة لان السامع يبني الكلام الذي لم
يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك
الخبر بما سيجيء بعده فيه الكلام بتشويش ذلك فيه قوله وهذا اذا مذهب سيبويه
للاشعار الى انه لم يقل الحصر بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعضهم الى
ان المبتدأ عند سيبويه قيل لان من زيد معناه اي زيد اهم الحاضر مثلا والوصف متعين للخبر به
والمعرفة الا اذا عرفته لصحة الاخبار بالكتفي في الجواز وكذا النافية لصحة الاخبار عن الخياط
بزيد قوله كونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب وعدان من
معرفة لانه في قوة زيدا او ام عمرو او ام خالد ونظرفه الابهام في هذه المسألة على المتكلم الافضل
لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت
النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل معتمدا على ضميره وكونه صفة لما قبلها كخيرهم رجل
افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين الظاهر في جعل احدهما مبتدأ والاخرى خبرا
ان يا تحقق ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت
قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اي كهو ونشبيه الثاني
بالاول دونه قوله لكنه الا فاعلى التعليل لعاب قوله او وصف ومن قبيل ابو زيد به
التساوي في التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله وكانا معرفتين لكنه لم يكتف لذهاب
الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل شواهد هم غير مشهور وبعضه لتنوعه في التساوي
في التخصيص فلذا ان يقال لم يكتف به لعنوان التفضيل قوله او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر

يكون

يكون فعلا بل فعلا مع فاعله اي جملة ووقع بان تقرره فعل صورة كما صحح ابن جني
هو او باعتبار الصورة ثم قال فيه ونحو ما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه لا فائدة
في اللفظة الا الاحتراز عن نحو زيد قائم ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة
الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المقدم ان جملة ينبغي ان يقول نفيا او كان الخبر بعد الا او معناها
نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ مع فعله او كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام كالنفي الحاصل
النفي او معلوم حال بالمناسبة على ما سبق لكثرة العلم بحال بعد الا او معناها قوله او بالبدل
نحو لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل
بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه وخلاف الاصل قوله
وان نقض الخبر الجزء اي نفي انه لو نقض متعلق لا يجب التقديم متعلقه كنحو غلام زيد راكب
نقض في العبارة حيث قال نقض ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام نبيل الموجب لتقديم
الخبر منحصر في الاستفهام وفيه نظر لانه كان المنفي نحو ما قائم زيد قوله لتصوره في جملة اعلم
ان ما يقتضي صدر الكلام يجب ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني
الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلام الخبر لتعاندها كان ويستثنى ما يجيء معنى من المعاني
في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من يضربه فاضربه وانما جوز نحو كل الذي ان يضربه يضربه فان
الموصول لا يؤثر في صلته معنى قوله بكسر اللام يجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الظرف والفعل متعلق
بالظرف وسبب الظرف الجر قوله شبعته يمتنع معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقديم الشيء
على النفي فان الخبر في معنى اذكره على التقدم عليه تلزم ما حل الجملة قوله في المبتدأ تنوما اذا كان

في صفة فلا يجب التقديم بخلاف نحو في الحجرة زيد نفسها لجواز تأخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز
الفصل بين الصفة والموصوف فيجوز ان يقال زيد في الحجرة نفسها قوله مثل على التمرة مثلها زبدا
انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق قلنا باب تعلق المفعول بعامله لعدم ظهوره في مثل غلام
رجل مثل او صفة مثلا مبتدأ قوله او خبر عن ان بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما
انك خارج فلا احمقه فانه لا يجب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان المفتوحة لا تقع بعد
اما وفائها قوله او في تأخيره حذف لبس دون تقديمه فخارج متعين لان يكون خبرا
عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في خبر ان المكسورة نحو لفظ انك
ولا مما في خبر ان المفتوحة لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في صلة الموصول عليه فتعين
ان يكون خبرا الا ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اولان المكسورة معهما والكاف بطلانها
جملة فان خبر قولة بعود فتعين الا من قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا
اخرا وظرفا لخبرها قوله لا مكان الذهول عن الفتح وجواز الحمل على سبق اللسان
لان صدر الكلام موضع ان المكسورة قوله واما في الكتابة لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم
نعم يعهد بالزيادة كعمرو وفي نحو اولو على العمر فرقا بين العمر والعمر قوله وقد يتعدد لفظة
قد للتقليل او للتحقيق قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما
غير واجب كما في المثال المذكور او واجب كقولك هما عالم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه
ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعني مادة على فهم السامع وسبب
في المعطوف من ضمير المبتدأ لان المبتدأ هكذا تقديره فان قلت في المثال المذكور احدهما

عالم

عالم والاخر جاهل وقد اجاز ان لا يجعل مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة
فعلى هذا اجاز ان يكون قوله مدلس من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله
فيما بعده ويستعمل ذلك على وجهين قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين
امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالاخر فعلى هذا النقل يكون في كل من حلو وحامض
ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير ان قلت
فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم يسند الصفة الى شيء ان قلت فينبغي
ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه
قلنا اجراء لشكل الاصول على الجزئين كما جرى الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على
المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى اعرابه على اجزائه نعم عليه سائر
الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المختلفة جاز ان يجعل المجموع
في حكم خبر واحد كقولك لا ابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا ابلق فيحكى حكم هذا
حلو حامض وجاز ان يجعل كل منهما خبرا مستقلا باجزاء وصف الجزء على الكل وح
يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل هذا لوجه متعين جيئه بشهادة مطابقتهما
للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في
المذكور انفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى
شيء فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز

مع افراد المبتداء وتثنية الضمير وجمعه يجب تعدد الابدال قوله اي من قال قدس سره في اي نسخة
اخرى الجامع بين العلاوة ونحوها قوله وبهذا الصورة ترك العطف اولى او احق قلت لبهذه
الصورة مثال اخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جامع مانع قلنا انه من باب التأكيد
حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله ويجوز العطف باعتبار تعدد العطف على ما قد تحقق
قوله ولا يبعد ان يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل قوله معنى الشرط الاضافة
بيانية او لامية قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط
سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المحقق في بحث
كلم المجازاة قوله او حكمه فان محل الجزء كثيرا ما يورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار
بها قوله ونحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة ملتصقة بهم
ليس سببا لكونها من الله وهو ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله
علة لكونها ملتصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم اسناد الصوفية لا الى الله
واعطائها ما اسناده الى كونها واردة ودخولها لا فغير معلوم قوله فيشبه المبتداء الشرط
ما كان المبتداء فلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون
الصلة او الصفة ماضية اريد بها المضي لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له
قوله وفي كلام الموصول قيل توجيه الجزئين بتقديم الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند
وهو لا يستقيم لان المبتداء الداخل عليها الفاء هو المبتداء الذي يكون احد شيئين المتضمنة ويتضمن

يجوز

يجوز الشرط لكن وقد من هذا الباب ولا حد ان ينافس فيه بان التعريف باسم
الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف باسم الجنس في الخبر
بل الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل
فكانه كالاسم وكيف ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب
الحق ان المراد بتضمن المبتداء معنى الشرط ان لا يكون نحو كل التضمن لو اسقطت كلمة
الشرط كما سيجيء حكمها او ان قوله بحكم اسم الاشارة لا المبتداء الذي تضمن معنى الشرط
تفرع على تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مراد النقض ليس منه رجعي فتأمل
ما قيل يظهر قوله بفعل او ما في قوة كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صفة للاسم
الموصول قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ واحد
وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله او النكرة الموصوفة بها ينبغي ان يقول به لان
العائد الى المعطوف والمعطوف عليه واحد قوله الذي يا ما ينبغي الاغلب في صفة الموصول
صيغة الاستقبال وقد جاء ماضيا بمعنى الاستقبال وماضيا وهو غير نادر قوله او في الدار
ليس لفظ او للترديد بل للتخيير بان العبارتين قوله نحو قوله تعالى ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه ملاقيكم
او رب موت فرمنه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول
الفاء لانه ما يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما
في اسم الشرط لما ذكرنا في وجه منع لغة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخول

وحمول عليه ولان دخول الفاء على خلاف القياس لشبهة المبتداء بكلمة الشرط ومقتضاها التجدد
ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وهذا مبني على انفهام الربط بين الشرط والجزاء
فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا يرد
ان يدعي ان ليس هنا مانع اخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بهما وهو سيبويه نقل عن
الحصر قال في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والعقل
اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله عز ان
الموت واما العقل فبعيد منه وقوعه في مثل اللغة الواضحة قوله فوالله ما عفا رحمكم عالباكم
الفلاء بالمد والفتح وشمني وشمين واسني قوله لتقديم قرينة اللام للوقت لا للاجل
لانه فصيح لا مفتقر وداع والدواعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل
لا يجب حذف اصلا لانه ركن في اصل الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر
اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح او الذم خبر محال لا يعتد به قوله ليعلم
حاصل الكلام انه سبق لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعرابه قبله
لان في الافتنان وتغيير المالوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم يعتني به زيادة اعتناء فكانه اراد
انه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر مجتمعا لم يبق في خلوة
الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم غير قوله في معمول المستثنى مجرورا قيل كذلك

فان

فان نوه بدن و باتك كردن وكلاهما مستقيم قوله السؤال فان نو ديدن و باتك
كردن وبعده النظر قوله لان مقصود السائل تعيين شيء اليه لا تعيين السؤال بالاستفهام
قوله لئلا يتوهم نصب السؤال برايت او رأى وذلك لان الاصل في الهمزة انه الوقف قوله فرجت
فاذا السبع الفاء للعطف حملا على معنى اي خرجت ففاجاتني كذا وقيل جواب الشرط
ولعلها رابطة انها للزوم ما بعدها لما قبلها اي ففاجاتني السبع لازمة لخروجي وقيل
زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح حال وذلك لان فيه خلافا قيل
اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله لا تعسفا
وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر
المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى بعده وعامله محذوف
اي ففاجاته وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجا جاءته
اللهم الا ان يقال ان فاجات ينزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجثة
كما في الوجوه الاخر والعامل فاجات لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال
معناه ففاجات وجود السبع زمان خروجي قوله فيجب التزم يقال الزمت الشيء فالتزمه
اي قبل فلا ترد قوله اي في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اي الخبر الا التزم فلو
الجد عن العائد بحسب اللفظ لان ضميره في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب
اللفظ لان الذهن ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغني عن الضمير قوله وذلك
في اربعة ابواب الاول هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يختم القرآن في اقل من ثلث فقال لم يفقه
لم يكن فقيها في الدين من قرأ القرآن في اقل من ثلث يعني لا يقدر الرجل ان يتفكر ويتدبر
في معنى القرآن في ليلة او ليلتين لانه يقرأ على العجلة حتى بل ينبغي ان يقرأ القرآن في
ثلث ليال او اكثر حتى يقرأ من طيب نفس ونشاط ويتفرغ للتفكر في معناه
وكان بعض اهل البصرة يختم القرآن في كل جمعة كما كان جماعة
من الصحابة يختمون في كل جمعة كعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود وابي بن كعب
رضي الله عنهم وفي كل شهر وفي كل سنة وكانت له ختمة منذ اربعين سنة ثم يفرغ منها
بعد ذلك بحسب درجة تدبره وتفتيشه وكان هذا يقول اقمت نفسي مقام
الاجراء فانا اعمل مياومة ومسانهة ومشاهرة ومساناة قال الامام حجة الاسلام
التفصيل في مقدار القراءة انه ان كان من العابدين السالكين طريق العمل فلا ينبغي
ان ينقص عن ختمتين في الاسبوع وان كان من السالكين باعمال القلب وضروب الفكر
او من المشتغلين بنشر العلم فلا بأس ان يقتصر في الاسبوع على مرة وان كان نافذ
الفكر في معاني القرآن فقد يكتفي في الشهر بمرة لحاجته الى كثرة الترديد والتأمل
هذا واما التقسيم فمن ختم في الاسبوع مرة فيقسم سبعة احزاب على ما روي
ان عثمان رضي الله عنه كان يفتتح ليلة الجمعة بالبقرة الى آخر المائدة وليلة السبت
بالانعام الى آخر هود ثم بيوسف الى آخر مريم ثم بطه الى آخر طسم موسى وفرعون
ثم بالعنكبوت الى آخر ص ثم بتنزيل الى آخر سورة الرحمن ويختم ليلة الخميس
وقيل احزاب القرآن سبعة الحزب الاول ثلث سور والثاني خمس سور والثالث
سبع سور والرابع تسع والخامس احدى عشرة سورة والسادس ثلث عشرة سورة والسابع
من ق الى آخره هكذا حزبه الصحابة رضي الله عنهم وكانوا يقرؤون كذلك
وفيه خبر النبي عليه السلام انتهى

شرح شرعة

اللهم بلغ ثواب ما قرأناه من كلام ربك القديم
وقراءتك الكريم العظيم حصة الى روح فلان بن فلان

محمد محمد محمد

اللهم بلغ ثواب ما قرأناه

من كلامك القديم

وقراءتك العظيم حصة الى

حق دفع ایلدی انده
خلال ایرکورمیه
اهل کمال احسن
حصال

محمد محمد حق دفع ایده او ن حلال
ایرکورمیه اکر ذ ا ل
اهل کمال احسن خصال
تشهدی اوزر دا رختم
بودر دعام هر صبح شام
اولسیاییه جهانن کشتوام
یرا اودور کهن کرم
الرایه محمدیه زیاد
هردم الجنه اولادهر

آیة عالم شهدی اودر کاه دعا
قبل محمد ایله دی الله اکرام هر صعد

الهی مقامی یازی

روحی اولیا ... وقتی الاسرار اولدی ... سوز

افاقی سرقی جانی ... اولانده ...

نوری ولی اهله تجربی ... حدیق اهلدن ... سرهه

آنی جانی جهانی ترتیب القلوب دوا ... صوه

هی لطفك هی قهرك ما ... بلمك ...

فنا اندن فناده یوق اولوب هم ... صوی

دلا ... منطقی طیوی فصاحت اهلنه ... ه

انی حق یا عطاردن یاخود طیبار ... صوی

لدنی علمنه طالب ولان ... همی ...

یاشینی طوب ... عشق ... فنالدن

اناندن ... عمه کوزسز ... کما هی کورن ... نبایه

نیازی وجهه ... مولی الانصار ... صوی

کلمه وجوده ای اخی ... صاحب کرم

وفری فلک ... دوران ... بیل ... وسیم ...

شمدی اودرغالی جیاب ... دولدی جهان ... تاب

اولمشکن عالم خراب ... اولدی ... باغ ...

[illegible]

لا اله الا الله محمد ... صلی الله علیه وسلم ...

... الله ... صلی الله علیه وسلم تسلیما

...

[illegible]

وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير
ليس الا لرعاية امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره فتدبر قوله ولا
يجب حذف لعدم دلالة لولا عليه ولو دل عليه بالقرينة الخارجة جاز الحذف بل وجب
ولولا الشواهد الا ذراء حفوا حنذي نحو من قوله هذا على مذهب البصريين فان
لولا عندهم كلمة غير منحتة من كلمتين كما يرى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت
مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجز حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى
بمفسر كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرطية ووجب تكرار لا لان
لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم تكرار في الاغلب قوله وقال
الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء كساير العوامل ولا يخفى قصوره قوله
منسوبا الى الفاعل قال الشيخ الرضي بل منسوبا ايضا الى الفاعل او المفعول او الى
الفاعل والمفعول نحو لقيت راكبا قائمين قوله وبعده حال معه سواء كانت اسمية
كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا
السويق بيت قال قدس سره في الحاشية لان السويق لا يتم فصايح قوله
واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما اي اخطب اوقات كونه و
وان كان الشيخ نعتد بر الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدا
يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نحو جيع قائم على الخبرية جاز لهذا التقدير
ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر نحو

افضل

افضل المصادر اي ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح مثل نحو
ضربي زيدا قائما ونحوه لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام واما زيدا
بالحال فيجوز ان يكون بتقدير زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوعه
اسناده الى الظرف مجازا كقولنا نهاره صائم وليله قائم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب
زيد بكونه مقيدا بالقيام لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير
حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون ح حالا عن معمول المصدر فان عامله
المصدر فكان يعمل بمذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصل لزم اختلاف
عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء
من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر وفيه توقف في
لزوم الاتحاد وفيه نقض على هذا وجه اخر قوله ثم حذف اذا مع شرطها السبع مدخولها الى اخر
وان كانت اذا ظرفية لرايحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تع واذا قيل
لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي من حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان
الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما على معنى الناقصة
ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى اي قاعد لواحد لان مثل هذا المنصوب لم يسمع
مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع تعريفه مرة ولان الواو في الحال الاسمية لا تقع

موقع هذا المنصوب لا زيد ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو لان دخول الواو في
اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله
وتقييد المبتداء المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل و
ولم يقم قرينة تخصيصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق ه فعلى الترجيح يلزم
قوله ومذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك
ممتنع عندهم لانه في قوة ان مع الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بقاء
صلته قوله اي ضربي زيدا ضرب اي ما ضربي زيدا ابدا الا هذا الضرب بتقييده قوله اي ان
هذا المبتداء لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتداء قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع
تأكيده بكل واجمع وامتناع توصيفه قوله اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما
يعني ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة قوله وثالثها كل مبتداء الخ
قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيين ان
الواو مع ما بعده خبر لانها بمعنى مع ولو قيل مع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه فيه
ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقولا عن الواو
لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده يكون منصوبا
وكل رجل وضيعته قال قدس سره كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي
الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن صنعته اعني الصنعة انتهى الضيعة كار
وحرفت كرده اي حرفة ان قلت لا يجوز رجع الضمير الى ضيعة الى محل لفظه وفاه

المعنى

ولالى
المعنى ان كل رجل لانه ليس مقصودا فلعل المقصود واضح فان معنى ان كل رجل
مع ضيعته وكل الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان
يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم حينئذ
حذف المذكور مع معموله وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيد وعمرو
الا ان يحمل في القاعدة المذكورة لا ضيعته ليست معطوفة على المبتداء ويمكن ان
يجاب اما عن الاول فبان حذف المذكور مع معموله جائز واما عن الثاني فبان
المفعول معه لا بد له من فعل غير المعطوف عليه بالواو واما عن الثالث فبان امراه
العطف على المبتداء نظرا الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول
زيد قائم وعمرو وانما لم يقل رجل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان
الخبر مثنى لمجموع المعطوف والمعطوف عليه لفظ فيسد مسد الخبر ولا يجوز ان
يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتداء قيل لهذا الخبر حيثيتان
حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن
زيد جاز ان يقال وضيعته سادا مسده ويكفي في النيابة حيثية واحدة قوله
ورابعها كل مبتداء يكون قسما به وتعيينا للقسم فان تعينه يدل على تعيين
الخبر نحو امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك لافعلن كذا
قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك لافعلن قوله اي من جملة مرفوعات
المسند اليه اي قوله حيوان واضواتها مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبقه فقوله

قوله خبر ان واضواتها

هو مسند ابتداء كلام ويحتمل ان يكون مسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يجعل
وضميرا لان في لا اصل خبر المبتدا فلم يجعل بما هو مشعر بكونه جاريا على صدره **قوله** اي اشباهها
استعمل الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما في بنى الاخوات
قوله لا بالابتداء اي كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين **قوله** لانها لما
شابهت ان لان اقتضائها للخبرين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما **قوله** صيغة قوله
احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف
ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعده قوله
احدها وان كان من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها خبر
احد قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب نحو كل ما يتقوم المضاف اي خبر باب ان واخواتها
او يجعل نحو خبر ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على توزيع بمعنى
تعريفات كل واحد واحد لان المقام التعريف وان يناسب التوزيع اخبار ان واخواتها
بصيغة الجمع **قوله** لما برأت اثر فيهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانه
معانيها الى معانيها فان تأكيد الحكم بنسبة الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير انتقض
التعريف بمثل يقوم وبخبر المبتدا الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة قوله
قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال وان يقال زيد اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه
قوله لا يجوز ان اين زيدا لان الاستفهام ينافي التحقيق **قوله** الا في تقديمه حق العبارة
ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه وذلك يحتمل ان يستثنى بان

الخبر

انه والجنسية ويكون يرجع الضمير الى المتكلم بعينه **قوله** والا صح ان يتقدم كما في قوله
ولا اصل ان يلي **قوله** الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال
من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام وهو اصل ان
اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدا في جواز التقديم في ... الا وقت كونها
الا وقت كونه ظرفا **قوله** وذلك لتوسعهم في الظروف لان كل محدث لا بد ان يكون في
زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص بحيث لا يدخل غيره
من الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة الظرف اذ كل ظرف في التقدير جار و
مجرور **قوله** خبر لا التي لنفي الجنس اي التي دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها شابهت به
في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب
حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض
قوله وانما عدل عن قول المصنف ليشمل لا النافية بلا دخل ظريف حسنا لان الظرف في الظاهر صفة
الاسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا في محل ما جعل له وفي مثال
لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان
ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان
على ما هو الظاهر انما قال وذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل الكثير **قوله** لان الظرف
لا يتقيد بالظروف ونحوه من حال بدون سماجة **قوله** ليلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب
لان المجموع خبر المبتدا حقيقة كقولك لا ابلق هذا ابيض اسود وهو حاصل نفي كون غلام

كما ذهب اليه جماعة منهم

رجل جاءني لا امرأة وكونه في الدار لا في المسجد قبل الخبر من بين القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار
على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على خبرها فلنا امتناع الاقتصار على الاول كما في قولك **قوله**
لولاة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا وما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على العام شامل او
لان النفي رفع الوجود **قوله** وفيه ان النفي معناه من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان
الظرف الوجود او غيره **قوله** اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين
هذا النقل و المحقق انه يجب اثباته اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بني تميم
يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز **قوله** والمراد الاصح هو الاول **قوله** فيقولون في قولهم
فيكون مع لا من اسماء الافعال وزيفه المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة
ولا يخفى ان نصب الاسم بعده حينئذ يأباه على هذا القول **قوله** واما بنو تميم ومكي
لدخولها على القبيلتين الاسم والفعل **قوله** اي بعمل ليس المفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس قسم يكونهما عاملتين عملها وبمعنى اجراء
حكمها عليها ولكن ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس **قوله** قليل او على
خلاف القياس **قوله** على مورد السماع قالوا هو الشعر **قوله** من جهته قال قدس سره
في الكاشف الصدود الاعراض عن البراح الزوال يعني والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض
عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها ولا اعراض عنها **قوله** لا براح لا قائل ان يقول
ان لا ليست لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون براح مبتدأ الا ان يقال يلزم عدم
تخصيص مبتدأ النكرة ولا حاجة الى اسم لا الى الحصر التخصيص فان الاسم ليس بها انا
نقول

نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم كونها في
خبر منك ولا يخفى ان المعنى على العموم ولو قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب
للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس ومع الاستفهام او النفي ويحتمل
ان يخرج عن الاستغراق بالقرينة فنقول لا رجل بل رجلان بهذا اذا لم ينتصب اسم ما
اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم فلا يقول لا رجل بل رجلان **قوله** ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا تعمل عمل ليس لا شذوذا ولا قياسا ولم
يوجد في كلامهم خبرها منصوبا بالخبر ما قال وان يقال لا في براح لنفي الجنس و يجوز فيما بعده
الرفع مع النكرة ترك التكرار لكنه شاذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها او مع
المعرفة **قوله** والمراد بعلم المفعول به علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انه فاعل فلا
فلا يبطل طرد التعريف بمثل حتى **قوله** او حكما كما في المنصوب بالمفعول فانه منصوب
بشيء ملحق به ومن جراءه **قوله** لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي اطلاق المفعول
بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب الجمهور للصحيح لقائل ان يقول ان
المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل
او بغيره ويتجه على الاول ان نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين
احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل اخر وهكذا فيلزم التسلسل وان
فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا والكلام
طال بيانه

المفعول المطلق

طولا فالظاهر ان يقال انه ليس بفعل مفعول بحسب اللغة كما قال الفاضل بل هو مفعول بحسب
الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه
لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول
ان المفعول المطلق هو ما حصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس
سره في حواشي المطول الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يغني عن المفعول
المطلق بطريق من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة الم
المفعول ماخوذة من اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او غير تاثير او لا ينفي بكونه مفعولا
الا انه حاصل المصدر بالفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث لم يجوز اجراه بفعل الفاعل
قال
قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان
يجعل الحال داخلا في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجي في جاءني زيد راكبا فعل
مع قيد الركوب فالذي هو مضمون راكب ويقال للمستثنى وهو المفعول بشرط اخراجه وكانهم
اثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اصالة والتمييز
والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى
لان تعلقه به بواسطة انه يخرج عن امر يتعلق بمعمول على سبيل الانعطاف ومن هنا اعني من
ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النحاة
في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا لا يصح
الاطلاق

اطلاق اللغوي فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على المخ ان قلت من ضرورات صدق المقيد
صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق نحو المفعول
منع فيشتمل به ودون فيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قوله اسم ما فعل فاعل حقيقة
او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير كونه
أو منفيا ج كما في ما ضربت لك سواء كان بطريق الفعل او لا باثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا
قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم قول الامثلة الا تتقيد قوله وانما
تبعد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض
عليه بان لا حاجة الى ذكر الاسم لانه لو اكتفى بقول الامام فلو قال ما فعله لكان في قوة الاسم ما فعله
واجيب ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اجيب عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله في ظاهر
اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول
فهو باعتبار ان يقول الاسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر
اجيب عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تقتضيه وهم لا يجوزون
صفة المفعول لانه انتفت على ما والياء يجوزون صفة المفعول لانه انطباقه على ما والياء كما يقال
ان ضربا في ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل
متناول القول قطعا ولا يخرج بمثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مفعول ليس اسما لا
الا انها خالية عن موضوعه لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فالصحيح الاخراج بقيد
الاسم قوله لان فعل الفاعل هو مقتضى لقائل ان من يقول لو لم يزد لصح ايضا لانهم يجوزون صفة

احد لوجه المطابقة على ودارها كما في سجوده المفاعيل ويدخل في المضاف رجعها وغيرها
معاني حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر الاسم الحدث الجاري على الفعل والمسمى به لانه في
مصدر له ارجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل
على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر ولهذا قلنا في الغالب
لانه قد لا يكون مصدرا ونحو اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو
ضربته انواعا وانيه الخ قوله وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم
اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاده بقوله او اسما معطوفا على
قوله مقدرا فالفعل المذكور حكمي يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان معنى
الفعل يشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة
وضربت شيئا اذ كني به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو …
تحقق مدلول الاسم … من حيث انه بيان للجزء … ولا يخفى … دخول المثالين و
خروج كرهت كرهي لان الكراهة التي هي مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها
في التحقق لتقدم وتأخر بينهما وكذا ضربته تأديبا لان الضرب وان كان نفس التأديب بحسب
التحقق لكن لم يذكر التأديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه علة له لا يقال فيه لا حاجة
بخروج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة الى اخراجه الى اعتبار القيد … لانا نقول فيه لا حاجة
من تحقق … لاعتباره بدون اعتباره … قوله لا تأكيد اي التأكيد
ما هو … حقيقة نحو ضربت ضربا فانه تأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا تأكيد الاسناد …

ايضا

ايضا فلو قيل ان تأكيد الفعل كان … فائدة ودفع توهم السهو او دفع توهم
التجوز … حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمة بان المراد به
بالتكليم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما فهم من الفعل المعطوف
بلام الجنس كان التأكيد وجب تخصيصه الزيادة بما يفيد التنوع والتعدد وان كان النوع
وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه
او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه وبعمومه وسواء كان مفهوما من الحقيقة مع
ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة
نحو ضربته ضربتين او من مادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق
عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربته اي الضرب وقد فيه ضمير تقدم فان
ابا والاسم التفضيل بعض ما يضاف اليه ولكن … مصدر يقدر اي قد
ضمير تقدم والضرب اي الضرب الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب … قوله ان دل على
عدده اي وحدة او كثرة بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد
مفهوما من الصيغة واللفظ الدال على الحدث حقيقة نحو ضربتين او … نحو
ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت ضربتين او ضربا باسواط … من الضرب
بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما من نحو ضربا كثيرا او من العدد الا
المصرح به ونحو … نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
او بعده نحو … اي … ان يقال انه صفة مصدر محذوف اي …

وتوجيه الثاني قوله لانه دال اي يجوز اصل والاظهر في العبارة ان يقال لانه دال على ماهية الفعل القابلة
للتعدد في نفسها بجملته فرده مشخصا كان او انواعا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنيته
وجمعه وجعلها لارادة النوع منهما قوله او العدد لا يكفي في قصد المصدر تجرده لاحتمال معنى
غير تخل ما يخ به فلو قام زيد داخا ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك فيما او هو
قوله فقد يكون قد هنا للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا
كان بلفظه او للتكثير كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قوله بغير لفظه وكان
ابلغ واوكد مما كان بلفظه قوله اي دخلا في اللفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر
قوله امثلة ومنها الضمير الراجع الى مصدر عامله او غير عامله نحو بره اي البر الذي
واعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة الى المصدر الى غير مصدر عامله نحو
اعجبني ضربي ضربته قوله مثل قعدت جلوسا فيه فرق بين القعود والجلوس
بان القعود للقائم والجلوس للنائم قوله نحو انبت الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل مفعولا
بانبت اما لانه في حكمه لان معنى انبت جعله نبت وان كان وضع له او
لانه بمعنى الاثبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى النبت كالسلام بمعنى التسليم
وقيل انه ليس من هذا الباب لانه غير اثبات قوله وسيبويه يقول
لعامل فيه لان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى
لا يخرج ونسيا اي فيقولون كقوله في قدم خير مقدم وقد يكون خبرا ودعاء ويجوز
قيل لمن يمضي الى السفر وقد يكون دعاء قوله حكم ما اضيف الجملة اليه كما ذكر
قوله

من انه بعض ما اضيف اليه قوله اي سماعيا قوله فوفي بعض ان العلم بوجوب حذف فعله
لا من طريق السماع بحذف القياس فان العلم به يحصل بطريق السند لا بل ثبوت
الضابطة فيكون قياسا اسند الا انه قيل سماعا مصدر فعل يحذف اي سمع حذفه
وجوبا سماعا وكذا قياسا اي بقياس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت
الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف قوله مثل سقيا اي كلها دعاء وايجابا وبلام التوبيخ
ايضا كذلك الا الحمد له فانه قد يكون خبرا قوله وحده عادة دعاء عليه بالذي وتقبيح لحال قوله
والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما في الرضي
لكان اظهر قوله وصعهم بعضهم بان وجوب الحذف الى قال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه
المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد
بها بيان النوع وجب حذف نواصبها قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل
صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله اي بعد الله وحدك
واما انتصاب مثل قولهم حمدا حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على تضمين الحمد
معنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي
كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم قوله منها لم يقل منها لان نحو اضع لا ينحصر فيما ذكرنا
المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة منابه نحو
قاعدا والناس قيام قوله وما وقع مثبتا بعد نفي الى اخره وقع بشرط كون المصدر مثبتا
بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول

[illegible]

والفعل هنا ولزوم له ووقوع الفعل على نحو وفيما فيه وصفا وان لم يبنا فيه استعمال فان
المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو
ما زيد الا سير او زيد سير سير لستعجي عن الكلام فنعج الحدوث راسا لعدم صريح الفعل
وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة دفعوا بعض المصادر التي يجب
حذف عامله نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو اريد نفيه الخ فانه كان فوات الحصر الذي
قصده يوجب الخلف وكذا الحال او لو كان قبيحا لكن لم يكن بعد نفي قوله داخل قبيل صفة النفي
ولا ظهران يقال صفة من نفي ومعنى نفي قوله على اسم مبتداء او منسوخ ابتداء او بالفعال
قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان
زيد الا سيرا وما وجد تلك الا سيرا ابريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان
يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو
اي المصدر خبرا عنه قوله لا يكون خبرا عنه بلا تأويل او مبالغة قوله لانه لو كان خبرا عنه
اه ان قلت هو ليس بمفعول لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فما
فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اه تعيين مواضع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه
لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها البعض لم يسلم عن تلك الشبه لكن ما ذكره
قد يسر ما انسب بالمقام قوله الى في مواضع كثيرة لا يخفى ان العبادة لا تفيد هذا القيد
الا بتكلف قوله نحو لك الا ان شكره شكرا قوله وانما جمع بين الضابطين الخ النظر
في حقيهما نحو ما زيد سير سيرا او ح تنيان يقال ان الحذف او جب قوله الا سيرا ليس

لطلاق

لا لان الجملة المتقدمة على المصدر الذي يشتمل الوصف منه الفاظ بانه الى نهى بعاعد
وقيامه مقام عاملها **قوله** لا غير مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فقراءة
بعدا و بيعا واشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة ليخرج نحو اسفر
صبح صبحا او نغتنم اغتناما لا ليخرج نحو اسفر سفرا بعيدا لان السفر القريب
او البعيد ليس من اثار السفر بل من انواعه **قوله** في او عن تعدد فيه بيان الواقع
او احتراز الخ او جواز تقديم التفصيل نحو فاما تمنون منا واما تفدون فداء اشرط
قوله مصدر بيانا اي بعد المفهوم منها **قوله** وبا فراده غرضا اي غاية وانما سمي غاية
الشيء اثر لانه يحصل بعده كما كثر الذي بعد الموقر **قوله** اي لان يشبه امر
اي لان يشبهها نائب فنائبه امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق
لا يقال فاون يخرج عن الضابطة اخذا حكم المفعول المطلقة لانا نقول فرجت
عاونهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه فنقع هذه الوقف فحوله ما وقع للتشبيه
نحو فنقع بعضهم وقع لان يشبه اليه يسلم عن تجافت **قوله** معنى نحو لزيد صوت
صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه نوع وصف
كاسم كما جعلوا اي المصدر حالا لان في وصف معنى الحالية ولذلك لم يجعله تأكيدا
لفظا لانه يفيد ما لم يفده الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان يكون تأكيدا
الخ ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت حسن فالرفع للاتباع ويجوز النصب
على ضعف الموصوف **قوله** على حال يشعر في كتبه اعني النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ

الرضي ولذا قال ولا بد من شرط اخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى
الفعل المصدر اعني الحدث فيخرج نحو لزيد زهو زهو الحلقي ولا يخفى انه لا يخرج نحو الحركة
في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا ايضا يخرج قوله مستعمل على اسم الى الاشتراط
فانك تجد على الفعل المصدر فان الحدث باشتمالها على الاسم يدل على نفس الفعل وباشتمالها
على صاحبها يدل على ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة يغني غناء
التقدير وحسنه الشيخ الرضي ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب
بان المقصود عندهم لا يحصل الا اذا احتيج تقديره بان فعل منه وسمح فانك في مررت
به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان صوت ليس قطعا بوقوعه قوله واضرب به
بين نحو مررت بالبعد فاذا له صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع
بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل مطلوبها
مما لا بد للفعل منه وقد اجاز النصب على الحال او المصدر ولكن لا يجب حذف العامل
قوله فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحال على اصح وبدل الوصف كما سنذكره
وقد الحال النصب حسنكن فيه واجاز سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف
اما على حذف مضاف اي صوت صوت حمار كما ذهب اليه الخليل والنحويون بان بجال صوت
الحمار لان مثل لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطول
اي مثل الطويل واما على الاخبار حمار موصوف بالمشتق اي منكر فاذا اصرف كان بدلا او عطف يل
بيان لا غيره قوله من صفات الخ يعني ان صوت حمار مصدر اعني المصدر بمعنى مالك

كرهان

كرهان فمن حاجة الى القول بانه اسم معنى او ازاد انه استعمل استعمال المصدر المعطا
بمعنى الاعطاء وان عامله محذوف من المصدر قوله ومراحا بانك كرهان قيل هو اسم استعمل
استعمال المصدر قوله ما وقع مضمون جملة حال او ضرب وقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر بمعنى
قوله لا يحتمل لها غيره اي لا احتمال الجملة من جهة او غيره فمن يحتمل مصدر يحتمي وغيره مضمون
قوله نحو له على الف درهم اعترافا وعلى متعلقه به وعلى الشك ولكل وجه تعظيم وتعنوي في
هذا القبيل قول المجيب لبيك وسعديك اي دعاءك الى الحق لانه دعا الى الصلوة وقوله
ايضا ان زيدا القائم حقا لان حقا بمعنى التأكيد واما اصل في الكلام سببه
ان واللام قوله اي اعترف اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما
بعد به عاطفة لتأكيدها بمعنى الفعل قوله ويسمى هذا القسمة من جملة اخرى قوله لانه
انما يؤكد نفسه فانه كما يؤكد ضربا في ضربته ضربا نفس الاثر الذي يؤكد ههنا مضمون الحدث اعني
في مسئلتنا يؤكد المضمون الجملة الاسمية قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اضرب به نحو
او ما وقع مضمون مفعول له محتمل غيره نحو القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره
وهو مضمون بغيره قوله من حق بحقا فانه يجوز ايضا ان يكون من حقق الامر بمعنى
تحقق وكان تعين فالمقصود وضع اثبات كونه على تعين ورفع كونه على شك فانه
من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر
محذوف اي قولا حقا كما قال الشيخ الرضي من ابن حاجب لا ثلثة احوال لا يذكر لغيره
انا ضربت لقولا او فافي معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وتحولا فعلته

البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة تجيئ فيه قرة وتجيئ اجزم به ثم بيد ثم اجزم
به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا تثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله
البتة اى جزمة بان تفعله وقطعة به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام
فيها فى الاصل للعهد اى قطعة المعهودة التى لا تردد فيها فمفعول المقدر الاصل فى مثل هذا
المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقوله قوله وتسمى هذه ايضا
من الحاضرين قوله ويكثر اليه بسبب المصدر ويد بقولنا حسن التقابل لان اللام فى كتبه
النفس للعهد لا للاجل اللهم الا ان يصرف عن الظاهر ويحمل للاجل كما قال قدس سره
وعلى هذا ينبغى الح قوله اصله الب لا التى منه التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف
الفعل اليكلا فكك لبيغرغ المجيب بالسرعة من التلبية فليتفرغ لاستماع المامور حتى يعلقه
قوله ويجوز ففعل اصلاها وهو مرو اضيف الى الضمير فقلب الفه ياء كلدى ولبس يبتنى لبقا
بابه مضاف الى مظهر قوله المفعول به قال المصنف انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلقه
به ذلك ان يقول ايضا لانه اثر الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان
لا المحذر من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكر اى المتكلم ان يقول لا حاجة اليه لانهم
يجردون صفات المدلولات المطابقية على ما كا ذكره وفيه مناقشة لان اسم المفهوم
حتى قد يكون مفعولا به وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلو
له التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد ونحوه
يا ولا فخرج الحال والتميز والمستثنى حال المصدر المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه

بحالا

بحالا تتعلق الا به ولا يخفى ان خروج المنفى ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو فى انتصرت زيدا
وعمرا لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسمى فاعل اللفظا وانا نقول ضارب زيد عمرو
فليس بعمرو وانما قصد جهة فاعلية بل قصد جهة مفعولية اعنى تعلق الفعل به من حيث او قوعه
ولا يقولون فى مررت بزيد الى لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم
انه مفعول به مطلقا فى اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا فى المطلق وقد
صرح به الشيخ الرضى فكان المفعول المطلق يعين فعله فيه تامل قوله فخرج به مثل زيد فى ضرب
لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن فى صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد لعل مورده نظر الى انه مفعول به
لكنه خروج قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه فمراعاة
اصل الفاء فانها فى الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام قوله واما وجوبا فيما تضمن
وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه فى خبر ان وكوقوعه فعله مؤكدا بالنون لان تقديم
وليل فى الظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل بالنون يكونه مهما فيتنافر
ان فى الظاهر قوله تخصيصها بالذكر كثر المجرور ان وكثرة العدد لا ينتفع المصنف قوله لوجوب
الحصر فى باب الاغراء واستاد قدس سره فى الحاشية اما تعريف الامور الاربعة باشتهارها حيث
قال نحو اخاك اخاك ان الزند ونحو الحمد لله الحميد ونحو اما زيد الفاسق الخبيث ونحو
مررت بزيد المسكين قوله نحو امراه ونفسه الواو اما للعطف ومعناه المعية على الزمن

فيغ واي بمعنى مع ومعناه فقصر قصر بيده ولسانه عنه قوله وافعلوا خيرا لكم اي ما انتم
فيه التوبيخ على تقدير الفعل اي انا انهيت عن شيء ثم حبذ ما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انتهى
الذهن اي كونوا انفسه او ائتوا او ما يليه هذا المعنى وليت هذه ضابطة لوجوب حذف لجواز
وذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لكم اي حسبك ما فعلت
من هذا الامر وائت خيرا لك ووراءك اوسع لك اي تأخر وائت مكانا اوسع لك ومن هذا
القبيل عند الزمخشري انته امرا قصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر
فعلا وانه عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر ونهاية التوجيه ما قاله
العلامة التفتازاني قدس سره من ان ليس هاهنا من حيث ان قرنه بالامتثال والاعتبار بالسياق
لانه طلب معين ووسمي بمنزلة الامثال لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان منع هذه الاجنبية لا يستدعي
وجوب حذف ام قوله وسهلا عطف مثال على مثال قوله واهلا اي اهلا اجانب اي كما جاز ان يكون
صفة فكان جاز ان يكون امرا او حل الشخص في معاينة الاجانب جمع الاجنبي فكانك قلت
اتيت اهلك واقاربك قوله ووطئت الوطي كوطئت راه قال قدس سره في اثناء السهل
نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او نقلبه فيه انه يخرج [illegible] بالحد قبل ندائه
مع جواز التشبيه بمن لا يصلح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير جائز صالح للنداء بعيد مع ان
القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال ان امراه يكونه مطلوبا لا قبالا كونه مسؤال
كالاجابة قوله مثل يا جبال ويا سماء البحر وكان ان نقول ان نداء هؤلاء من باب التخييل
تشبيهها بمن له صلوح النداء قوله مفترضه من له صلاحية النداء سرعة انتقال الهم

قوله فان احذره ايضا كما قال بعضهم هو الجزوء ونبوبه فقولهم في تحيزاني لا تبعدك
لا تهلك كانهم من ظنهم بالميت تصوروه صعبا فجعلوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تموت
ولا تهلك قوله فالادواة خاله بحال فيه ضم تنشر قوله فنا اه يدعواك الانسب الا ان يجعل
الاداة انسب تبيه فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال لا انسب
جنسها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن يشغل زيد لم يشغل عن نحو الطلب فيقال زيد كلمة
قال بعضهم لانه ظاهر في الاضمار فلا يكون حالا ~~من يشتغل~~ قوله وناصب الفعل المقدر
وهو ينصب بحضور انقاما نحو يا زيد دعاء هما واكل ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما
اذا ان ناديت في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف النداء لسد مسد الفعل فيقال الفعل
المقول بانه ساد مسد الفعل مستند يحب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر
ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي انه رد بان الهمزة من اوات النداء والاسم
الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم المستتر في اسم الفعل وبانه لو كانت
اسم فعل للمتكلم بدون كما في يكون جملة واجيب عن الاول بان اوات النداء لكثرة
استعمالها خفف فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر
نحو اف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلها كالجملة ما
التقسيمية والشرطية قوله ويبنى على ما يرفع به اي الضرورة لا بالامكان لا يقال فيتعقد
الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف الى علم الاخرى لانا نقول ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
لعلمها باعتبار المحل فان محلها ثان مغرو معرف ومستغاث مجرد في محال النصب فانها

زيد [illegible] مقطع او للمساوي [illegible] غير اقبال [illegible]

غثه او لغلتها بحسب التخفيف وكثرة الاستعمال وفيه صدبة قوله وللطلب الاختصار او بالقياس الى ما
علم بشيئين بواضع النصب من غير حاجة الى تخصيصها قوله على الفتحة لفظا او تقديرا كما في المقصور
والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه
مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال
قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المنادى في
غير صورة النداء يعني انه قد ارتضيت هذه الحرة هذا الشعب قوله او الفعل مسند
معطوف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى غير المنادى او الفعل مسند الى المخ
والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم سوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان ن
المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف ان المفرد مقابل للمضاف لكن اريد المفرد ما هو خال منه فيخرج شبه
المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف فبشكل لارادة ة
فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ ما هاهنا يرجع الى ان شبه
المضاف اسم يجيء بعده اسم من تمامه وذلك الاسم ثلاثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا
جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون
المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما نحو يا زيدا وعمروا
او اسميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم
لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما فيه المعطوف بواو لاراده

لولم

لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله نكرة او معرفة باستقلاله نحو يا رجل
وامرأة واما النعت فانه لدلالته على نعتي في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون
ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق باطليها بيان
وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعل نكرة او معرفة مع جعل النعت مفرده
وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى
نكرة معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة
وفي جعلهما صفة للنكرة يفوت الاختصار الذي هو مطلوب في النداء الا يرى الى ترخيم
المنادى في الحسن وحذف حرف النداء فكانهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة
او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا
للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ
ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو
ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع الى التعريف لا يقال يلزم ذلك في الاجتماع في يا هذا
المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان
محل النصب الدخول المختلف قوله بوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة
حال الخطاب غيب لانها كلها غيبة الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء
جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر
لئلا يتبادر الى الفهم الاصل وهو المضاف انه هو الخطاب والمدعو قوله وكونه فعلها

افراده وتعريفاً اعتبر بها التقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه النكرة
الغير المعينة قوله وانما قلنا فكان ان قلت فسا يحتسبه الشي لا يلزم ان يستحق بها ذلك
الشي لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب
للمناسب للشي مناسب لذلك الشي قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بعضا
فنقول المقصود من ذلك التشبيه تقليب جهة الاتحاد وتقليل جانب الامتياز وحينئذ كانه
هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه قوله ويا زيدان
ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير
فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قوله ويخفض بلام
مفتوحة لفظة يا للاستغاثة قوله وهي لام التخصيص فتحت لانه عوض المضمر لضعفه بالاتصال
قوله دالة على انه مخصوص بهذه الدلالة لا بد ان يكون الامر يعتني به وذلك الامر المعتني به
يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا ونهيا الى غير ذلك لكن لم يتبع تلك الدلالة حالة
النداء الانبع احد المفتة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له تتعلق
بما تتعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له من نحو يا لله من الم الفراق
وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق قوله
لان علة بنائه ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب جره فكيف يوجب
اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار
بعيداً عما هو الشبه به وصار خارجا عن الافراد وخير ان البدل يح يعوده دان

الافراد

الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف
النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع العاملين قوله واجيب
او بان تقول مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد بانه قليل
قوله ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث فلا يجتمعان و
تلك الزيادة تكون بالهاء المندوب واو او يا او الالف قوله يا طالعا جبلا فيه انه لم يعتبر العقبى
على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمعرفة اللهم
الا ان يفرق بين الملفوظ المذكور والمقدر لكن يبقى شي وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون
معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال
ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا توقيت لنصب رجلا
اي يقال يا رجلا بالنصب حال كونه لغير معين لا حال كونه رجلا معينا قوله يا حسن الوجه
ظريفا قال قدس سره في حاشيته وانما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا في نكرة لم يقصد تعيينه
فانه لو قصد به تعيين يقال يا حسن الوجه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا
قصد به تعيين وجب تعريفه ووصف الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف
بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل الموسى بل يقال مدوس وذلك لانه نكرة وصف الشي
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان قبيل الله قوله وتوابع المنادى المبني لم يجعله يكون
غير المبهم الذي جي بالتوسط اعتماداً على ما سنذكره قوله لان توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الذي حكمها قوله تابعة للفظ فقط سواء كان منصوبا او مجرورا

لم يلن اصلا منه

نحو يا الزيد و عمرو ولم يجيئوا بمثلها على اهل النصب كما في نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو قوله وقيدنا
المعنى بكونه على ما يرفع به ليخرج المستفاد من الحكم فانه لا يتصور في تابع المستغاث بالالف
قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولكن المتحول اي
اللام في المعنى المعهود الا ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او المشبه
بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في اخراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس
بمضاف نعم في اخراجه عنه يحتاج الى التعميم كما اشار اليه قوله فانهما لما انتفت فيهما الخ فاعتبر
حكم المفرد لتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانت فيما هي
قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله اي المعنوي ح ح في شرحه
المنفصل به قوله لان التاكيد اللفظي الخ وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف
النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نصا في التاكيد وفي جعل الرضي ذلك بدلا وجعل
سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول فافهم وصفة الثاني
قال ابو عمرو وينصب الثاني على انه توكيد لفظي موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصفية كما في
قوله يا انت صاحب ناصية ... ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قوله
والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه
في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام
وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل لحكمه حكم البدل عنده قوله والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشمل المانع
الاستقلال

الاستقلال ونحو ... دخول يا عليه والنجم ح عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع قوله الرفع
ولا تبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو
حرف النداء او لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا فظهر او لم يظهر اثر هذا الشبه في
لمكان البناء الظاهر او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان هؤلاء تقديره به مرفوضة كما ...
اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان لهؤلاء محلا لان مفردا معرفة مع بالوقوع
موقع لكان رفعا ونصبا محليا لانه محضا فلو وقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار قوله ويختار في
النصب لان ... بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف بحرف الى نظر ابو عمرو الى جانب
اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله ... تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي
ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم ليتعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الافعال ل
مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما ... كان كالحسن
قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كان اللام في العلم اختيرت
مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية
الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كان اللام في الجنس اختيرت مذهب ابي عمرو لان اللام
اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه
في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه يأبى عن ذلك فتأمل بما فسره الشارح ...
... كالاسم الجنس في جواز نزع اللام علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه

الصفة اذا اريد تحقيق الحال في جهة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم
يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كا
لفضل للمح الوصفية و قصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد
والعلي وكذا ان كان اسما لمعنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء
في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض
حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ووجب ان يكون معها لام او
اضافة لتفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاق فهذا القسم يتصور له معنى
جنسي ثم عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق اسما
لكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن ما ثبت كما في الاعلام الاسبوعية الثلثاء والاربعاء
والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم
يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشترى للكوكب فانا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام
الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للالحاق بما هو كالغالب فان الغالب في
الاعلام اللازمة لامها ان يكون اجناسا وصارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تميم كلهم
نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض قوله
غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل منها مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمنادى
او مضافا قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان اذا جعلتهما علما
مخففوه بالفتحة وحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوه العلم الحقيقي تلك
الصفة

الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي هي حركة الاصلية اي
سهل ذلك لان وكون الفتحة حركة المستحقة في الاصل قوله واما نحو المعرف باللام
فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسيط فيقال في الزيدان
والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما بجبر نقص التعريف الزائل
بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام قوله اي يا ايها الرجل ونحوه كثيرا ما يطلق
الافعال الاختيارية ويراد منه او بها اعني الارادة قوله قيل مثل انما قال مثل لان
قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها ولكن
انحصار في نصيحه المتكلم ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسط فيه اي
او هذا او ايهذا كما قيل لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل قوله يتوسط
اي التي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة
التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما
لم ينصب بحاله انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها يبنى على الضم قوله ها
التنبيه اشارة الى طرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فالحرف بقرب شئ التنبيه
ما فات بعد حرف النداء قوله يتوسط هذا اقتضيا في الوصف فانه قد يقصد بقوله
بجلى في اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا
الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ويمتنع وصف يا هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ان يؤتى بتابعه

بل بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الابذى اللام
قوله بنوع تبسيط الامرين معا السر في توسيط تلك الامور وان يقع النداء على ما قصده ثواني
وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شيء اذا قصد به
التحقير فان كان كما سبق ان لا يكون الواسطة معينا واللو قف الذهن عنده ثم
الانسب ان يكون نحو كل مبهم طالبا لما يرفع ابهامه بحسب بشدة الحاجة الى التعيين ثم الانسب
ان يكون ذلك المبهم مما يكون طالبا لمعرف باللام فيقع النداء فلذلك وسط تارة
باسم الاشارة لانه مبهم بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين
جنس ما اشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدلت مما اضيف اليه التنبيه
لما عرفت فانها حينئذ مبهمة بخلاف ما اذا لم يقع او ابدلت مما اضيف اليه التنوين فانها
معينة بما اضيفت اليه وهي حينئذ يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة
الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام واذا وصف اولا باسم الاشارة كان فيه نوع التدرج في
في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة تشوق قوله لانه المقصود بالنداء بحسب
الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قوله لان ما توابع مناوى معرب
انه فيه بتقدير المناوى ما يقال فيه ان تابع المعرب فيه يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم
وعمرو بالرفع والنصب واندفع ايضا بان التنوين في معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم
بالمثال المذكور لان عمرو في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار
نحوه اعراب بمعرب ان لا معرب واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اذا لم يفتح

فكانهم

فكانهم وا ما النصب فلانه مناوى معنى فيكون منصوب المحل قوله بالله اخص من بين الخلق
باشياء كما اختص فسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف
الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويضه الميم وادخال تا القسم على اسمه
فلذا نحو اللهم وقد يزاد في اخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف
الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان
ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستانف قوله وعوضت الميم عنها
ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله يا اللهم معناه الا ان يكون كالتلبية قوله فلا يقال الا في وسط
الكلام لانه قد يقال في غيرها نحو قوله سمعوا به الكتاب ربنا فانه الكبير
خاصة اي خصوصا قوله من اجلك اجل الحق بالوصل قوله في قولهم فيا الغلامان
اخذ ابا كما ان تبغيا ان شرا او في رواية ان تكسبانا شرا قوله وكل خطاب لمن يصلح
له هذا الخطاب قوله اي في تركيب وقع فيه ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل
ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول نكرة صورة فلكونه واما ان الثاني نكرة فلكونه
تكرار الاول بعينه واما معرفة في الحقيقة بحسب الظاهر قوله واما الضم في الاول قيل نصب
الثاني ليس الا انه تاكيد لانه خرج من العلمية بالاضافة وان المقصود المضاف بتابع
المقصود المعرف وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون تعيين الاول فاذا كان الاول
توطئة كان الثاني بدلا واذا كان مراد الكان الثاني عطف بيان قوله ونصب الثاني تاكيد
لفظي وانما جئ بالتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف

دان

بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة
لانه لما نكر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى
انك تقول ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وان قال
قوله لما بينهم ابدا وواه مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم قوله وهو مذهب سيبويه
والخليل قوله او مضاف الى مثل المحذوف لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل قوله لانه اما تابع
مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني
مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لكم وهو مدح ومعناه انك ماجد شجاع
لا تحتاج الى من يعرك ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا يحتم فوقه اي لست
بابن رشيدة فتح الباء وهو الاصل كما هو مشهور قوله وسكونها وهو الاكثر اكتفاء بالكسرة
وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة
رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا وهو للتخفيف ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء قيل
هذا لغة طيء فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفني بقا وفنا
وفي جارية وناصية جاراة وناصاة وقد جاء شاذا قال الشيخ الرضي اما قلب يا
بني ولا اصل بابنيا فليس بشاذ كما ستذكر في باب غلامي لاجتماع ياءين قوله ويكون
المنادى يعني ان الياء في قوله ويا ربا للطلابة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة
خبرا

خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف وذلك ان تقدير فهي معطوفة على الفعلية اي يوقفها بالتا
وقفا قوله وبالتاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا
فالوقف عليها بالسكون احسن ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذفت ياؤه
وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي بسكون الضاد واذا وقفت على يا غلامي
بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح
يا ابدال الياء التاء لانهما حرفان متناسبان في انهما تزادان في اخر الاسم ولما كان التاء
بدلا من الياء غير متمحضة للتأنيث طوت التاء لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن
زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث المذكر
اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما مظنتان للتفخيم
وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في امثال ذلك عن حمزة نحو حمامة ذكر وشاة
ذكر قوله لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في البدل
ساقية من المبدل منه قوله وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى الحروف
المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث نحو شبة قوله وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف
او بالالف قوله فانه غير جائز قد جمع فرزدق بينهما في قوله لعنا في فناء نحو بيتها
اي واقبح بمعنى ان تجوز وقوعها قوله في سعة الكلام هذا القيد يشير الى ان الذهن ويؤثره
فنا بها الجواز للضرورة وذلك ان لا تقييد وجعل الجواز مخصوصا بالضرورة واني وقع
ترخيم المنادى في السعة لكون مخصوصا في النداء هو كما على له فيخص بسرة النوافع

حينئذ اما هو المقصود مع نوع من الالتباس لان الاشتراك في حال نداء اشتباها لانه
منه في غير حالة النداء قوله اي للضرورة الشعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعلا فعل
الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار فمن رخم
لم يتجه فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عموم الاشتراط كما
ذهب اليه بعضهم بعيد لانه خالف مذهب الجمهور وكذا ان نرخم ضرورة على الجزئية اما الترخيم
في غيره اي ضرورة نحو قول قوله ويا رحيب اه ان اعطيا الاصل اذ فيه قوله وهو
حذف الاظهار بعدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود قوله اي ترخيم
المنادى اي الترخيم بالنحو كالترخيم بالهاء حنيفة وحفص ويقال كلام رخيم اي رقيقة
والترخيم التليين والحذف قوله اي اخر المنادى فخرج حذف ياء وباعلم لانه ليس اخر
المنادى بل قبل اعتبار الاعراب في قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل
اجراء الاعراب عليها قوله اي للترخيم التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا
نحو يد لان حذف اخره للزوم احوال الاعراب او اما تقدير الاعراب او لسكون لام ولما
اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف
في التركيب والحذف في يد حالة الاعراب لا افراد قوله لاالة اخرى من قال انه حذف
في اخره بلا علة او على سبيل الاعتباط في اللغة قد يخرج السنة بلا علة قوله بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم قطعا لان ذكر عمقه مستلزم لذلك المطلق قوله والضمير وبلا الاسم
لكان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله اوشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى كل

ان

ان نرجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله ان لا يكون مضافا لو قال ان يكون
منوه الكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذا سبق منه جعل كمنزه في مقابلة
المضاف وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف من شبهه او فيها ينجوان
حكما قوله لا ليس احد اجزاء المنادى نظرا لمعنى بهذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي
علما فان الجزء الاول بمنزلة الزاي من زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف منه
حينئذ مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولانه الثاني خلاف لكوفيين نحو قوله
قوله هذه واحكم يا اي عكرم اي ال عكرمة قوله لانه ليس احد اجزائه بهذا اذا لم يكن
المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي يجري حال جنسيته قبل
العلمية في استقلال كل من الجزئين باعراب قوله فامتنع الترخيم فيهما بعد رعاية للفظ
والمعنى قوله ولا جملة بعض العرب يرخم الجملة بحذف جزءها نحو تابط قوله ونيابة
على السكنة لم يلزم نقص الاسم الذي في حكم المعرب انما قيد بجواز النقص في بالبيه
في حكم المعرب نحو ماوس واما نحو سيبويه فالحذف فيه سائغ والسائغ لا يعاب به قوله
بلا علة موجبة انما قيد بجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا قوله واما بياء التانيث
فكثر الترخيم فيه ولهذا اعوادل اي غير المرخم منه في بعضه نحو لشيخ من ال المرخم اعني فتح
التاء واما اذا وقف على ذلك المرخم الحق اخره بهاء السكت فيقال في يا طلحة يا طلحه
وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها او
قليل ما يوقف على السكوت وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قولى قبل

قبل التفرق باضباعا قوله زيادتان قبل لامه وان يكون الحرف فخرج نحو عقنقب
قوله في حكم الواحدة صفة لزيادتان وهو من قبيل فلان في السماحة قوله في انهما
زيدتا معا وان كان كل واحدة لمعنى مغاير لمعنى الآخر كزيادتي مسلمان ومسلمين
علمين وزيادتان الزيادتان سبقتا احداهما زيدتا للتثنية كالمر وزيادتا الجمع نحو كجمع السالم
نحو مسلمون ومسلمون علمين زيدتا للجمع كمؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو
مروان وعثمان وخراسان وياء النسبة وشبهها نحو كرسي والف التأنيث
وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها قوله او كان في آخره حرف صحيح اصطلح بقيد الشيخ
الرضي بل قيده بكونه غير تاء التأنيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التأنيث ليخرج
نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما
في السني وافتراقهما في بخري وبخيار قوله وهو ثم لان ترخيم مثل دعوا وجري كخير
الحرف الاخير والهمزة السابقة قوله في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب
عليه قوله او واو او ياء ساكنة احترازا عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم
السحاب وتشرنق على وزن مومرج اي منقطع منشر ناقة وهو ورق الزرع اذا
طال وكبر حتى يجف فتاه فينقطع قوله حركة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سنور
وغلمني نبت يتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف الا حذفا فالاخفش فانه يحذف
الحرف ايضا قوله لان نحو ثمون لم يحذف زيادتا مبنون جمع ابن لانهما غير زيادتا
الف للواحد فكان ليس جمع نحو كرالسلم كنحو قوله اما في الاول اي بعلمان علم

الحذف

الحذف في القسم الاول مطابق لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم
يقل كحذف حرفان في ما قبل آخره همزة قوله وعن النقد قال الجوهري في الحاشية
النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي از گوسفند كوتاه
دست و پاي زشت روي نقده يكي يقال له قوله وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت
اثني عشر واثنا عشر واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون في اثنا قال الجوهري وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه قوله
احذف عشر وفي الوقف تقلب التاء هاء اي اذا سميت رجلا بمسلمين وحذفت
ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء قوله فحرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد اي هذا الجملة
الاسمية بتوزيعه الفاء كون الحذف كثير مستمرا ان غلبت استمراره كجوى وهو مستفاد من
المضارع لا من الاسمية هنا قلنا هذا اذا نظر الى الفاء والحذف اما اذا نظر الى النفس
الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو مختار الرواية فمناسبة الحفظ
والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت ان قيل انما
يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة
موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف لعلة موجبة قوله فيبقى الحرف لا
في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون
مرخما حضون اعلي وقاضي ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي الكون
كان يوعفاني حركة المحذوف وقبل الالف نحو اسحار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت

فسيبويه يفتح الآخر وغيره يجوز الكسر ايضا وان لم يكن اصله السكون يرد الى اصله
حركة ان لزم ساكنان نحو يا زاه وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن
على سكونه نحو يا عمرو والفراء يرد الى اصله حركة وهو الكسر قوله فيقال الفاء فصيحة
اى اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية اخاذة بالفعل كانه
قيل يجعل كمنادى ثابت مستقل اجزاء او محذوف ثابت فيقال قوله يا حار ويا ثمو ويا
كرو كمل ثلثة امثلة لان التغيير فى الاستعمال الاغلب اما بالحركة فقط او بالحذف او
بكليهما قوله وفى كروان قال مدرسه فى الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق
انتهى قال فى الصراح طاير يقال الحبارى وانرا شواظ كو نيشند لغزوى كراوين
جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله فلا جرم قلب ياء لانه لم يثبت
فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو
التقاضى والادل وكنادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه قوله وفما استعملوا
صيغة النداء فى غير المنادى لان فى صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص
فنقل الى غير المنادى لافادة معنى الاختصاص وكثيرا ما يجعل العرب بابا على باب آخر
مع اختلافهما لاشتراكهما فى امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه من
المنادى بظهور وجه اعرابه المتفق عليه بياء اما المتفق عليه بواو فامره غير ظاهر لانه
ليس منادى حقيقة ولا منقول عنه ولا المنصوب بالفعل المتحمل لانه يتعدى بالحرف
اللهم الا ان يقدر منصوبه بامعنى او اخص ويلزم ثبوت حرف خاص

من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا قوله يعنى بالعاملين بالاشهر صيغ
النداء صيغ انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفى هذا التعبير اشعار بان اصل فى
هذا الباب قوله المتفجع عليه ومنه كسر الكسرة من حسنة اللام فالظاهر المتفجع ولعل
على معنى لام الاجل كما يقال فى المحزون عليه والتفجع معنى البكاء وفيه ان لا اجل
المتفجع عليه وجوه قوله ياء او واو الباء للالصاق صفة للمتفجع للمتفجع والسببية
للسببية او الاستعانة قوله مجاز يا اسم رضا ان اليا متعلق بالاختصاص
لتضمنه معنى الامتياز ودخول اليا فى المقصود اعرف من دخول على المقصور عليه قوله
وجاز لك ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا قال الاندلسى يجب مع يا لئلا يلتبس
بالنداء قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ان وجدت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا
مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها قوله اى آخر المندوب فيه يلحق فى آخر غير المندوب قوله
فان خفت اللبس قال الشيخ الرضى المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الالف ويقدر
الاعراب نحو واضرب الرجلاه فى من سمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات الشبيهة بالاعراب للبس
وكذا ما يشبهها من حيث لا يتغير حركة البناء للزومها قال سيبويه يفعل فى ندبة يا غلام
باسقاط الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال يا غلاميه لحصول اللبس
بندبة يا غلام بالضم قوله ولا يندب الا المعروف كما لم يكن المندوب مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه
جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز فى النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف
والمضاف اليه ولا يستغرق فى هذا لم يجعل يعنوك واغلامه قوله وا غلامكوه قال الشيخ الرضى

اخره حذف اذا كان بعدها ساكن فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع
او غيرها اما التنوين فيحذف لساكنين وتثبت الالف واما المدة فان الف حذفتها الالف
الاولى نحو وا غلاماه خلافا للمصنف فانه يقول تستغني بها عن الف الندبة وان كان بعدها
واوا وياء فان كانت الحركة قبلها تعذر تحركتها بالفتح نحو يا غلاما ضياه والا فاذا ندبت
يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه فان كانتا مدتين فان تكتفي بما فيهما من
الجنس نحو وا غلامهوه وا غلامهيه و وا ضربوه وا اضربي اذا سمي بهما وان لم تكونا مدتين
جيئت بالف الندبة بعدهما ان تثنيه واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس
الجمع بالمثنى نحو وا غلامكموه وا غلامهموه الواو والياء بعدها ما ساكن حذفتا في
الجمع لا لاستثقال رد ما لمد الندبة واما الف المد فقلبت واوا وياء للبس اما الساكن
غير هذه الثلاثة فتفتح وتلحقه الالف نحو هنا في اسم بعين قوله لبيان بها ولا سيما الالف
لخفائها واذا جيئت بعدها بها ساكنة تثبت كما تثبت بها الحركة وتحذف في الوصل
وربما تثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قوله المتفجع
وجب ان يكون المندوب معروفا سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون
المتفجع عليه مشهورا بذلك علما كان او غير علم نحو وا من قلع باب خيبراه واما ما حكاه
الكوفيون من قولهم وا رجلا يسماه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة
دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وارده

على

على الشذوذ وكذا البدل لانه كالمفعول الموصول بالصلة قوله لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا التعليل
يقتضي اختصاص الحذف بالعلم ليس كذلك فقد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف
النداء انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول له ولا يكون هذا
الا في المعرفة ولان النكرة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف
لا يحذف بما يعرف بها حتى لا يبطل بقاؤه على اصل التنكير قوله لانه كاسم الجنس لانه
موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى
اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاسم استقبح الحذف ظاهرا بل اتخذ صورة
وصلة لمخاطب وهي حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من
ان يكون مع بدل ولا فانما قال الشيخ الرضي من ان ... لم يذكر لفظة الله فيها لا
يحذف منه الحرف وهو ... لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره قوله نحو
يوسف عجمي وقيل عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية
وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا نحو يوسف بكسر السين قوله ولفظ اي اذا
وصف كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى اي جمع ...
عطف على قوله العلم في قوله ولفظ اي قوله اي خص صبي او اهل في الصباح قوله لتا امرأة
امرء القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل
مثل يستعمل لمن يوهم ماله شخصه صار مثلا سمعه على تخلية النفس في الوقت
الشديد قوله وفي اطرق كرى الاطراق هاء ... خوفه من دون وحشيهم وشبه

... لان المرخم ... بالنداء الا ان ... المنادى بالنداء اذا كان وقفه

اكتفون ويسر قره كرون قوله اى رقبة او السين تنبيه بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد وصاد
مثل المن تكلم وفيه تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعام قبيل مغنا اذ ذكر
الصبار اى تكون طويل العنق فيرا اضعف عنقه للصيد فان طول اعناقها وهى النعام
فاصطيد قوله بخلاف قراة لا يسجدوا ابتدائية اللام فى قوله تع وزين لهم الشيطان ن
اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون
لان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ولا زايدة على
التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اى وزين لهم الشيطان ان لا
يسجدوا او تعليل اى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل
لئلا يسجدوا قوله اى مفعول به او مطلق وعلى الاول يجب تخصيص الاسم فى قوله كل
اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة فى يوم الجمعة صمت فيه
وعلى الثانى لا تخصيص ولا باس فى التعميم مع عدم كونه مانعا من جمع افراد الادنى لانه
يجب بعض افراده منها قوله اى احكم عامله بناء على شرط يعنى ان على بنائيه ولكن
ان يقول ان على صلة للوقوع اى احكم واقعا على شرط تفسير وتوقيع كبناء على
المبنى عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تع انى رايت احد عشر كوكبا والشمس
والقمر رايتهم لى ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان جملة الثانية لم يات لمجرد
التفسير بل اتى بها لبيان حال الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم
ساجدين لكنه كمل علمت زيدا علمته فاضلا قوله كل اسم خصص لفظه بحال لبيان الثانية

قوله

قوله بعده فعل مبتداء اعامل الظرف قوله وزيد انت ضاربه لا بد لشبه الفعل من اعتماد
عليه ما قبل الاسم المذكور وهو كذا زيد هنا ضاربه وانا زيدا ضاربه العمرو ان لو تعدد
كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو وعلى ان يكون عمرو مبتداء وضاربه خبرا له قوله
يشتمل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او والكل من الامرين على سبيل التنازع
قوله عنه متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الاعراض او لان الاشتغال بمعنى الاعراض قوله
او متعلق ضميره فى هذا التوجيه تعريض بالنزام لتغيير وتعلق بالضمير بان يكون الضمير
من تتمته بوجه ما وبتصوره بكل بوجوه منها ان يكون متعلق مضافا الى الضمير سواء
كان ذلك المتعلق معمولا بالاضافة للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو
ف زيدا ضربت عمروا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا عامل الضمير او صفة
نحو زيد لقيت عمرا والذى يضربه او رجلا يضربه قوله لو تسلط التسليط بمعنى الاشتقاق
بر جينرى قوله او مناسبه ليس فيه اكثر النسخ بل لعل من نسخ من كتبه وانما هو غيره
ليدخل فيه الاضافة الى ضميره ويمكن ان يعنى بتسليط تسليط بعينه او بلا زيد
فلا حاجة فى دخولها الى الالحاق قوله وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج نحو
الاسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون الاسم فعل او مصدرا
او صفة مشبهة او مصدرا بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان
وحروف النفى وان لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضاف اليه او فعلا
[illegible] او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد الظن منطلق

او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او بمعنى واقعة في
موقعها فيجوز تقديم ما بعدها عليها نحو قوله تع واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن شيء
فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء وعوضها ان تدخل على
تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان
زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج منه اذ ليس جهة الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل
فيه بل نفسه بمعنى مانعا ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فيه معنى غير مانع
عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه كل شيء مفعول في الزيد اللهم الا ان يعتبر صحة
العمل في التسليط فيكون قيد التسليط ضروريا ولم يكن حال حذف القيد وكسب بقي
واحد كما قال الشيخ الرضي **قوله** بالنزاع فيه بحث لان النزاع انما يكون في المفرد
قوله باللزوم ولو بواسطة كما اذا جوالت اسماء منصوبات معقودات نحو زيدا اخاه غلامه
ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه **قوله** ولا يتصور ح الا بتقدير التسليط
الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير
متعلقه فنقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير
مجاوز ونحو ذلك متعلق في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا في نحو الصورة الاولى تقدير فعل كما نسبه **قوله**
وينصب بفعل يفسره ما بعده اي بالمذكور كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان قاعدة الصورة الاولى يجوز
ان يعمل ما بعده لا سيما كونه على جاوزت ذهبت ولابست اما الصورة الثالثة فيها [illegible]

فقل

فعل طالب لمعمول واحد لمعمولين بالاضافة فمتعلق باحدهما بطريق التبعية بان يكون
احدهما بدلا من الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل
منه مع لزوم الفصل بينهما بالاجنبي وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع
على المتبوع مع لزوم الفصل بالاجنبي **قوله** في محل كان الخ قال في الحاشية هي في
مواضع يمكن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه
في الواقع **قوله** فيختار الرفع ابتداء لسلامته من تكلف تقدير عامل **قوله** بالابتداء لئلا يتوهم
ان رافعه فعل كما ان ناصبه فعل اذا نصب بفعل او بتغيير اي وجوبا اختيار الرفع **قوله** اي
قرينة ترجح خلاف الرفع اذ بالترجيح تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه
او اختياره على الرفع او تساويه فيه مقترنة بالترجيح لان القرينة المصححة
للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة مطلقا يستدعي وجوب الرفع
لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج
الى هذا التقييد فيه بعد **قوله** لسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت
على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا انه كذلك لكن وقوع
الجملة خبرا اهون من حذف ما فيه من حذف المسند والمسند اليه دفعا انه ح يلزم
خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي تليها **قوله** كما
جعل الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شاملا ان
تتبع على [illegible] اذا للمفاجأة **قوله** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر ليشمل [illegible]

لا مساواة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف
الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته
في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي تقوي جانب النصب هي التناسب في التطابق وكذا قوله
قوله كالامر والنهي الى اخرها خصها الطلب بالذكر لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا
لم يكن من هذا الباب لامتناع التسلط على الاسم قوله فان الرفع يقتضي او ان
الجملة الطلبية مما يكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل لا ترى انا اختصاص حروف
الطلب بالفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يجاز خلاف لسان من بخلاف كلم
وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بالزوم الاسمية او لكراهة لزوم الاسمية في غير هذا الموضع
لورود والنصب هنا قوله بسبب عطف جملة ولو يكن ويل قوله على جملة فعلية حقيقة
او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا انقصرها فان اسم الفاعل مشبه بالفعل
في حكمه واستثنى سيبويه مما عن الجملة كفعل التعجب نحو احسن بزيد وعمرو وضربته
لكون فعل التعجب مجموده عن تصرفه لاحقه بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في
الحال محموده اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية ولا بعد
معمولها في عدم تقديم معمول لما يحت قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان
هو الاسم المجرد واما اذا كان الاسم مجرد او بعده نحو من زيدا ضربته كان حكمه
حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعده كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو
قال او مع الاستفهام لم يصح كما ذكره قدس سره قوله لا يكفي فيه تقدير الفعل
جواز

جواز اللفظ به والسر في ذلك على ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا
تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدته فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى
الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خارج قوله واداة الشرط كما ذهب اليه سيبويه
والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم من الشرطية في
لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن ان فلا تجزم الا اذا
ليس مختص لها على ضبط الوجوه بل فطن المفضول له قوله وحيث ودون حيثما فان حكمها
حكم اذا قوله وهي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال في
اذا زيد تلقه اذا لقيت زيدا تلقه ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المحذوف وفيه فوات
ذلك قوله وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر فما اتى بلفظ الخوف للفرق بين
تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه
واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار
بين كونه خبرا او صفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله
وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه
صفة وخبرا الا ان لم يراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه يتناول الممكنات
المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق
بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما هو مذهب
الشيخ الاشعري ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يختص بالموجود لا بالمخلوق

وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم
تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق
لنا بالقدر والشبهة في ان المخلوق اعم فيه المخلوق لنا يجب المفهوم اوجب الواقع
عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قوله ويستوي الامران في الاختيار
قوله فلما هي معارضة بقرب المعطوف عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة بالترجيح
لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول لما لم يكن احتمال فيه حذف العائد بل فيه باب
الاختصار على بعض التركيب عنها داعي على ان الخبر لا بد له من عائد اذا كان جملة
فترفع عن هذا الاحتمال وقد تبع سيبويه في ذلك لبس لا تتنسب بين جملة الاسمية الصغرى
فعلية الفعل المعطوف عليها او على خبرها قوله قلنا هذا باعتبار الزمخشري اذا جعل
الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو
في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف حكمه الكبرى مخصوصة باعتبار الزمخشري الذي هو النظر
قوله بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية قوله والا بالف ربه جوز
الخليل فيها تخفيفا قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا اشكال ان التحضيض
وكلمة الاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس
اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على الاصل كحروف التحضيض وبعضها
اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في النسبتين مع اولوية بالافعال
كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض ... ان

الشرطية

الشرطية فان المرفوع في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ قوله فانه دال
عليه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره
معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل ويجوز
نصب باعتبار اسناده ونسبه الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب
به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل بمعنى ويجب ان يكون المصدر
الغائب مثلا لا محل مخصوصا ليكون تقديره بل ذهب الذهاب به الاظهر ان يقال
يلابس زيد الذهاب به وفي هذا احتمال مطابقة الصفة للموصوف دون الخفى في حالات
فيه الا الصفة للموصوف فيها قوله نحو انجا وما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي فيه
عامله بشرط التفسير يقع من عامل لو وقع الاسم المشتغل به من المفعول الا ترى ان
احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفعول دون زيد اي ان زيدا ضربت
واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربته المفعول ان النفي في ان زيدا لم يقم
الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لا يتناقض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الا
اباه ان نضرب زيدا لم تضرب الا اباه ولا يخفى ان نسبة زيد الى ملابس واه به بيت
كتب به لا ذهب به لانه مسند اليه وزيدا مفعول قوله واجب بالابتداء كذا ذكره
المصنف وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا بالفاعل مقدر بدلالة الاستفهام وهو يوافق ما
ذكره هنا في شرح المفصل قوله وكذا خبرا ومبتدأ زيد قوله نحو قوله وكل صغير وكبير
مستطر البيت قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة

بلغ

زيد

قوله فالظاهر انه لا يمنع الفاء بحسب الظاهر وقوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل
فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله ونحو الزانية والزاني
الواو اما للعطف على كل شئ فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله
الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير مبتدا اي هذا لانه جملتان
تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شئ فعلوه وجملة قوله
الفاء بمعنى الشرط المفسرة لا التعليل خبر لقوله نحو الزانية اي بتقدير العايد وقوله
جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب فربط بمعنى الشرط
فيكون كما عطف ويجوز ان يكون السببية عند المبرد وقيل ظرف لغو العامل الظرف
المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف
للنسبة بين المبتدا والخبر بوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله ومثل هذا
الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها الغرض كما في قوله
تعالى واما النبيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية نوجيه جمع
اقوى منه هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه لكن فيه انه يلزم ان
يكون الانشاء خبرا قوله مبتدا محذوف المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم
الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب قوله ان شئت ذهبا بهما الشرعا دة لكي باربعة
شئ ادوا بالقرآن قوله وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول
بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتفسير لان اجلدوا الى بيان الحكم

منفض

منقض للوجوب الذي هو حكم قوله وجزء الجملة انه يجوز ان يقال ان ما بعد فاء التفسير
او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله واضمار النصب
يعني ان الشرطية اسمية لا قياس استثنائي يستثنى فيه نقيض التالي فيثبت نقيض
المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد او السببية سببية وانما حمله على ذلك انه لو لم يحمل عليه لكان
معناه ان اضمار النصب واقع على بعض التقادير كنه غير واقع اصلا فان الشرط في الجملتين
قوله لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه
ولهذا الا يذكر الا المحذر منه قوله وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير
به لكونه محذرا او محذرا عنه قوله اي اسم عمل فيه النصب اشار به الى ان اطلاق
المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قوله بتقدير اتق الانسب بالصناعة
ان يقال باتق بدون التقدير قوله تحذيرا مما بعده هو القسم الذي هو المحذر منه
اما ظاهرا او مقدرا والظاهر لا يجيئ الا مضافا الى المخاطب والمقدر لا يجيئ في الاغلب
الا مخاطبا وقد يجيئ متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدره ينحو لا حذف وغيره
يقدره نحو حذرا وابا والا ول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قوله او ذكر المحذر منه
هذا القسم يكون ظاهرا او مقدرا سواء كان الظاهر مضافا اول والمقدر متكلما
او مخاطبا او غائبا على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه
نظر اذ ذكر مصدر في عطف على قوله معمول بعده من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول
ايضا قوله اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من نوائح المفعول والذكر لبيانها وفي

بحث التحذير

منفصل

وفي بعض النسخ اوذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او هنا انفصالية اي ليست
اعرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل المذكور قبل قوله وما يليها جملة وانما جاز به
المخالفة او ان كانت اعرابية وافضا رقوس سول لا احتمال الاخير وهو كنت وكنت
الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله مفعول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعل معطوفا
على فعل مقدر يتبادر الى الفهم اعني حذرا او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول
ويجعل معطوفا على قوله تحذير بتقدير تحذيرا او يجعله مفعولا له للتحذير ويكفي على ان تقدير
اتق ودون غيره في الافعال للتحذير لا ان التقدير لعدم الموضع ولا فضل للتعويض في التحذير
لانه لو ذكر يحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله مفعول ويجعل الاضافة من باب قطعة
لا يقال العطف باو في الحدود انما يصح اذا كان ضم المعطوف والمعطوف عليه ليكون
استناده الى التقسيم لحدوده وليس الحصر بهنا فمتنا ولا تقسيما لانا نقول لما كان التقابل
بين المعطوفين باعتبار القيد معطوف عليه في الحقيقة فينبغي قوله مفعولا متناولا للتقسيم
قوله فلما نعم او فلما نقدم الى العامل والتقديم او ذكر المحذوف من نوعه وباستتار ضمير في
ذكر وجعل المحذوف بدل قوله مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال النحاة الاصل اتقك
لما لم يجمعوا بين ضمير الفاعل والمفعول لواحد جاز بالنفس مضافا الى الكاف فصار لوا
اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف
ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال وارى ان هذا التدبير
تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو منصوب باياك بتقدير المعطوف وجاز

ضمير

ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن
ان يخفى في اتق مع تضمين معنى التبعيد ويكون التقدير اتق بعد نفسك ولا يخفى ان في
تقدير اتق مع تضمين معنى التبعيد تأكيد ليبقى تقديره تقدير قوله لانه لا يقال اتقه زيدا من الاسد
لان معنى الاتقاء هو الحذر ولا يحذر من [illegible] قوله فالصواب الا ان يقال يمكن ان يقال المراد
تقدير اتق ونحوه قوله فان المعنى على تعيد نفسك مما يوقعك فيه فانما لانت نفسك المحذورة
فكيف يصح ان المعنى تقدير نفسك مما يوقعك في الاسد لانه يقال ان المحذور نفسك من نفسك والمحذور
منها ليس الا للاتقاء بها الشخص في عرف المحذر في الحقيقة هو الفرد وهي المحذور عنها بال ل
فاذا انظر الى الحال صحيح هذا المعنى قوله لان حذف حرف الجر كان ان الحرف [illegible] ظرفية
جعلتها لكونه مع المحذوف التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر قوله ولا يقول اياك الاسد اما قول الشاعر
~~فاياك اياك المراء [illegible]~~ فانه
فالمقدرة الشعراء لان اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراء منصوب بمثل اتركه او
احذر او ان المراء في تاويل ان يماري قوله فلم يثبت الا ان قال ابو علي في قوله نعم دال على لكن
الا ان الاول لتحمله قلته اي وقت قال المفعول فيه اي هذا المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه
او المفعول فيه هو كذا وهي فصل على الاخير وصدر استينافية على الاولين قوله ما فعل فيه
اي في شيء او في زمانه او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي
[illegible] قوله تغني الى قوله او مطابقة كان ان [illegible] بالمطابقة الدالة على المقصود

المفعول فيه

بالاضافة وبالنصب ما يقابلها فيندرج في المذكور مستعمل في المعنى لا انتزاعي ومالا يليها
معنى قوله اذا كان الفعل مقدرا او بمعناه قوله فلو اعتبر في التوقيف فيه المشبهة فيها مثل
الافعال من عودها فعل فيه ليس الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار فيه المشبهة ولو اريد
معناه الحقيقي لا تجري المشبهة لان هذا المعنى يجيء فيه او هو لا يتحقق اعتبار نسبة الفعل اليه
بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبار ما قوله ولا يخفى انه يفهم منه بقيه الاحتراز عن شيء
ولم يقصد به الاحتراز وعن نحو صب القيد الصريح قوله من زمان او مكان قد يجعل المصدر
حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل ومحل
الظرفية والظرف وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد
بالشمس النور او في مكان انتشارها اذا اريد بها الجرم قوله اشارة الى تسمية المفعول فيه
اسم ظرف لان قوله من زمان ليس فيه احتراز بناء على ان في محمولة على الظرفية
الحقيقية فليس كل جر وبني مفعول فيه قوله مبهما كان او محدودا المفهوم العموم على ان
المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والدهر و ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة
والشهر والسنة قوله وظرف المكان ان كان مبهما جعل الضمير راجعا الى المكان والاولى
ان يقول ان كانت دلالته اضافة الظرف الى المكان بيانية لم يحتج الى الواقعة
خبر الاعاية لان عايد صفتين عايد بمعنى قوله وفسر المبهم بالجهات بهذا التفسير المتعارف
واما تفسيره بغير معين فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة
وفيه ان خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه

وبه

او بانه نكرة حقيقة على ما قال الفاضل الرضي في الامالي من ان الجهات الست لا تتعرف
بالاضافة كما لا تتعرف مثل بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسرهما به المعين من الزمان
وبه فصل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء اولهن كل مبهم عندهم
جانب الى ان جانب ما في معناه من جهة ووجه وكنف وذرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب
عمرو بل يقال في جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان
الجهات الست لم تنسخ والميل منصوبة قوله حمل عليه ينبغي ان يذكر ان الجهات الست
ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات الست ما يشبهها
لها في الانتقال فان حقيقته انه اسم شيخ مثلا لا يختص بموضع دون موضع بل يتحول ابتداء
وانتهاء كتحول الخلف قدام واليمين شمالا قوله ولفظ مكان بشرط ان يكون في جاهله
معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله
ميم زائدة وان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على كون
الحدث وما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا
ينتصب الا بما ينتصب المكان المختص وما بعده دخلت وكذا سكنت ونزلت قوله ولا اشكال ان
معنى الدخول لا يتم فيكون في صلته كما ان عن صلة لضده الذي هو خرج وقد استدل
الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان و دخولها في المكان
ويكون الدخول فعولا والفعول من مصادر اللازمة غالبا ويكون ضده خرج وهو
لازم لا يخفى ان الذكر يدل على نفي التعدي بلا واسطة قوله والتفصيل نبه على ما ذكر

شهره

[illegible]

رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه نحو اليوم الجمعة سرت فيه واما يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس بنحو بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو ساد ويوم الجمعة سرت فيه اي مع وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قوله ما فعل لاجله فعل الا ان يراد بذكره معه انه لا يقال بخروج المفعول له بجر ونحو جئتك للسمن لان العامل في مجرده هو كجار لا الفعل لان التضعيف ان العامل في المجرور هو الفعل وان المنصوب بمحل وكجار بمنزلة الهمزة والتضعيف فان التأديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه مع انه مما يجب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التأديب بمعنى التأديب قال الشيخ الرضي العلة العاقلة التأديب وانما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قوله وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وما رأيته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام مما زعمه للزجاج وظني اجلدده ويحتمل ان يقال فيه تعريضا عليه وتنبيه على عدم نفعه والاكتفاء بنظائره الامام قوله والقايل في القول يكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف ما لقول الزجاج قوله خلاف للزجاج دخل في المجرى فانه عنده حال فيلزم التنكير فانه عنده احد مصدرها اي من كونه مفعول عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا فان معناه اوتيت بالضرب تأديبا قوله وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فان القعود مما يعبر بالذات للجبن فانه متقدم على القعود بحسب التحقيق فيكون يصلح ان يكون مصدرا مقام اللفظ فعل الله الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب

كما

كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في وكل هذا التكلف ما قوله او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاج ورد بعضهم ايضا بان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب ايضا وذلك لان التأديب ليس بمفعول مطلق فكذا ما تأديب الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى ان الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله اي الحرف عاطفة على عامل قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين رضي الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة وهو الله ولا يجوز ان يكون حالا لاستزاد عطف حال الفاعل وهي الاستيجاب حال وهي المستحق في قوله وما رتنا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان بقوله تعالى في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على اتحاد الفاعل لا اشتراطا ولم ما يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرد التعريف قوله او يكون زمان وجوده احدهما بان يكون احدهما في الحدث او بالعكس او بغيره كذلك قوله لانه بهذا الشرط يدل المصدر

انما اشترط ذلك لان عمل الافعال كلها ما يجيء فاجتمعت للشرايط المصححة للعمل على اللازم
المقدرة قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قايما
مقام الفاعل وخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا عن
الفاعل من غير تخصيص قوله وقد حصل بين الشيخ والقزواني قال قدس سره في تفسير
بر حسن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان
عمروا في قولك ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه ونستقض ما قاله
بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول او المعنى يكفيك قوله نحو استوى الماء
والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العلو اي الماء والخشبة جعلت الخشبة
ارفع منه الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد
بمصاحبة معمول الفعل الخ فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب الاخفش ويجوز بغيره
استعمالا بقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير
معناه المجازي شامل للسير والجريان قوله او ما كان هو احد المستعمل لاكتفاء بوحده لزما ن
قوله كلو تركت الناقة وفصيلها لرضعها قال قدس سره في الحاشية فصيل بچه شتر از
شير باز كرده وضع الصبي شير خوار كودك قوله اعلم ان مذهب الجمهور ... قال
عبد القاهر هو منصوب بتقدير الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة
ولو نصب بعينه مع مطلوب لنصب في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب
نصب الظرف لانها واقعة موقع مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطي المنصوب الذي بعدها

قوله

قوله واصلها واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا
ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على
عامله اذا تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تاخر عن المعطوف عليه
قوله فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة على اجتماع قوله اي جزء جملة كان ثابتة قبل قوله
لفظا تميزا وحالا ويحتمل ان يكون ثابتة والاول اولى تامل تعرف قوله لوجوب العطف
انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما العدول عنه نصا على المراد
من المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب
في العطف الذي هو الاصل اظهر ان خاف عمروا في المثال المذكور ليس بمفعول معه وكلامنا
فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب بغير ح قلنا كان الكلام ههنا لا لخصوصيته والا لم يتعلق بوجه لكن
تعين العطف قوله فان العطف فيه ممتنع فمذهب الجمهور ان العطف في الصورة المذكورة
قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار قوله حيث لا يحمل على محل الفاعل المعنوي بل جاف
قال الشيخ الرضي الاضافة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا اجوز التقدم النصب
مع اجتماع العطف قال والاولى ان يقال ان النص على المصاحبة وجب النصب الا فلا
العطف على ضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزون في السعة والبصريون للضرورة
واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي
يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لما تكرر لوروده
في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكينا عنهم

الفعل المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف النداء الطالبان للفعل
وفي الاخيرين ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشيئان الذي بمعنى المعنى المصدر يعني النفي
والتشبيه فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوى لما فيه الامرين بخلاف نحو هذا لك
واياك ونحوما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف النداء بالاستفهام
في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة
في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخرين وبين الاخرين **قوله** لان المعنى
ما تصنع وما جاءك فتعلق عامله بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله
وانما حكي ونحوه لان قولك مثل يالزيد وعمرو وضع محذوف تقديره قال مثل يالزيد وعمرو
اي كالمعنوي مع جواز العطف مثل يالزيد وعمرو وقف عليه حال المثال في الاخرين -
ذلك تعقبه تحقيقه لكم فتلك القضايا متحققة لكم فتلك القضايا متحققة لاحكام محمل حكمنا
بمعنوية العامل في تلك الامثلة **قوله** الحال من حال الشئ بحول اي انقلب وانما سمي بذلك لغيرهم
بها لانه لا يخلو عن انتقال به غالبا **قوله** ما يبين هيئة الفاعل المنسوبة في الاصل الحالية لطائر
للتشبيه للشئ كذا في المكتوب والمراد بهنا الحالية وهي اعم من ان يكون يجب تحققها وهي
الحال المحققة او يجب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تع فادخلوها خالدين اي
مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تع وبشرناه باسحاق نبيا اي
مقدرين نبوته وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار
حال متعلقها نحو قوله المتقدم جاء زيد ابوه قائم لكن هو النقص بنحو كلمة زيد قائم

ذنب

ونسبها صاحب المفصل في دقوله قال في بعض حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة
لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الاتيان وقد اشتهر في كلامهم التعبير عن الملزوم
باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وفيه بعد لان قيام زيد ليس هيئة لوقت
زيد الاتيان بل وقت زمان الاتيان لما كان هنا بيانا عبارة عن فاعل الاتيان
وعن مفعول لم يلائم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا بد عليه
دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة
ولكل منهما حد لاختلاف ما بينهما فحد المنتقلة جزء الكلام يتقيد بوقت حصوله
مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول او بما يجري مجراهما
وبقولنا جزء الكلام يخرج الجملة الثانية في اركب زيدا وركب مع ركوبه على انه لم
يجعلها حالا وحدها نحو كونه اسم غير حدث يخرج نعت المضمون جملة وقولنا غير حدث
احتراز عن نحو جيء رجوعا **قوله** اي من حيث هو فاعل او مفعول في لانه
الحال على ان مدلولها هيئة للفعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحو
قائل نعم انها تدل على هيئة للفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما **قوله** لا
لجميع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا
والجمع راكبين واذا اختلفا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز
وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى
جعل كل واحد منهما جنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل

حال المفعول يجنب وتأخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ

الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان تترتب عند عدم ترتيب صاحبها قوله

لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او ضمير لكان المقدر كما اشار

اليه في الشرح قوله اى لفظيا بان يكون يشترك الى التفصيل العامل قوله فكان الفاعل

او المفعول فان تعلق فعل شخص بمفهوم بين علاقة اى ههنا ذاتا قوله فكان الحال

عن المضاف اليه لان الداخل في الذات في حكم الذات قوله ولو فوى الخ هذا موافق لما

قال بعضهم لا جواز الحال عن المفعول دون المقصد رجلا نائما ويل والجمهور جوزوا

الحال عنهما لتا ولها بالفاعل والمفعول ولا يخفى انه لو فرق كذلك لزم جواز الحال

عن المفعول فيه قوله وفي زيد في الدار قائما اللفظي الملفوظ حكى هذا التوجيه لكن

المحقق جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ونبه عليه اى فاعل الظرف فاعل لفظي

لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة

المعنى كان في حكم المفهوم من المعنوي ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو

مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل

الحال وصاحبها وهو لا يجوز عند الاكثر بناء على انه لا يصير فاعلا معنويا على التقدير

المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا في ذاك

لا تنبيه عليه فان المتنبه عليه حقيقة هو زيد مع تعلقه بالاسم والفعل قوله عاملها

الى فصل العامل ههنا التحقق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكن الحكم شائع

مقدم

تقدم الحال على العامل المعنوي وجوز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع

به فكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقدم والا لكان المناسب ان تذكر ما هو لفظية

او معنوية كل التفصيل قوله وهو من تركيب اى من وضعه قوله كالاشارة دون الاستفهام

والنفي وان وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمني والترجي

قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا عاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو

الخبر فهو العامل فيه بحيث لا بك اذا قلت ليت ابني مقيم راجع وجعلت مقيما قيدا للخبر

لكان المعنى ليت ابني راجع وهو مقيم وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابني وان

كان مقيما راجعا قوله وكأنه اسم صائل وزيد كعمرو وكاتب وزيد اسد صائلا بحذف

اداة التشبيه قوله لان النكرة قبل ولان الحال جواب لكيف والسؤال انما في المعلوم.

وقيل ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون مجهولا والحق ان المعلوم باعتبار

يجوز ان يكون مجهولا باعتبار قوله بنكرة موصوفة لو قيل بمخصوصة بدل موصوفة به

ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن قوله استغرقها وعمومها بنفسها او بوقوعها

في حيز نهي او نفي او بمعناه قوله ان جعلت امرا حالا اشار به الى انه ليس نصا في ان

يجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اى امرا

من امر واحد او عن ضمير مفعول لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس بحالا نصا

في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف

قوله او مستغرق في حيز الاستفهام لانها اشبه النكرة او واقعة في حيز النفي في كونها غير

موجب قوله او بعد الانتفاء النفي لم يغير قدس سره في تعبير هذه النكرة عبارة المصنف
حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الا النكرة موصوفة او مقيدة بفناء المعرف لا مستويا
او في حيز الاستفهام او بعد الانتفاء للنفي او متقدما عليه الحال انتهى قال الشارح في قوله
بعد النفي لا يمكن التخلص عنه الا ان يقال يتقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله
متقدما عليه تنازعا في قول الحال ينبغي ان فاعل الظرف ح هو ضمير الحال او نفسها على
المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى ان لا بد من اعتبار عايد ليصح وقوع الظرفية صفة
لقوله نكرة والتقديم بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان شاملا على
النفي لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال
فيطول الكلام فلعله قال ذلك ردا لا اختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال
لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال
هذا انما حسن التنكير هنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال
صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله اذا تقدما عليها
الحال انما حسن التنكير ح لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة قوله ويجعل قوله د
صاحبها ح يكون حالا بالظرف للنسبة بين المبتدا والخبر او لمعنى فعل مستفاد من فحوى
معرفة اي بمعرفة حال قوله ولم يذوقوا قال قدس سره في الحاشية الذوق المنع
قوله ولم يشفق على نفسه الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنقض
بالحركة والكسر الجهة المفتوحة من نقض الرجل نقضا اي لم ينتهم [illegible] انتهى

في الصراح

في الصراح نقض براه تمام نارسيدن وشبه ابشه [illegible] قوله والا ان جمع لثلاثين ضرورة
قوله ثم بره من العطف قال قدس سره في الحاشية العطف ما حول الحوض والبئر
من مبارك الابل والبرك الجماعة يعني جاي نشستن شتر [illegible] قوله ومررت به وحده قال
قدس سره في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد
وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتركيب والاضافة الى المضمر
ولازم النصب لا مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله ايحاد ثم حذفت لقيام
المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة قوله مثل فعلت جهدك بصيغة الخطاب
قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال
الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله مثنى اي كل واحد منها او نوعها
قوله وثاو بلنا على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهر ان كانت معرفة
كان تنوينها ايضا كذلك وثاو بلها ان يكون في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا
ساترا لكثرتهم وجه الارض ونحو ادخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو جاء
الرجل نفسهم وكذا ابعثهم الى خمستهم فان هذه الاسماء التي بمعناه او اضيفت الى ضميرها
تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي جميعا وفي الحجاز [illegible] تاكيد
لما قبلها في تميم قوله انها مصادر الافعال او المصادر الصفات اي [illegible] ف
نظيره [illegible] في الحال الاول واجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله [illegible]
موضع [illegible] ان اللام للعهد الذهني او زائدة قوله فان كان صاحبها نكرة

والحال وهو واه لو كان جرى وجب الواو لا التقديم قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو
جاءني رجل وزيد راكبين قوله ليتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او المفعول
وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيصه اخر اللهم الا ان يعتبر الحال
حكم اخر فلا يجري التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم اخر قوله ولئلا يلتبس بالصفة
فان قيل الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصصة لعدم
تحقق الالتباس قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها
عليه جائز الا لمانع كتصدرها بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف او لعدم تصرف في
الافعال كفعل التعجب او لكون عاملها مجرد في المصدر او لام الموصول او من سائر
الموصولات نحو الذي راكبا جاء قوله فيما معناه في زيد قائما كعمرو فاعلم ان الدال
على حالين فصاعدا قد يدل على حالين مثنيين نحو ضارب زيد عمرا وضاربا زيد
وعمرو وزيد اضرب وقد غير منتبهين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك
بين المشبه والمشبه لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف
الحالين بوجه كالمكان او الزمان او المتعلق او الحال او غير ذلك واذا اختلفا
بالام ديها لم تميزا بالعبارة حتى يلي كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق
صاحبها لكن الحدث المخرج به وان لزم التقديم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع
الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة احسن
يوم السبت وهذا بسر اطيب منه رطبا قوله فعلى هذا معنى الكلام زيد يكون في شرك
بخلاف

بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كما ان حالا عن خبرا يتقدم على المعمول
الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضا بتقدير مبتدا قوله واما اذا جعلته داخلا الى
مذهب المصنف في شرحه كما فيه الاشارة اليه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو
الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرف
او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقدم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي
قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرف او شبهه على العامل المعنوي
اذا كان ظرفا او شبهه من ذلك القبيل البر الكر منه بستين قوله حال
والعامل بستين ولا على المجرور والمفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا
كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليها الا في صورة
واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل قوله سواء
كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه وجاز
قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يعجبك ماشيا يد زيد وتقبيح
ضعيفا عند ابراهيم قوله لان الحال تابع الخ قيل لا بد وعليه نحو راكبا جاء زيد لان
الفاعل من حيث انه مسند اليه مقدم قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس
بالمبتدا قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور وعدم تسمع لفظي
بتقديمها فلو جاز لوقع قوله بجعل كافة حالا من الكاف والمعنى ما ارسلناك الا كافة
للناس عما يحتمل عليه نحو بهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كان ارسل فان كان ما بعد الكل
ان

او الحكيف يصح لهم فقلنا الحصر اضافي لا حقيقي اي ارسلناك الا جامعا للناس لانه صلى
الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف
في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون
من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله والتاء للمبالغة كالكافية والسافية وكثير
منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفاعل وفعول ومفعال قوله اي ارسالة
كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة
قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كما طبت لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به
الشيخ الرضي ولا يخفى ان الحنابلة ورده بهذا الحجة قوله سواء كان الحال مشتقا او جامدا
قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي الاسم
جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو
حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاءني زيد رجلا بهيا ومنها
ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او مسيحا ومنها الحال في نحو بعت
الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزائه
ملخر قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء اما مع واو العطف
او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم قوله وهو ما يتبين فيه الظاهر ان يقال ما
يتبين فيه نوع عنوانه قال في العزاح بسر عبوره خرما اول ما يبدو من النخل طلع
ثم خلال ثم بلح بالحركة ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله وهو ما فيه حلاوة وعجيته

ولا حاجة

ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر اي المنسوب الى البسر هذا اشارة الى النخل لان البسر
هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتاويلها
بالنضيج وغير النضيج المدرك وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد قدم تفصيل ذلك
في ذي الحال قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقوم الجملة الحالية مقام مفرد فيه
الجزء الاول منها اعرابه الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وقالوا في نحو بعت يدا
بيد اي ذو يد بذي يد اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة
بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونان فنصب بهما الجزء الاول لعلهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يجر
به على الاصل نحو بعت الشاء شاة ودرهم قوله لان الحال بمنزلة
الخبر ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من
الانشائي وقوع مضمونه قوله وهو الضمير والواو لما كانت الجملة الحالية تفيد افادة
الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل
لهما ادنى انفصال وذلك لوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل
الا وهو فقير قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها للجحود والنفي على الصحيح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند
ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانها تدل على الربط في اول الا
الامر قوله في الاصل للجميع مع انه بنفسه فهي ... الى النظر الى انه قوله والمضارع

المثبت بالضمير قد يسمع بالواو وفوان نحو قمت وان ساغ بمثبة الهمزة ولانه خبر فيه المحذوف
ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وان ونحوها
قوله المشتمل على المضارع المنفي وان يلم خلافا للاندلسي فانه قال لابد فيه من الواو
وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي واذا انتفى المضارع بلفظة ما لم يدخله الواو واذا
انتفى المضارع بلا لزم الضمير والاغلب تجرده عن الواو قوله لبدل الخ هذا التحقيق ذكره
السيد الشريف والقوم ههنا كلام بعيد عن التحقيق فحري ان لا يذكره قوله ويجوز حذف
العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين كالحال ازدياد ثمن او غيره نحو
بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم
ذهب الثمن زايدا آخذا في الازدياد وتقول في غير الثمن قراءة كل يوم جزء من القرآن فصاعدا
او ثم زايدا اي فذهب القراءة كل يوم في الزيادة والصعود قوله وهي اي الحال المؤكدة
التي هي ما لا تزيد بمضمون الخبر وتأكيده واما المنتقلة التي على مضمونه على سبيل نبيح الحلو قوله
ومستغنية قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان
الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قوله
اي اتحققه ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت
الاب في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى احققه عطوفا فهو مفعول ثاني
لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة
فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك لتضمن يتولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان
العامل

العامل فيها معنوي وبهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى
اثبت معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق فنقول معناه ان التحقيق والاثبات
والاحقق بمعنى هو التحقيق ولا بين المعنى اللغوي بهما اذ لا ان يبين ان
متعلق التحقيق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث
انه اب لا ذاته اولا معنى لتحقيقه واثباته فقال اي تحققت ابوتك ان قوله اي يشترط وجوب
حذف عاملها اي يشترط في وجوب حذف عاملها انما قدرته بهذه الامور الثلثة لان
المحققين ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة بجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بما يجيء الاسمية بأول ايناه بالجملة
بالمصادفة فيجعل قوله ثم مفسدين بمعنى الاف وكثيرا ما يجيء صفة الصفة تمام الحفظ
قوله التمييز يقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قبل قد يقال بفتحها لان المتكلم
تميز من بين الاجناس بدفع الابهام قوله ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال
انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة فتعاض لتعيين واحد منها بالذكر
والاصل فيه التنكير لان التعريف زايد على الغرض فحذف واجاز الكوفيون تعريفه باللام او
الاضافة نحو غبن زيد رأيه وبطن وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رأيه
بمعنى غبن في رأيه وان الم بطنه متضمن فيه ما قبله وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب
فانتصب بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد ومعنى المعنى موضوع من جهته

قوله التمييز

انه موضوع لفعل الموضح مستعمل للموضح النوعي مجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن
اذا اريد بها المعنى الحقيقة وهي العدد والكيل والوزن لا يستدعي تمييزا وانما يستدعيه اذا اريد
بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وفيها مجاز قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل ونوقش
لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل على الثابت المطلق ويمكن ان يوجه ايضا
بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطارى والمراد
هنا هو الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيها
بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص خصوصه مجاز قوله وكذا يتبع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد
لا يقال فح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشتمل قد خرجت لانا نقول يجوز ان
يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرابين الاخر المعتبة كما يراه من لم يشترك قوله والابهام
في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصلح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا
منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن هذا الا حال عنه كما
الحال في رجلا في هذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ان ذاته مبهم من اسم الاشارة كما في
رب رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه من حيث ذاته فيه انه اذ ذات الرجل بالمعنى الذي
هو الصيحة ولا ابهام فيها انما الابهام في ما يوصف بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره
قوله او من حيث وصف هذا بالحقيقة راجع الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى
الموزون قوله في قولك طاب زيد منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة فيها

مضاف

مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا او علما وابا
غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فنقول في كفى بزيد رجلا وشهيدا كفى
شيئ زيد بناء على ان يكون زيد بدلا من شيئ او عطف بيان له قال السيد المحقق الشريف
قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف الى الكل اذا قلت كفى زيد
كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا ا رجولية او شهادة واذا قلت رجلا
او شهيدا كان بمعنى كفى رجولية او شهادة قوله يرفع عن مفرد او جملة مقدرة
كما نسب في الى الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في قوله يفيد ان ما بعدها مصدر
وسبب كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز صادر عن مفرد اي مفرده
لابهامه بسببه او عن نسبة في جملة اي النسبة بسببه لانك نسبت شيئا الى شيئ
في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة اذن سبب كذلك
التمييز لان سبب لاعتبار ما بسببه على التمييز وكذا يعني قوله بعد ان كان اسما
يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب
زيد نفسا لانك لولا انك اسندت طاب اليه لم ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ
هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا يتبع معنا
قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز
بتشبيهه بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن
في هذا الموضع بمعنى بعد كما في قوله تع طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو فائقة

بالشئ وقوله اى مقياس شئ هو موضوع كذلك كالعدد والرطل او مقياس شئ غير مشهود
ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملء الارض ذهبا والمثل فقدر ما يملأ به الشئ وقوله غيره
مثل زيد رجلا وانما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثل بالقضية وكذلك
رجلا وبحسبك رجلا قوله ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من تثنية المن بالتشديد
قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله والنون سواء
كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لان نون الجمع نحو حسنون وجبها لان التمييز
فيه يكون من ذاته مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اثنين
بدون عاطف وان اضيف مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المعروف قوله فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين
احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وبالله فجعه
ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد
الله بهذا مثلا والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي
الراقود خلا راقود نوعي زدبيان وضم فارسيته دكره وقال في الاساس
الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله فيتعرض الى قوله
غير الفصلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في
العدد مثل تمييز عشرين نحو وسواء كان جنسا او لا وسواء فصحت الانواع اذا قال
الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع تجرد التمييز عن التاء كعشرين تمرا والتمر نخصصه

الانواع

الانواع وجب كونه مع التاء قوله وهو ما يشتمل اجزاء اى يشتمل اجزاءه في الاسم
الكل اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الاب والجنس مع انه ليس له اجزاء
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان جوابه فرس سرج مبني على التفرق والا فالظاهر
ان الجلب بفتح اللام او كسرها ليس من جنس الذي نحن فيه فان الجلب
ههنا ما هو هيئة وعين الشاء كالجلوس ولو قصد لقصد افراد الجلوس منه لم يصح افتنه
والجمع قوله ومعنى عدل ثوب من عدل نسك بارزه ما تنتهز قوله وتمييزان وجه التمييز انما ل
فاختصه لم يعرف قوله بنون الجمع اى شبه نون الجمع قوله لانه يصلح مثلا عندا اضافة
عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان
يكون علما بل الظاهر انه علم قال الشارح ليس الا على التقدير ان لا يكون علما
قوله ومن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه
احد ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد وهو يتعين عنه
التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز
نحو نطفت ذهب قوله والقصد بغير المقدار عن طلب التمييز واذا قصر عن طلب الصحيح
الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو
طالب للتمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في
الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستترا الى رفع الابهام
الطرفي الاسم يجب احتمال الطرف ورفع ابهامها التي مستترا لرفع الابهام

للنسم

الظرف صحيح فحواه عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق
باعتبار ان هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق الاخرى
ان نعم رجلا فقد رجع في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره
او المقصود جعل الشيخ الرضي داخلا في نسبة الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في
اضافة لكن المصنف لم يجعل من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بنسبة الجملة
ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة دون الاضافة كذلك قوله نحو حسب
زيد اي يكفيك زيد قوله نحو حال طاب زيد ابا اي كانه قيل بفعل وشبه فعل تفاريعا
في نفسا وابا وكذا في ما عطف اعني ابوة الخ قوله والدر في الاصل اللبن قال الشيخ الرضي
الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو
هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان
الله تعالى منشأ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه
اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ثم ان كان اسما يصح ان يقول والا فهو لمتعلقه
في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا
فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره
بتخصيصه بقوم ما يكون التمييز لم يكن نصا في ما انتصب عنه وكذا قيل بقوم الشرطية
الثانية ليس منتقضا بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح
ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب من حيث انه نفس صح

صح ان يكون لمتعلقه بان يكون طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به ونحن
هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان النفس تجيء بمعان فانه يجيء
والقوة المحركة والقوة الحيوانية والنفس لكل بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير
صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت
يكفي زيد رجلا لم يجز هذا الجواب فيه الا بتمحل الا ان يقال انه خارج عن هذه الكلية الحكم لانه
في حكم الصفة او يعني به هنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان ما هو
النقض لو كانت هذه الامثال لكان الجواب ذلك ولو كان من الامثال الاول قلنا لو اريد بالنفس
القوة المحركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح
ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص
مع جميع صفاتها قلنا فح كان حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحيته للتمييز
فالمراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هو اذ لا يخفى صحة
هنا كما اشار اليه الفاضل الهندي ذكر او بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة
اضافة النفس الى زيد ولبعض الافاضل رحمه الله جواب اخر وهو تقدير معطوف في مقدم
الشرطية الاولى التقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان
يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم التكرار والثاني ان تقديم قوله
بتقييده بتقدم يكون قبل جعله تمييزا او تقييد الثاني بكونه بعد جعله تمييزا او بانهما عدم صحة الشرطية
الثانية لان ... الشرطية الثانية نقيض لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب

بانتفاء احدهما بعينه او بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان مما انتصب عنه فقط
كان للمتعلق واذا لم يكن منهما كان للمتعلق وبه فتح الاخير بان هذا الشق غير واقع
والاول يتقدم معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو للمتعلق اولا ولا يخفى
سماجة هذا الجواب قوله والمراد بجعله الاطلاق عليه جعل الشيخ الرضي الموصفات
الشئ كالعلم من قبيل ما يصح جعلها مما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام
عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشئ المنسوب الى زيد مغايرا لزيد بالذات
وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو شئ منسوب الى زيد كما ذكرناه قوله لو لم
يصح نحو وهي نفسه نسخ ذكره ما بعده ما هنا كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال
الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم حسن اهم ذا نابا ان نشرا
مبتداء لفظا فاعل معنى مخبر عن النسبة بعد برا اى كائن مبتداء لفظا بمعنى كائن لفظ
مبتداء وكائن معناه فاعل ومثله كثير في كلامهم قوله [illegible] اعني التمييز في قسمه الاول
مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان انتصب عنه وصف [illegible] ال الشيخ الرضي
وقال في المفصل يقال دره من فارس ولا يقال عندي عشرين من درهم والفرق
ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه تخلصه للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى
فاعلا ولفوات الغرض من تمييزه وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان
بمن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله نعم فغشيهم من اليم ما غشيهم
جعله لازما بنفسه لانه مطاوع له فكان التمييز بالنصب ومنخفض بالفتح وكذا الحال في الكلم

لان

لانه مطاوع فعل متعد وكذا الفعل قوله نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان
التفجير متنوع الى عذب وملح وغيره وكذلك الى ماء وقار وغيره كذلك قوله لان المتكلم لما
قصد تقريب ه الى ان الظالم غير مراد قوله وذلك بعينه مثل قولك ربحت زيد تجارة
فغير ربحت تجارة زيد كقوله نعم وما ربحت تجارتهم قوله خلافا للمازني اساه المبرد
وتمنيه الاخفش نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقراء لا قياس قوله
قول الشاعر وهو من جيد الشعر قوله انهم ذلك قبيل الرواية الصحيحة وما كان نفسا
قبل تمسك قوله بالفراق في بعض الروايات بالفراق قوله وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون
خطيبا جعله كونه يعني الخطيب مقدر قبل نفسا قوله غير قادح في التمسك اوبناء تمسكهم
على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم قوله المستثنى الاستثناء من الشئ وهو الصرف
وانما سمي هذا القسم منصوبا بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكم
اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع و
فوج المؤمنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات
الى النور قوله كافيه في تعريفه وفي حكم عليه ايضا ولو نوقش ان ما غير كافية في
الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره وهذا هو التحقيق
لكن لحصه قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ما هيتهما مختلفان
فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفين الماهية في تعريف
واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين ماهيتين مختلفتين قابل

لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا القول
ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه
على المطلق من المنصوبات ونفى الى القسمين ورجع الضمير في قوله الاتي وهو منصوب
اليه فيحتاج في دفعه الى التكلف بعموم مجازا واجراء حال المدلول على الدال فالاستخدام
بجعل الضمير في الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز
فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز
فيه لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصه لا بعد معرفة خصوصه قوله فالمتصل الخ للتقسيم
قوله هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو
ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون
مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك
لو قلت له علي عشرة دنانير الا دانقا كان الدانق داخلا في الدنانير وعلى الاول يلزم التناقض
انما يلزم لو تعلقت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه
المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة لان المنسوب اليه قطعا منهم
زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض
الاستثناء كما خلا وما عدا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكون متأخرين عنها
نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض
وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على اجمالي

ان

112

ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل والايجاب بالقياس الى البعض والسلب
بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الايجاب والسلب بعد تمام الكلام فاذا قلت
الا زيدا منفصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى الباقي و
ليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة وما يكون في المنقطع بعد
تشريك ما لم يكن هناك اخراج قوله من متعدد اي ذو عدد وكثرة قوله حال غير الصفة
بيان للواقع لشمل نحو هل قوله واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناه مطلقا
حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر
اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة بمعنى الا في عدم
الاستقلال لم يلزم واندفع ايضا ما قلنا على ما قال الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء
قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم الخ قيل لا ولكن يستدعيان اخراجا ولهذا يستعمل
في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو ولكن زيد قوله
اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير بعد وبيد قوله اي ليس الخ الموجب
والمثبت اصطلاحا فاذكره وغير الموجب انما وجب نصبه وغير المثبت اصطلاحا ما
يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير الموجب انما وجب نصبه اذا كان بعد
الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم تشبثه لايجاب
في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير
اصل العامل بتركه النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في التفريغ و

ولا

في الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما في الاول فلان نفي تكرير العامل ليس الا اعتبار حال
العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا اجاز جاء زيد لا عمرو في العطف
مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس بطرح بالكلية حتى يلغيه
حقيقة وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه . وقوله يجوز ان الكلام الموجب تاما الكلام
التام في باب الاستثناء ما في حكمه ما فسره بقوله ان يكون الخ والكلام الناقص
اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل المعترض اراد
بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الاتي قوله والعامل في نصب المستثنى
قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا
قال لانه لولا لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللعربية ان يقولوا
في الاخوة معنى فعليا وهولا نسب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى
الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قوله او بعده ما عطف على قوله بعد الا بهذا يوهم الظاهر
انسياق الفهم لكن يتجه ان انحصاره مشروطا بكونه بعد الا وقد لا يتم فهو مفهوم
من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعل معطوفين على قوله
في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر اخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب
ايضا الخ فذهب سيبويه الى ان المنقطع بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى
ان ما بعد الا مقدرة سواء كان مفردا متصلا او منقطعا والا في المنقطع بان لم
يكن حرف عطف كلكن العاطفة في وقوع مفرد بعدها والمتاخرون لما راوها بمعنى

لكن

لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسم وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني
القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم
يونس لما امنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى
ليس للاستدراك والاولى ان يجعل بمعنى الاستدراك لانه لرفع توهم المخاطب دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها قوله في الاكثر فتعلقه بمنصوب ملحوظ بطريق الاستيحاب او خبر مبتدا محذوف
قوله واما بنو تميم الخ في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع بناء
على جعله من جنسه فعلا على سبيل التغليب قال السراج المنقطع عند بني تميم كالمتصل
لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فعنيتها ما فيها احد والا ما ينبعه الا حمار وانما
لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس الست بقد يجب لفظا هو قوله اسم يشبع فقة
منفرد والكان اهو غير منفرد نحو جاءني زيد الا عمرو قوله لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى ما
معصوم كما فيه بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من
قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير
الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا
مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما
من الماء بقاله لا يعصمك اليوم لعصمهم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو
مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة فحزن التي هي امر الباب لا غير مفصول

للاستثناء وما عداه ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة
الظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وبعد ذلك استعملت في الاستثناء بطريق من
المناسبة قوله او ان اسم الفاعل منه لدلالته الفعل على صاحب قوله او الى بعض نطلق
كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما
لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق يحتمل للابعاض
لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلوب بل العبارة عليها فيل قد
يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى والتقدير جاءني القوم عدا
الخ او قيل عدا اي كذا فمعناه انتفى عن كذا فاذا قلت جاء القوم عدا بعضهم
زيدا كان معناه انتفى المجي عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه
انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس جائيا او لا بعضا منهم واذا قيل خلا
كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيد كان معناه انتفى المجي من زيد
او انتفى الجائي او البعض من زيد اي سلب منه قوله لا يكون مثل لا يستعمل في
موضعه غيره مثل ما كان وكم يكن قوله هو ضمير راجع الى اسم الفاعل الى حال ما
الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل
زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد قوله فيما بعد الا حال من الضمير المجرور وقيل بدل منه وذلك.
الشرح او الى فان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدل المكان المجرور في معنى
في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد

الا

الا فتعلق بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان في هذه النسخة احسن
لتقييد كل من الفعلين كما هو كما سبب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على بعض
النسخ اولى متعلق بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل
من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى
هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط اختيار الرفع قوله لم يشترط لكن لا
بد من اشتراط ان لا يكون مؤخرا عن المستثنى منه او لو كان مؤخرا عنه نحو
ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون
رد الكلام نقض الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال اقام
القوم الا زيدا فان النصب هنا ادى ليطابق الجواب السؤال قوله على البدلية
اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان
الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه
قوله الا بالحال اي بنوع تحمل قوله ويعرب على حسب العوامل اعترض عليه بان
المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت
الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى له
لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب
عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه وبيان لزيد جرا
لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة على المستثنى منه

وعامل نصب بهو بوسط تتكك الباء وهو العامل فى النصب الحمل للمستثنى منه

قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضى انما اعرب جمع باعراب المستثنى منه

بالتنصيب المنصوب لان البه هو المجموع المركب من المستثنى منه وانما اعرب المستثنى منه بما

بتنصيب المنصوب لانه جزء الاول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب النصب

بعنى فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى منه فى حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من

الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله لبعيد فائدة صحيحة فيان النحوى يبين دلالة

الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح اولم يصح الا ترى صحوا زجاء كل احد الا زيدا فينبغى

اى يجوز جاء الا احد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى ولان الكلام على العموم وهى

تحقق فى غير الموجب غير متحقق فى الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على

ارادة العام وذلك لانه يقتضى منقطوه اولما لم قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معا

فتعين الحمل واما الثانى فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عموم قد يخفى

قرينة على عدم ارادة فعورضت بذلك فلم يتعين الحمل نعم استغراق يخفى وصحيح نفى قرينة

العام بل معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو الاستثناء من مفهوم الكلام اى

لا يعرب على حسب العوامل وقت من الاوقات اى وقت استقامة المعنى فانه حينئذ يجرى

الحمل قوله معنى ما زال نفى الانتفاء الظاهر ان يقال نفيه اثباتا لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال

ان نفى النفى يفيد دوام الثبات وفى افادته بحث قوله ان نفى النفى اثبات الحمل مستلزم

للاثبات لانه عينه فان تصور نفى النفى يتوقف على تصور النفى وتصوره الاثبات لانه ...

عليه

عليه فهو ليس بعينه قوله ما جاءنى من احد لو عطف بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو

ليس زيد بشىء وهل زيد بشىء استغناء للضرورة الا ربع التى تعذر فيها الحمل العول

على اللفظ لكان اولى قوله فنحو هو محمول لا يجوز ان يكون بدلا من الغير المستكن فى قربها

ويجوز نصب على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على اللفظ واضعف منه

فى النصب نصب على الحال لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما الاستثناء او بعده وكذا فى لا

فتى الا على قوله فيلى اعادة صفة به لو لم يوصف به لصح ايضا والجواز ان يراد بالتنوين التعظيم

قوله من الاستغراقية انما قيد بها لان من قد يكون زائدة فى الموجب عند الاخفش

اذا لم يكن استغراقية لا فرقا لتأكيد النفى اى نفى مجرورها سواء باشرها او لا نحو ما جاءنى

من رجل وامرأة قوله لو الا يتعذران اى لا تعرضان وقوله عاملين تمييز او حال او

مفعول بتضمين معنى الجعل قوله لانها علة للنفى يعنى انه علة حملها على الليس وان

او جزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه ينتفى العلة قوله فعمرو مرفوع على انه الخ النوا

اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن ينبغى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا لضعف

لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو

ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يغير ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه

قوله لنقض معنى النفى اى انتقاض هم فهو مقصور بجهول قوله وهو النعطية وذلك لانه

اصله ليس فى الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه كلست ولست ثم سلبت

عنه لانتفاء الزمان الماضى منكرها حكم ما كان اذ ان لم يبق فيه معنى الكون وهو فيه نفى

فيه بمعنى غير نحو ما كان زيد الا قائما لتجاوز معنى الكون بعد الا قوله بفتح كسر السين او ضمها
قال الشيخ الرضي بكسر السين مع القصر وفتحها مع المد تكون مشهورتان قوله كغير في
جر على مذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من دون الوقاية وامتناع
وقوعها صلة لما المصدرية نظرا الى دخول ما عليها او نصب الاسم بعدها ساقه عنه ه
قوله واجاز بعضهم النصب الخ بدليل حاشا زيدا وحاشيت قيل يحتمل ان يكون بمعنى
قلت وحاشيت نحو لاليت اي قلت الا ولوليت اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف
وتارة فعل وعلى اذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا
نحو حاشا لله في بعض القرآت وانه بمعنى تنزيها له فيجوز على هذا ان يتركب حاشا
في جميع مواضع مضمرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لكي لا يستنكر الاسم
التنوين في ما نحلت عليه تجريده عنها لاجل اثباته الاضافة كما قال بعضهم في سبحان
من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل اثباته على صورته مضاف ما طلب
اسقاط معناه قوله ومعناه تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره
فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر وربما اراد المتنزيه شخصا من سوء فيبتدئ
بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم ينزه من اراد تنزيهه على معنى ان الله منزه عن
ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون آكد وابلغ قوله وانتقل اعراب ما الا
حقيقة لما اقتضاه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان
معنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعراب غير اعراب المستثنى بالا كان الاحسن
ان

ان يقول واعرابه غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يعين غير بمجيئه بمعنى
الحرف لان ذلك فيه عارض قوله وغير صفة غير بينه اي وما بعدها حملا ان له قوله باعتبار
قيام معنى المغايرة بها كسوى لكن بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي
ان استعمال غير باعتبار الثاني مجاز قوله ولذلك لاشتراك كل منهما في المغايرة بمعنى الى التعميم
غير المعنى الى الاشتراك كل منهما في المغايرة فان غير يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها
ذاتا او وصفا والا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في مقام
الاخر بجامع ذلك المغايرة قوله ويذكور انما اشترط ذلك لكي يكون اظهر في كونها صفة قوله
ما جاءني رجل مع الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم
عليه بالمجيء انسان من هذا الجنس وليس زيد متعينا منه قوله وانما قلنا الجمع
الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره
من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط
مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول بجمع غير معلوم ثناؤه المستثنى ولا عدمه وقد
يتكلف بان يراد بغير المحصور غير المعلوم لكن ما يسنبه مالعالبا قوله قال في الاية صفة
قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف بغير لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب
قال المحصول ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الخ
قوله وافول وابرو فتصرفانه وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا
حيث يجوز الاستثناء قوله ويجب لا تستعد الالهة اي يجب ان يكون لا اله الا الله

التعدد فيستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للتعدد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء
الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها قوله اي بناء على الظرفية
قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان سوى
قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع
قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل لفظ مكان في اداء
معنى البدل تقول انت مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل
بمعنى المبدل منه في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد انه لم يأتك
ثم جرد عن معنى البدل المطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكانا مستويا ثم صار
بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من التحقيق انه ظرف بحسب الاصل
غير ظرف بحسب المعنى اجراء فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اي المقصود في عرف
صفات الظرف بعد حذف موصوفها فلذلك ونصبوه النصب والكوفيون نظروا
الى معنى اجراء وجعلوه في حكم الغير قوله وكم او بمعدية الحذف الى آه او باسمها وخبرها
ما بعد اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال الضمير بمعدية الحذف له فصولها
ان يكون اسناده واقعا بعده فصولها قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا
يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انه يدخل تحت الاستثناء لانا نقول
ذلك غير واقع بعد فصولها قوله كما مر خبر المبتدأ في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن

درستويه

درستويه الا ما عند الجمهور فيمتنع ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا
قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يكون يمنعوا مجيء
زيد مفعول اخوانه والاخفش ذهب الى ما لك بجواز وقوع خبرها ماضيا بلا قد
في قوله تعالى وان كان قميصه قد ومنع ابن مالك وهو مخفف من نفي خبر صار وليس على
دام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا تزال لو جرده فيها اما صار فلكونه ظاهرة
في الانتقال في الزمن كما في الحال مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر المعنى
واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو كالقيد و
الصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المقيدة للمدة
لتقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب
ومستعمل للاطلاق كما هو كالجامد والصفة والمضارع قوله وكذلك اذا انتفى الامر
اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت تلك دعواهم ان تلك خبر
فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون الدعوى قوله وهو كان بمعنى
ان الظن وليس بجيد قوله في مثل الناس قال الشيخ الرضي يحذف مع اسمها بعد لو
وان ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين
اي ولو كان العلم بالصين وبعد لدن لدن واخواتها نحو رايتك لدن قائما
اي لدن كنت قائما قوله وهي ان يجيء بعد ان اسم وجاز تقديمه معه او في علة نحو
ان المحذوف واذا لم يجز تعيين النصب نحو اسيرك

فراكب وان رجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل
قوله او بعد او جب قال الشيخ الرضي ربما جر ما بعد ان وان لا ما بعده فانهما الى
رجوع ضمير كان المقدر مجرورا بما عدي بحرف جر كقولهم المقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
ان كان قتل بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح الا
صالحا فطالح اي الا يكن ممرورا به صالحا فالممرور به طالح قوله ونصبهما يجوز في
الثاني تقدير فعل لا يقال بتقدير ضمير قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول
ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان نفسه عمله خيرا اي عمله او نحوه
خيرا اما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المخفف هو في شيء
كثير ولا سيما اذا كان خبرا متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت لضعف
تقديرها لقلة استعمالها ولا يجوز للتخفيف الا كثير الاستعمال وكون الشهرة دالة
على المحذوف قوله فكان جزاؤه خيرا انما صح دخول الفاء عليه كما في لانه قد يعوض بالفعل
المحذوف لا بد من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة في الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لانه
قولهم بعيد من الصواب لفظا ومعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق
واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم
الضبع ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت في انت متعلق بقوله لم ياكلهم او
يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل بينها وبينه
من

كان ان كان خير

من نحو نعم وشكر ثم قال الاولى ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة
فان حذف شرطها جوازا لم يتغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع نفسه وجب
تغير صورتها كما في ان زيدا كان منطلقا وان حذف شرطها بلا نفسه وجب تغير
صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد ان من ما ليكون كالعوض عن متعلقها
اعني الشرط ثم لا يصح ما قاله عنده كما من ان يحذف فيها كان مع اسمها و
خبرها او يحذف فيها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء كقولنا اما زيد
فمنطلق اي ان لم يكن شيء موجودا فزيد منطلق فلا بد وان من ان الفاء جزاء
فعام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قوله
المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير نسبة فلا يرد كقولنا غلام رجل ظريف ما ضا
من انه منصوب بلا ولم يل لا قوله اي لنفي الجنس اي لنفيها اجري عليه قوله بما عرفت
من معنى الجنسية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى
هذا لانه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسمها ولعله قال ذلك ليصح
قوله وبهذا القيد خرج في صدرها وقيل في اخراجها او الذي اسند اليه خبرها وعليه
ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعده ضعيف قوله وبهذا القيد
كان الح فيه ان لم يقع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها فالتعريف يخرج
الا ان يفي بالدخول عليه الفعل قوله او مشبها به ان قيل ما يقول في قوله تعالى لا تثريب
عليكم اليوم اي تثريب عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حر في امر جملتان

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

للمصدر واسم الفاعل ونحوها لا يتجان بدون صلتهما فيكونان مشبهين بالمضاف فدفع
انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار والمجرور خبر واليوم ظرف لما تعلق
او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم من امر الله
متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله تع لا خبر عنه كما جعل الجار
في الصورة الاولى خبر الا ظرف الجار الذي هو صلة للمصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك
المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يحتاج تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه حكم المصدر
واما ظرف الجار الذي هو صلة اسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن الفاعل فلا تقول بك
مار على ان بك خبر عن مار قوله لان تمسك الله بعد دخولها يعني ان فهم كان داخلا عليه
لان المنصوب بها يتوهم دلالته على الاسم لا المفهوم فهنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله وكسر
في جمع المونث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه لم
للتمكين يسقط به فيمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين
قياسا على الاسماء نظرا الى ان المقابلة قوله والياء منهم من قال ان هذا البناء عارض
لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه الذي جعل اسما واحدا ومنهم من في
باب النداء انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والتنوين
من الاستغراق لا يفيد التنصيص الا يرى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولهذا
جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الاضافة ايضا من خواص
الاسم المعرب فترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم المعرب يجب ان يكون معربا
ناه را

ناه را نحو غلام رجل ونحوه قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المنفصلة
بلا لانها لغيت عملها لان الغرض على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بنائه وقد
انتفيا فلا بد من التكرير الشخص قوله ليكون مطابقا لما قدر السؤال مكررا او لو
لم يكن مكررا لكفى نعم او لا قوله لا شذوذ وهو لقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله
ويقول بهذا الثاني قيل اعلم ان نزع اللام واجب على الثاني سواء كانت اللام
في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وفي عبد الرحمن لان الله والرحمن لا
يطلقان على غيره تع حتى يقدر تنكيرهما اما النزاع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ
والاصطلاح واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على الثاني قيل الثاني
واضح كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير جعله منفيا للتاني قيل الثاني
قوله في مثل لا حول ولا قوة الا الله اي لا حول عن معصية ولا قوة في الطاعة
قوله فانها يجب التوجيه ترتبه عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين
لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما
يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن
العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى
ليس والثانية زائدة ورابعها ان الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت
الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون المرفوع معطوفا على موضع اسم لا التبرئة ولا
زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة عن

رفعوا الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون
للتبرئة قوله وخبرها محذوف واحدهم فموضع بل الاول والثانية وانما جاز ذلك مع انهما
عاملان لانهما بحكم كلمة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قوله
اي له حول ولا قوة موجودة الاظهر ان يقول قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
عند غير سيبويه فان العاملة عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز
تقدير خبر واحد لانه عنده مع اسمه بمعنى مبتدا والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بها
مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان
يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها
نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى الثانية او كلتيهما قوله فتح
معطوف على محل الاول والقياس في ذلك بمعنى الخبر كما في ان قوله وضعف الضعف
الشيخ الرضي قوله لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل
لم يرد والا لكون الاسم بعدها مرفوع والخبر محذوف كقوله براح ولا مستريح فظنوا
فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة قوله واذا
دخلت الهمزة دون لا جارة لانه اذا دخل جر كقولك جئت بلا مال وعجبت من لا شيء
وربما فتح نظرا الى لفظة لا كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها واما الاستفهام
فاعادة الحد الحصر في اللغة لكن لا يتجر فيها احد ان يلغي التقرير ولانكار
والتوبيخ فالاولى ان يحرف العبارة عن ظاهره ويقال انه خص الشيء بالذكر
فلكان

فلكان الحكم فيها قال السيرافي لا يكون الهمزة الاستفهام وقال سيبويه جميع العامل
على الموضوع في صورة النفي او التمني نفسها عن الخبر فيصير اسمها مفعول بمعنى
الا علام بمعنى الفهم وقال الاندلسي ما نقله الشيخ قدس سره قوله واما قوله
الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء اخر قوله بدل على محذوف تبيت يحفظ
المرأة التي يجعل بذلك مصدر تبيت اي تبيت تفعل كذا قوله لكان الاتيان والحي
لثبوت الاتجاه قوة اتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل
ظريفا اي كيف قلت قلت لا ظريف قوله ونعت رفعا ونصبا مصدر لان نوع الباب
والفعل بانه منصوب بنزع الخافض فهو ضعيف لانه سماعي الا في أن وأنّ قوله ويجوز
مرفوعا فقد ان القياس نفي الخبر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع الكافي
لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان نحوه النكرة ومفهوم من كلام
الشيخ الرضي جواز البناء والتأكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون
في النكرة وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجري على ذلك الاسم
احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى والجمع كقولك الالم والاستعمال الستة الا ذو
فانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند الشيخ الرضي قال لان والاب ولا اخ قوله
واجرا الاحكام المضاف عليه ان ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالف بانه بالمضاف
الجمع كذلك لثبوت الالف كما يثبت لاضافة وجوه ولم يحذف النون في الاعلام
قوله تركيب الاسم لا حيث يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة المضاف

باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام فيترك المضاف المعرف باللام
هذا هو معنى الاول واما المعنى الثانی فلا يعتبر فيه انه فی صورة المضاف واذ من هذا الا
الاعتبار فيترك له قوله هو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان
غيره من التعريف او المعانی الاخر قد يلحق قوله والمعنى قال المصنف ولانه لو كان
مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الضرورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا العامل
على هذا التقدير يقصد النصب من نكرة لا تخفيفا وذا الا تبتر مع المعرفة قوله ولا
يجوز الا مع وجود الخبر كما لا يجوز الخبر الا مع وجود الاسم والعقد وانه قوله خبرها
ولا قد يلحق الذی كما فی زيت وثمت لما تنبه الكلمة او المبالغة ولا تدخل الا على
حين مضاف الى النكرة وهو الغالب وعلى اوان او هنا استعار للزمان كقولات
حين مناص والغالب فی حين النصب بان الاسم محذوفا والتقدير لات حين فعلها
موجودا ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئی الجملة قوله المشبهتين فی النفی الخ
قال الشيخ الرضی ان ما وليس لنفی الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفی
قوله ای خبرية يعنی ان التفسير بصيغ الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ
الرضی لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فيجب لانهم لا
الخ وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذی يعمل فيه من الاسم
والفعل لكون نعمة ثبوتها فی مركزها وما مشترك بين الاسم والفعل قوله
نافية مؤكدة والا فالنفی على النفی يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف...

من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقی المعنى الا مفصولا بينهما قوله اذا انتقض
النفی بالا فنقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد فی
ذلك قوله يا الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب
بان المضاف محذوف ای كل منجنون كما مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم الخبر
او تقدم ما ليس ظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد اعم وضاربا
بخلاف ما اذا كان ظرف كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين قوله ای خبرها
منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال
الشيخ الرضی عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف ای بل هو قوم ولكن هو قائم
وقيل عطف على سبيل التوهم او كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند انتقاضها عن
العمل يعنی الجر بيان للواقع فلا يتوهم الورود قوله لفظا او تقديرا لمنزلة محلا
لان المصدر ذاكم اقسام المعرب قوله طلبة كونه مضافا اليه كما قرر من بيان
اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه لانه قصد ان يافيد
لا حق كلامه اعنی قوله والمضاف اليه كل اسم الخ حجر سابقه مع ان الحمل لو قبيح
قوله لكن يشتمل على علامة اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشی بدون ذلك
قوله والمضاف اليه الظاهر موضع الضمير للتصحيح على الاعم او ولانه احتمال
انه اراد بالمضاف هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف
الى حقيقة وما يشبهه كقولكم بالمه بخلاف المضاف اليه المذكور هنا بانه مختص بها

بالمضاف اليه حقيقة قوله اى ملفوظا كان او مستترا لان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز
نصبه بكان قياسا فى كثرته وقوعه والاختفاء فى كثرة وقوع اللفظ والتقدير فى تراكيبهم
وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما فى الواسطة
معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجازه بعضهم قياسا
اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوا والفعل بان
اللفظى والتقديرى من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل وهو تحكم بيان الواقع
لا ان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرور انه يعم وربما
ان الحكم في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله
اى فصل عنه يعنى ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالتغليب ان
المعنى على تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن
الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصل الحسن وجهه
على ان وجه فاعل للحسن ففاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذى اضيف اليه الفاعل
قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من
ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نون التثنية والجمع الحصر وانما الضارب الرجل
فحمولا على الحسن الوجه قال الشيخ الرضى ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه
انه لو كان فيه تنوين او نون لحذف كما فى لم رجل وجوائج بيت الله والضارب
الرجل لا يقال فحينئذ يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول

من

من تحقق بشرط شئ تحقق ذلك الشئ لجواز ان يكون مشروطا بشرط اخر
وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف قوله حيث ليس اما يعين بتقدير
حرف الجر اولى معنى لا بحسب حرف فى حسن الوجه لانه هو هو ولا فى ضارب زيد
لانه معمول صفته فمعنى عامل هذا المضاف اليه اشكال اوليس ههنا حرف جر حقيقى
يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا المضاف الا اضافة عمل الجر
لانهما او احدهما كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضى يجوز ان يقال عمل
المضاف الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل
الاضافة قوله لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص
واراد بالمعنى المذكور فى الحد عين ما نقل اللفظ قوله على تقديرها انما قدرها اذ لا يصح
حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شئ الى
شئ بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابرازها معنى ومن البين امتناع الحمل
وانما لم يجعل فعلا له المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية
لا لعلتها كاسم الفاعل الخ والمنسوب قوله واما ما كان بمراده بالواقع
الموافقة للمراد والمساواة قوله واعلم مطلقه كما هو اليوم فان المراد
هو يوم الاحد قوله لا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل للاحد وكذا الحال
فى البافية وفى مسجد الجامع وطور سيناء ولكن سماه اللازمة الاضافة بمعنى
[illegible] ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنافرا لا نعرفه ما [illegible]

ولا يحتاج فيه الى التكلفات التي قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كل للاحاطة جزئيات
كل اضيف هو اليه فاضافة الجزئي الى الكل بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بجعل
اللام وبل بالجزئيات او الافراد مثل ح الالزم فتكلف من للاضافة وهذا لا يجوز وفيه بحث
لان كل للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الحواشي
فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي الفرق قوله
فان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي بالاضافة بمعنى
اللام ادنى ملابسة كقوله كوكب الخرقاء السهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء
لملابسة انها تشرع في النهي لاسباب الشتاء عند طلوعه لا فتنك كما هو شأن النساء
المدبرة المحتاطة للامور في احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لو لم يكن
لزم ارتكاب مجاز كثيرة فتلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا
يرى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم مفعولية الفعل وتعريفه قوله فلهذا
ذلك الى قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد مما اضيف اليه المضاف
خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد لزم ان يكون لغلام
بنسبته الى غلام من بين غلمانه زيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر
بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة هيئة يرجع اطلاق
اللفظ اليه ودون سائر الغلمان فان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة

الى

الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو
ان اللام مشترك بين معهودية الفردية ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية
سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس
وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب القراين
ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشيخ الرضي
فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في مثل وغير فانه
في كونه يستعمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك
وانما لم يستثن تقدم الاعتداد بها لغلبتها ويجوز ان يقال اختار قول ابي سعيد
فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل اذا لم يكن الماضي لفظية
سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو
حسبك وشرعك وكفيك ونهيك وناهيك لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا
اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة
في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى امه وامه مضاف الى ضمير واحد فلو
تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف
الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف كقوله رب رجل وواحد امه فالضمير
عائد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى النكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الضمير
[illegible] تعرفه بمعرفة المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون

فوكل صدر بلده و رئيس قبيلة وناحية دهره ذكره فلكي انتهى وبهذا التحقيق اندفع
الدور الذي يتوهم في امثال هذا التركيب قوله لتوغلها في الابهام لان مغايرة زيد في صفة
لا يختص بذات وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون
للمضاف اليه كذا قال ابن السري وقد رجح ابن السراج في قوله تعرف مثل صالحا
غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فاسدا وضده الصلاح فيجب ان يكون
غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن
سلم انه صفة فمحمول على انه غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب
ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد قوله
نكرة بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثل فان تنكير العلم قد يكون بارادة المشتهر
بوصف او اراد ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون
الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع
من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم
الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا
زيد واحد قوله لكان طلبا لامر حاصل وهو مستنكر في بادي النظر قوله لكان تحصيل
الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف لما وقد
حصل للمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل
التعريف قوله ومن حملها على فيان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الكلمة

والعلم

والعلم هو مركب فلم يكن المعرفة علما قوله حمل فيها زوال تعريفها الى حاصله ان العلمية
لما كان وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لادى
الى اجتماع تعريفين في الارادة قوله من ترك اللام فقط قوله الى نحو الحرث تحقيقا
الاغاني الى فصل قدس سره في الحاشية البيتين وهما قوله ابا منذر لسلمى سلام عليكما
هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي
والديار البلاقع وقال في هل يرجع اي يرجع جواب السلام وفي او يكشف العمى عن
المستخبر الذي هو في العمى عن حال سلمى وفي ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد
من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع يعني الخالي قوله صفة
مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل
ابدا في هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في مرفوعيهما
والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار وبمعنى فان
المرفوع لم يكن سببيا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر وعملان
في غير ما ذكر من المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية
وقد يأول بعضهم الاسمين باسم الفاعل والمفعول المستمر فيجيز الاضافة لفظية كما يأول العتيد
بالمفيد والعيم بكسر العين وضمها وسكون الموحدة بالعاير نحو مصارع البلد ونحو
الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين فانه
شبه نزله الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى الكلام كما في صاحب كمال نعم العنبران

بمعنى

يوم الدين ظرف او مفعول اتساعا كما اعتبر بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية
قوله لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الا خفة في اللفظ من حيث يعود في اللفظ لا لاشارة
الا وجه التسمية او للتقريب بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه
قدس سره قوله واضيف القايم اليه بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها اذ الرافع من الصفات نعت لمرفوعه بخلاف الناصب مع تخصيص فيه جمع
في الاضافة اللفظية مثل ما ادعى في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة
الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قوله واجرا او ان المجموع المسند اليه الخ لا يخفى
ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستغرقا لا يرد لم يكن لكل واحد من تلك
الاشياء مدخل في ذلك الاستغراق لكن العبارة وامثالها انما يقال لبناء الحقيقة على
سابق والاستدلال بالاحق على السابق فلا يخفى ان ذلك مختص بالقياس الى
انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثمة اشارة الى التخفيف وانتفاء
التعريف او يرتكب مجازا كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل
بعضهم قوله على هذا الكلام لا يناسب الخ لان اصله مذكور هنا بخلاف اصل الحكم
الفرعي السابق فانه مذكور ضمنا قوله خلافا للفراء اي يخالف هذا القول
خلافا للفراء قوله واجاب بعضهم واجاب بعضهم بان الاضافة حقيقة بناء وان
كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب
الذي هو الاصل يزول ما عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى فيه شيء

لان

لان اثبات الحظ يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات الحظ
قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان كثيرا ما ضعيف في التركيب لا في الاستعمال
الا ان نص مخبر على الجر فيه شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في
الاستدلال قوله ليستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله وفيه
وجهان اخران الخ اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب
ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب يعني سيبويه واتباعه
في النصب
فيخرج فيه جماعة من الشراح حيث فسروا كلام المصنف بكون ابناء على ما نقل عن
سيبويه من جواز الجر في الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا
النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسنده الشيخ الرضي الى سيبويه لاما هو المشهور
من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز اليه
حملا اي المجهولية او لما علمتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي
جوزوا واحملا قوله ولم يجعلوا الضارب زيد الخ بقي على هذا التقديم دون التقديم
السابق شيء وهو انهم لم يجعلوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا
الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقرير السابق اذ حاصله ان حذف
التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين
والضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن
في الضاربك تنوين لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظير كما في

نحو ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض
القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا
لعل لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين قريب لاتصال الخبر فان اتصال
الخبر انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في
حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا
يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين هذا لين فرق وذلك لان المضا
ف به لضاربك في ان حذف تنوينه هاهنا لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد فانها
لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف
اليه كما ترى قوله يرد على قاعدة الكوفي الى ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف
الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد
الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع
اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو
الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسن وان كان هو الوجه حقيقة
لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل
جرد قطيفة قطيفة جرد فقدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص
وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المص بقوله ومسجد
الجامع قوله الجامع اي مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة

كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة فاضافته كاضافة سيف
شجاع وغيرهما الخ وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون على الاضافة كاضافة
طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الحمقى وجانب الغربي قوله او بصلوة
الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحمقاء
انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاز السيل وبمواطئ الاقدام قوله ومثل جرد
قطيفة قال في كاسرة في الحاشية جرد [illegible] انتهى
قطيفة جاد [illegible] قوله اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
اراد كثيرة في شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد
يطلق عليه الليث وبالعكس وكل ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس
قوله سواء كان مترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ
الرضي قوله بخلاف نحو كل الدراهم وعين الشيء قوله وكذا في نفسه اي ذاته وشخصه
واسم السلام عليكما اي كلمة السلام ولفظه والمشهور ان اسم مقحم قوله فانه اي المضاف
لم يحصل الخبر راجعا الى المضاف اليه لان قوله تخصصه ينبئ عن حدوث الاختصاص
وهو في المضاف اليه ولان الكلام مسوق المقابل للتعريف فيصح المقابلة قوله واما
كان للجنس فعبرها خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة وكما هو
فان المعدوم بمعنى الذات [illegible] وبمعنى [illegible] الموجود المطلق الشامل للموجود

الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم
هذا اذا اريد بالشيء تعين مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا
اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان
بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه قوله بجعل احدهما علما لمدلول الاخر من باب حمل
احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال ذو وذات ومثنى فانهما اذا اضيفت
الى المقصود بالنسبة كقولك ذو اصباح اي وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح
اي مدة صاحب الاسم وليس هذا اذا اصبوح لان الصبوح ما شرب في الصباح
فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب قوله حاتى مدلول هذا اللفظ لا الدال هو مدلول
لان نسبة الجبة الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة دلالة اللقب
يفيد تعين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر اولا يغني
غناء الاسم ولا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرانه عنه فيذكر دونه على سبيل الاتباع ٤
بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غالبا ومعلوم
لا حكم له فان من عرفه براى من غلب بسلب قوله وهو عرف النحاة ما ليس اخره
حرف علة ذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلمة قوله والملحق به معنى الملحق
بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة فيما اذا كان في صدر المصاحب الكلام وحكما فيما اذا لم يكن في الصدر فانها
لاستقلالها في حكم الابتداء بها قوله فان كان اخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا
ولا

ولا ملحقا به فان كان الخ قوله كيا المتكلم اعلم انهم لما راوا ان الكسر لازم
قبل الياء المناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف العلة من جنس الحركة
جعلوا الالف قبل اليا كالفتحة قبلها فصيروا الياء ليكون كالكسرة قبله قوله ولا
يقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع ياء للالتباس
واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل اليا لخفتها وانما جوز وهذا بين القلب
لام السقف في لا يوجب الثقل عند الجمهور بخلاف قلب الواو والياء وسكون ولهذا
ولا يترك الادغام لحظره الاول لالتباس يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء
الملحق الخ لان الثالث كنه اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ
الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذ الم يكن [illegible]
الى [illegible] فانت تخبر في ابنائها وقلبها كسرة كقولي في الدلي اذا
يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث فرجا الياء
ساكن مع الالف اكثر من [illegible] فهو [illegible] من جهة ضمة الى
عشاه عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قوله
وابي لعله قدم الاخ على الاب لموافقة قوله تع يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه
واما تقديم الاخ على الاب في الآية فلرعاية اسلوب الترقي قوله فالحال في اخوات
الخ اي فيحال في اضافته بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف
قوله واجازه المبرد عطف قوله والقول حمي عليه عطف فعلته واما على ظاهر توجيه

الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابو
قوله انى مالك بصيغة المخاطب قال قدس سره في الحاشية قوله ولا قدر
احلك ذا المجاز وقد أرى وكتب على قوله قد رأى قضاء وقال ذو المجاز
اسم سوق بمنا ومعنى ارى اظن انتهى وقوله أرى بصيغة المجهول قوله
مع انه يحتمل فعل بصيغة اشارة مذهب بمجرد الاحتمال قوله اى جمع اخ فاعله
ابين كاضين جمع اخ قوله ويقول اى امرأة الخ قيل انما صرح بالقول تحرزا
عن نسبتها الى المخاطب مع ان اضافة الهم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يصح
الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف والمسئ رح جعل صيغة يقول
للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قوله قيل الخ واب وحم وهن وفم
اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان
والثلثة الاول مفتوح العين لجمعها على افعال كآباء واخاء واحماء لان
قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما هن فلم يسمع فيه
اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه
لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لانه ما قبل الف
التأنيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في الهنوات لانه يمكن كثمرات ولام فما
هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة ولا
والاصل السكون ولا يدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا بسكون

العين

العين فعلها جمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين
لان لام لما حذفت نسيا عوض الميم عن الواو ولئلا يؤدى الى بقاء
الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر
بين البدل والمبدل منه قوله بها فعا فى فى من فموتهما وتكلف بعضهم ان
الميم بدل من الهاء هي اللام قدمت على العين قوله بالحركات الثلث اي تبعا
للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك
وفاك وفيك قوله وجاء الخ لم يراع في الذكر رعاية فصاحة اللغات والا لما حق
ان يقول كدلو وعصا وبد وهباء وفيه لغات ست او في الكل
ان يكون كوسخ قوله واعلم ان واو ولامه ياء واما الاول فلان
مؤنثه ذات واصلها ذوات بدليل ان مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة
الاستعمال واما الثاني فلان باب لوى اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب
اولى ووزنه فعل عند الفراء والكسائي وعند سيبويه وزنه فعل كفرس اذ لو كان
كغلس لغلب في المؤنث واو ياء كطه ولا يدل ادوا وجمعه على انه مفتوح
العين لام قوله لانه وضع وصلة الخ قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا
ان يصفوا الشخص بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاؤا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس الخضرات وكالام
مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل بغير

الوصف بهو المضاف بدون المضاف اليه واما اسما الاجناس من
نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس
ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف اليه لم يوصف به والمضاف
اليه فيرا وعلم لم يجز فيها مهما تعاد قوله كقول السائغ انما يعرف وهو الهم
حاصل على محمد وصحبه وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلي على نبيه
محمد وآله وصحبه فذلك اقتباس من الدعاء الماثور قوله وكانه خص الحصر
الخ يعني ان المناسب لمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص لكن
عول عنه الى ذي واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي هذا وكذا تصرفا
وقد جاء بعض بعض تصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو وكفى
انجد به الوذ بناء قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية
دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره
في الحاشية ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله
فمتى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وان
كان وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالله
كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتقييد ومنهم من قال
المراد بالثاني هو كالثاني مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل
وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه
فقط

مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او المتأخر بحسب الرتبة
بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما يتغايران شخصا
بحسب القصد فلا يرد النقض بعزات الكتاب جزءا جزءا لان اعرابها واحد
بحسب القصد ظهر في الموضعين قوله من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصية
فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا
قوله نا شئ من جهة وحدة شخصية وان كان لغيرها دخل في ذلك وهو
كونه نعتا للفاعل قوله لان المجئ المنسوب الخ لا جران نياقش فيه بانه يلزم
ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجئ
المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم
الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان النعت هو المنسوب بحسب الذات
قوله ثم ان لفظ كل الخ وكذا لفظ التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان
يقال ان صيغة الجمع ولفظ كل مقحمان زيدتا لبيان الجمع والمنع قوله
النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر فائدة كما سيجئ
قوله يدل على معنى اي حاصله ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او
باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاء رجل حسن غلامه قوله اي الا انه مطلقة
حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوعه حيث يتفكك
عنه وانه رحون حصوله صفة لحصول المعنى في متبوعه وخبره وجوه

بحث النعت

التابع بحيم مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان
العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد يخرج وحمل
التابع على العامل اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو
المحصل لدفع توهم ان الحال داخلة في ما قبل هذا القيد وكان منشأ التوهم
حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال لاخراج التاكيد مثل جاء القوم
كلهم فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة
ولا يخفى انه ينبغي ان البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء
زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار الحيثية في التعريف
لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج ذلك يخرج
التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير حري قوله اي وضاعه ليس من وظيفة
النحو قوله وقد يكون للمدح والثناء الخ وقد يكون للتعميم نحو كان زيد ذلك
في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف
الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة
والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق
بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم
الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام
الماهية ولم يذكر هاهنا ما لها بالمؤكدة مناقشة وهو ان كلا من الطويل

والعريض

والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان
قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه دليل عند
جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع
لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان
الناطق فالاظهر في الجواب ان [illegible] يقال ان المجموع نعت واحد
الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قراءة الكتاب جزءا جزءا والبيت سقف
وجدران ولما كان غالب مواد الصفات الخ حاصل كلامه في شرحه قال
الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة يشترطوا في الوصف الاشتقاق
فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
بزيد اسد حالا وفي الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان الكشاف كره لا
يصلح رداً الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق صح ولا فصل بانه
يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يقع
الا الى متعدد والواو لا حد الامرين فعلله جعلها بمعنى الواو وانما اتى
بها دون الواو ليشير الى استقلال كل المشتق والجامد في كونه نعتا من
غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او يقع بين المتنافيين قوله
كما وضع اولا وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعي الشامل
للوضع النوعي في المجاز قل برد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان الاسم

المعروف في المعروف مجاز ونحو مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه
الاستفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم كانه امر
مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه قوله بعض جمع ذكر له بالمعنى الحالة
التي هي الدولة والالم للرجل والمرض فتحرز بسخن على ان الكلام ليست صفة
للموضع فالك التمني الخ ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قوله
نحو مررت برجل اي رجل اي هذا يكون وصفا للنكرة ومضافة الى ما هو
بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق يكون تابعة للجنس معرفة كانت او نكرة
ويكون معناها فاني التي متبوعها لفظا ومعنى يقال انت الرجل كل الرجل اي
انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل اي كان ما
دة سواك بطل قوله وبهذا الرجل يعني به اسم الجنس الجامد بالنظر الى الاسم الاشارة
مثلا وان غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل
بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف
باسماء الاجناس باعتبار معانيها على وضعت لها نحو مجاز لم يوصف
بها اسماء الاشارة فتقول مررت بشخص رجل وشبح انسان كما يقال
الرجل قلت للتجريد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل
من اسماء الاجناس ولو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية
واسمه يفيد الشبحية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل

ولهذا

ولهذا لم يجز في الموصوف في الاغلب الا مع قرينة دالة عليه نحو الغبراء
والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فالموصوف فائدة
جعل الوصف حاضرا قوله وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة لا يقع ... وصفا
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة دة لان الموصوف
اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفي المواضع
الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدلالة هو المعنى قوله المعرفة اي المعرفة
باللام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم
النكرة لعدم الاشارة الى معلوم فيه مضمونها لكنها ليست نكرة لانها معرفة
والمعرفة منها قسم الذات واللام وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه
قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد يكون نعتا
وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان
الجملة في تأويل النكرة كما قال الشيخ الرضي من ان قوم رجل ذهب ابوه
وابوه زيد في تأويل ذاهب ابوه زيدا قوله لان الدلالة على معنى الخ قد
سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد على
لفظ وجه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما يكون في تأويل المفرد قوله
لان الانشائية لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما
للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم

بما كانوا يعملونها والاستثنائية لا يكون مفعولها معلوما للمتكلم قبل ذكرها
ذكره الحكم الصفة قوله الاباء قيل بعيد وذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف
كقوله تع جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اي بمذق مقول عنده هذا الكلام
يكون في الحال المفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر
تقله قوله واذا لم يكن الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم يكن حالا
لنفس الموصوف ولا المتعلقة وفي الحال زيد منافية لجواز حصول بعض
الرابط بغير الضمير كما في خبر المبتدا قوله يوصف بحال الموصوف الجار والمجرور
مفعول ما لم يسم فاعله قوله وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون ما نسبه
واضافته اليه كالاب والغلام او ماله ربط الحال على النسبة كقولك جاءني رجل
ضارب اباه زيد قوله يعني بصفة اعتبارية انما صح الوصف بحال لانه
بمنزلة حالة باعتبار نفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور
انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه
قوله التعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع
مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع لفظا ونصبا واجاز الاخفش
وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قوله والافراد والتثنية والجمع وقد
يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا لتعدد اجزائه كوصف

اللطفة

٣١

قوله فان يتبعه

اللطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج قوله فعيل
الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن قوله والصفة لان يدعو والحكمة
الاول تحققه منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان قبل الوصف بحال المتعلق
قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجر وحينئذ
الموصوف في العشرة فلما يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصفه الشئ
بحال نفسه محصل وذلك لان نصب التشبيه بالمفعول محصل والجر تابع للنصب
كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعل محصل قوله لانه بمنزلة يقعود في علمانه تكون
ضعف قاعدون علمانه اقل من ضعف يقعدون علمانه لان الالف والواو
في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتا
تثنية قوله وجعل عليهما ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه بقوله تع لا اله
الا هو العزيز الحكيم والجمهور منعه على البدل قوله لانه لا يبلغ الضمير معنى الوصفية
بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة ونفي ان
ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كما جعله
ويمكن ان يدفع بان ذلك بمعنى انه اذا كان في غالب الضمير لا يقصد به
التوصيف والاوجه ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف
او مساويا والضمير اعرف منهما وفي غيرها يصح الوصف به فنقول الموصوف
افضل او مساو ومن امثلة هذا التعليل ولهذا لم يوصف به بالكنى في قوله الجليل

موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا فانهم قد حملوا الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي يجب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق ويحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف حال لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا على ذلك الا ان يتجشم استخدام بان يكون المراد بالمساواة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير او في قوت فان قوله ومن ثم صح قوة قولك من اجل لان المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الاصح منحطا في الرتبة عما ليس بمقصود قوله ان اعرفها المضمرات الخ قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى اللفظ بتفسيره جعله بمنزلة وضع اليد واغا كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يتعين بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اسماء الاشارة موصوفة في كلامهم لانه لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف

مدلول

مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام واما تعريف المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر قوله الا بمثله اي ذي اللام الا او الموصول قوله فسره بالمثلث في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين لبس كثير فائدة فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام الخ فكان جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو كثير في عند جمهور النحاة لا يقال ينبغي فيما مر وهو ان الموصول الواقع صفة ما في اول اللام نحو الذي واخواته دون من وما اي الموصول لانا نقول جاز ان يكون المقصور فيه اعم من المحصور نعم ينبغي استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عن من يجعل المضاف ادنى من المضاف اليه والشارح دون فسره بذي اللام وحده ينتقض بالاية المذكورة واجيب عنه تارة بان ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل قوله او انقص منه يعني ان يدعي ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت نحو مررت بهذا الرجل الا في رأى انسان بدليل الاشارة والصفة قوله لطيفة

بحث العطف

قوله العطف هو في اللغة الامالة لقب بهذا القسم من التابع به لامالة حرف العطف
ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق
واحد لان كل منهما مقصود بالنسبة قوله اي قصد نسبته اليه في حد فه على
مثل البيت سقف وجدار ن قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي
فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه
وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد قوله لانها غير مقصودة المقصود
متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وبتوضيح بعطف
البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتأكيد ان ما نسب اليه بحسب الظاهر
هو منسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة او ان
المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء
فالمقصود هو المبين والبيان فرعه قوله واجيب بان المراد الى فيه ان بدل
الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه ثم تداركت سبق لسانك
وثانيها انك توهم انك غالط به كونه تجمع به نفس وثالثها انك نسبت
البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل
منه في تلك الاقسام ليس بتوطئة فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن
قوله يتوسط داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون التابع المعطوف
والمعطوف مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة [illegible]

على نهج واحد في اتحاد الادراك اعني الحكم والتردد وغيره كل سواء في
القصد اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف ببل ولكن لاشتراك
المعطوفين بهما مع سبق تعقيبهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا
وباعتبار كونهما على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة
في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم [illegible]
بناء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المقطوع قصد ثبته اثم بدا له ما يعرض
عنه ببل وقصد الى ما بعد قوله ومانع الحد بما ذكره انه يحتمل بعضين احد [illegible]
قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعني قوله نحو قام زيد وعمرو
لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف اولانه قصد تخييل الحكم
ايضا وثانيها انه داخل في التعريف كما ذهب اليه الوهم ويوهمه تأخير المثال
لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر تفصيله ذلك في تعريف الاعراب قوله يتوسط
بينه الاظهر يقع فكانه فيه تجريد قوله واذا عطف اي اذا اريد العطف قوله
اكد لا يعاد الرفع كما يعاد المرفوع المنخفض لان التأكيد اضعف من الاعادة
قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو كالواجب نحو قولك حضر
القاضي امرأة والخافض عودته بالنصب واعلم ان مذهب البصريين اشتراط
[illegible] خلاف الكوفيين لانه اوجب التأكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان
يريد الوجوب الاستحساني قلنا يأبى ذلك ما ذكره في بحث المفعول

فيه انه اذا لم يجز العطف تعين مثل جئت وزيدا قوله حرفان او اسما قال
الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يلتبس لا معنى له واجيب لئلا يلزم
كبيني فانه لا يتصور الا بين الاثنين فان البين يضاف نحو بيني وبينك وغلام زيد
وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف
في المجرور ثم يكن ومر بزيد امكن ان يكون الباء الثاني معنى او يكون الاستيناف
معنى الجار ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اختلال به كالاجنبي
بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين كما في الحرف ينبغي ان ليس
باعادة الحروف الزائدة قوله تساءلون بالاشعار ويقولون تسألون به وبالا
والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان
حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على
مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها ان الواو للقسم وفيه انه
قسم السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون وقسم السؤال لا يكون
لتأكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تساءلون
لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا
ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة متواترة
فوجه قول الظاهر والبغوي قوله كالاعم ان في كونه لا اصول العارضة لتعلق

تأمل

تأمل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله كقصد عدم التعيين
بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله ويحمل الى اعلم انهم جعلوا الحمل
على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واعترض عليه بان الضمير
انما يكون نكرة اذا لم يرجع لضمير رب رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك
مبني على ما ذهب الشيخ الرضي ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن
تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات قوله اذا لم ينصب وضعفه
الحق ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد في نحو
في باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم قوله تعين
الرفع على ان يكون الحق يحتمل ان يكون مبتدا وعمرو فاعله والحاكم بهذا
الاحتمال لانه في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية قوله
بان يكون معناها السببية لا العطف كما في اذا التعقيب فاكرم قوله ويكون
معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع قوله لكنها يجعل الجملتين
كجملة واحدة وذلك لاتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضي ما حاصله
ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدا اذا عطفت عليها
جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاول من اضافته
اولا او نفسه فحينئذ جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء بما في اختها وذلك
لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فيقول الذي جاء فيغضب الشمس

زيد لان المعنى الذي توقف حصوله غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم و اما الواو فانها
كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدت القرينة على التعلق كان يقول
الذي جاء وقعدت هذا في تلك الحال زيد قوله واكثر الشارحين على ان المعنى
على معمولي عاملين بحذف المضاف ليتبع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز
تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد قوله
فهذا اي فهذا العطف وان كان بحسب الظاهر جايز الخ كانه اشارة الى
دفع ما قيل في هذا المقام من ان الاتي في قوله واذا عطفت على عاملين مختلفين
لم يجز ينافي للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقيق فكيف الحكم
بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف عاملين مختلفين
وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر محقق والمحقق بحسب الظاهر
لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة
في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكن
نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان
تقول ان المراد من قوله واذا عطفت واذا اريد العطف وح يندفع الا
الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة
فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعلق قوله لكنه لم يجز عند الجمهور
المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش
ان

ان العطف على معمولي عاملين جايز الا انه يفصل بين العاطف والمجرور
نحو ان زيدا في الدار وعمرو الحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف
الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا
واما المتأخرون فهو يجوزون اذا تقدم المجرور ورفع المعطوف عليه وتأخر
المنصوب او المرفوع ثم تأتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا
الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز
بعدم استواء اخر الكلام واوله لان المجرور في الاول مؤخر وفي الثاني مقدم
م ومنهم من استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد
السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه من هذا التفصيل يظهر
ما في كلام المحشي اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه
وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم منه كلامه ان الجمهور لم يجوزوا
الا في ما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا مادة متفق
عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه خارج عن الضابط وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع صوره عند الجمهور الا في نحو في الدار الخ
فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه
لا يستثني قوله يحتمل على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي
عامل واحد قوله التاكيد جاز بالهمزة وبالواو اعقب العطف لان

العاطف وهو ثم والفاء فمن ذلك في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله كقوله
تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله
اي حالة وسائغ انه فقوله ام المتبوع في النسبة او الشمول كقولك سائلك
في العلوا اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الغزو اي في باب
الغزو ظاهر قيل في النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد
انه تمييز يجب جعله عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء على الذات
المقدرة اذا كان بمعنى الشان يعني يجعل حالة اي حالة المفهوم منه
بطريقة من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاءني زيد نفسه مفهوم من زيد وكان
الاحاطة مفهوم من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة
فيكون حقيقة في مجموعهم اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه ولهذا اطلقه
النسبة قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوي فانه غير
نافع لما قصدته من دفع الغفلة او دفع ظن الغلط فانك اذا قلت
ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان
المذكر عمرو وقس عليه الصورة الاولى قوله بتكرير كله واجمع اليه قال الشيخ
الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار
نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل
واحد

واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عددهم الجماعة
تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل
اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ اجمع فان الاغلب قطعه عن الاضافة
وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين فبعضها لم يجئ الا تابعا على انه
تاكيد وهو كل منه اجمع ونحو فانه واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة في
التقدير على رأي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف
اجمع اضافة ظاهرة فيذكر به لكن بناء زائدة كنحو جاء القوم باجمعهم
بجعل عينه فانه يؤكد به جميع الثانية ... واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل
على احد عشر وجها ... مقطوعا عن الاضافة حالا واما يضاف فهو تاكيد او هو
افعل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك
في ثلثة وما فوقها بقول جاءني القوم جميعهم لا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد
ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بل الوصف
نحو جاءني رجال ثلثة واما البدل والعطف فظاهر ... به لكن في اخراج
بدل الكل الصحيح الانسب وهو ان المبدل منه في حكم تحب فلا يمكن ان
يكون تقريره مقصود النسبة فيهما قوله وافادتها توضيح متبوعها الخ وكذا
ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتاكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان
يقال في الخفي انها حارثة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا يغير امر

يلي العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضاف تاكيد ح

اي كمتبوع لاني التسبد لا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية
الرضي قال يعني في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تغيرها عن
المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على قوله
معنى النفخة اصلا فلا تقع فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى
نسبته ولا الشمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلوله
للنفخ واجاب بان الوحدة مستفادة من نفخة هنا لا قصدا انتهى اعترض
الشيخ الرضي على هذا الجواب بان احد لو لم اعم فان اجمعون في قولك جاء الرجال
اجمعون يقرر مدلول الرجال تقرير المطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء
بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام الخ ر
بها الا معنيين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون
كونهم مجتمعين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما في قوله
تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على انهم
السجود في حالة واحدة وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة با
بالتأكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا
عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفس وعين
اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي فلكن
لبس ببعيد قوله اي تكرر اللفظ الاول او ما به تكرر اللفظ الاول قبل جاز ان

يكون

يكون الغير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري للتأكيد بطريق الاستخدام
ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد في قولك يا زيد
يا زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان يجوز ان يؤكد
على انه مقرر كما هو الظاهر وح يكون تأكيدا لفظيا ويجوز ان يذكر زيدا الاول
على انه توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بدلا عن الظ بف
وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون لشيء واحد مقصودا او غير مقصود
بحث وفيه ان قوله او حكما بذكر المراد فاعترض عليه بان اكتع واخواته مرادفة
لاجمع فيكون تأكيدا لفظيا مع انه من اقسام المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم
المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك لكونها بعد
فهم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها
تأكيد لاجمع بل هي تأكيد لما اكد به اجمع واما قول المحشي واكتع واخواته اتباع
لاجمع ليس معناه انها تأكيد له بل معناه انها اتباع له في الاستعمال لا بمعنى انها لا يستقل
بدون لخفاء معنى الجمعية فيها قوله ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان تأكيد الاسم المستقل
يجوز الا تبدا به والعطف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف
واحد وبكرره بتكراره عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن
على حرف واحد ولا واجب ولا اتصال جاز نحو بره وحده نحو ان زيدا قائم
وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع وتجويز التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو

نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المنفصل التكرير بالمنصوب المنفصل
وكم فوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المتصل فهو تكرير بلا فصل نحو زيد
زيد ومع الفصل نحو قوله تع وهم بالاخرة هم الكافرون قوله قيل لا معنى لهذه
الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يفيد اللفظ
الاول وثانيهما ان يقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون
لها اصل معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم
يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى
متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث في نبثت الشر استخرجته وقولهم اكتعون
ابصعون ابتعون قيل في القسم الثاني اي لا معنى له مفردة وقيل في الثالثة
وذكر الاشتقاق ما ذكره الشارح قدس سره قوله ويمكن استنباط مناسبة
الى اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما البروز فلانه تمام الشتر
وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا
والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي
قوله وعن بعض العرب نقيضهما والاولى اولى لكراهتهم اجتماع تنشنين
او الجمع حيث تأكيدا نفعا لهما لفظا ومعنى قوله باختلاف الضمير كله وكذا في جميعه
قوله او الجمع غير جميع نحو كل الاسم فانه لم يؤنث قوله وجميع في جميع مؤنث او نحو جرى

بجزاه

بجزاه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اعتقد هكذا
ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل انه يقول ذو اجزاء او متعدد يعني بطريق
عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد قوله لان الكل ما لم يلحظ افراده حقيقة
جاز ان يلحظ افراد الكل حقيقة ولو كان الحكم على واحد واحد من افراده
كالدرهم والدينار الصغير كما جاز عكس ذلك ايضا وتوهم الحكم على كل
فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه
حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي يصح افتراقها حسا او حكما
اي افتراق حسي وافتراق حكمي والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون
الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقه
حكما وحالا لم يصح تأكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي قوله مثل اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون شيء اجزاء يصح
افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبد فاذا اكدته بكل يرفع الاحتمال الاول
لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل مقصوده فاذا اردت
رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبد قوله بخلاف جاء زيد كله
القياس فانه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه
وهو خلاف القياس والسماع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع فلو اردت
الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كل فتربته من ثيابه كلهن لكن بنا قسن فيه

في تأخير اجمع عن اتبع فان الزمخشري وحده ذهب و تبعه البعض قال الشيخ
الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف
اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة
لها لان الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا وانما
المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع
في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اي تام
قوله بالنسبة الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البعض البدل لا يكون الا المقصود
قوله دونه ظرف لنسبة او حال من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع بل يكون
النسبة توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط لان متبوعه مقصود ابتداء ثم قوله
ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا
فقل يا زيد يا زيد ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه
في بحث التأكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التعريف اظهر
من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة
لها الى اخراج متبوع المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن انتهاء ان قلت قد وقع في كلام جماعة
من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة
لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلت

اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه
بالاستثناء المحض او من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد بدلا
في قوة قولك ما قام احد غير زيد فكان البدل في الحقيقة غير زيد وهو
مقصود بنسبة القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال
قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف
والمظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث تبقى
النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني وينبغي ان يحمل عليه
كلام الشيخ الرضي قدس سره على هذا قوله فالاضافة في الاخيرين اعترض
عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية فيمتنع
ح فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب
التابع والمتبوع من جهة واحدة تشخيصية ويمكن ان يقال لو قرء
الاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه
ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكورة
ومعطوفه والمقدرة النائبة منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف
قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه
قوله والبيان فرع التبيين ولولا التبيين لم يأت به قوله الا الغلط فان
كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت به الاسناد

الا الثاني وجعلت مناط الحكم فانك تقول جاءني زيد مع قطع النظر عن ان يكون
اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فحصوله بذلك المعنى على ما لاحظت ان وقوع
الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وبهذه الفائدة فتنتفي في عطف البيان
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس فلو لم يكن النسبة الى الملابس
اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال مثل الامير سلب ثوبه وبني الوزير وكل ذلك
لان ذلك الملابس مفهوم ضمنا قوله بخلاف ضرب زيد حماره فلا بد من اعتبار ذلك
القيد لاخراجه وان ادرج ما ذكرناه قوله فيه خلل نبه اليه اي لم يلزم ثبوته في ضمن
قوله نظرا الى انه فتأمل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل
فكيف مثال البدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قوله بعد ان تغلطت بالقصد والشرط
المسلوب التي هي او بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ الرضي لا اقسم
الا لا يوجد ان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فحقه
الاخراج بل قوله بغيره قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر
لم يذكر بجهة كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قوله واذا كان
البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة
قوله اما النعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على الاطلاق بل هو في بدل الكل
ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس في
المبدل منه كقوله نحو بالواد المقدس طوى اي المقدس مرتين قوله ليكون
المقصود

المقصود وانفصل نقل عن بعض انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل
واما في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من
ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان منفصلا لكان
معرفة ولو كان متصلا لكان موصوفا به قوله ويظهرين كقوله الزيدون
لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يجيء بدلا اذا تقدم لفظ الزيدون لانه
واخوك والنحاة يريدون في هذا المقام كقولك زيد ضربته اياه وهو تأكيد لتطابق
لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة
ان انت تأكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيده
الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول فلذا لا يكون بدلا
يفيد ههنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيد كما اشير اليه
في قولك يا زيد يا زيد قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب قيل لانه ان
يكون شيء غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا
يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كونه مدلولهما
واحدا لعل يفيد زيادة يفيدها المبدل منه وفيه ان المعرفتين متغايران
غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله فان الجائع فيه معنى
فيفيد ما لا يفيده المبدل منه قوله واتى على حل ناقة دبراء عجفاء نقباء
الدبراء ثبت ريش والعجفاء الا غرة النقباء سود شديدة [illegible]

وعطف البيان

قوله ان كان فجرا اي كذبا يقال عين فجرة قوله ان جعلناه بمعنى المصير اي فحينئذ

معنى الجعل قوله انه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون المبني

المأخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد كسبه لانا نقول لا عبرة

لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان

الشرح فكذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجه لا في

مفهومه كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور

لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمناسبة

الحقيقة في تعريف المعرب هو هوه المناسبة المختصة لا العكس

لانها اعم من المناسبة وهي كافية في البناء كما يشير عليه تفصيل موجبات

البناء قوله لعله فصل يعني انه اراد بقوله ناسب مبني الاصل مناسبة

معتبرة تفصيلها ما ذكره ويشترط ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب

كاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يكون

ان يراد مطلقها لما سبق لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء كما قاله

الشارح ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب

ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب قوله انما يتحقق الاسم معنى المبني

الاصل لا تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تغيير الواو والعطف

وهي لا تحقيق قوله وكلمة او ههنا لمنع الخلو للشك قال في التعريف قيل في اي

منشئ

نشئ يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بان غير مركب حكما

باعتبار صدق انه كلمة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الحاكي

ولا ما يرى به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قوله

في الجامع يعني حركات البناء لا للقاب دون الانواع لعدم اختلاف اثرها قوله

اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها او القاب المبني المفهوم في المبني

من حيث علامة يعني القاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي

حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون

مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة

لان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الجر وغيره

مجاز تسمية للقالب باسم المقلوب قوله ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما

لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لكسر

الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا للتوقف النفس عن مجرى قوله

وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد

ان الحركات التي هي ... فيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والكسر بالمبني

ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله والقاب لان لقب الشيء يختص به فعلى

ما ذكره الشارح كأنه ان تلك الاسود القاب لحركات المبني لا بخصوصها قوله لانهم

كثيرا ما يطلقون على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم لم يجز في

لذكره قوله حيث قال بالفوز وغفائه يناقض فيه بالفرق بين ما فيه البناء وما

ليس فيه قوله والكنايات اي الى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها مبنى كفلان

وفلانة قوله والاصوات قيل انها ليست اسما لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى

الاسماء الحقيقية في البناء فلهذا اعدها منها قوله المضمر نقده على ساير المبنيات اولية

في شيء فيه اعرابه لانزاع في بنائه وليس ايضا فيه خلاف الا الكسائي وعلة بنائه

احتياجه الى حضور وتقدم يحكي عنه قوله اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كان

فلك قوله حيث انه متكلم فيه اي ان أتي بأي مثل مخبر على القول المختار ويرد انه ليس

موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمحكي عنه من انقطع النظر عن صيغة المتكلم

والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات في لواحقها اللهم الا ان يقال ان

ايا يكرمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان

يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد قوله

وخرج بهذا القيد يعني قوله لفظ المتكلم والمخاطب فانها ليس موضوعا

للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا خرجا

عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم

والمخاطب موضوعان للمفهوم وتقييد الحيثية هناك يخرج زيدا في اعجم المسمى

بزيد عن نفسه وفي حكايته حال المخاطب وفيهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم

بقوله اي مادة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب

لانها

لانها موضوعان صيغة وحركتها ولعله اراد بالصيغة الهيئة الحاصلة قد

يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون فقد تكون

للشرط وقد يكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب

يعني لما انه ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطب من حيث انه مخاطب ولهذا

تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ولتقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا

يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد

ضرب دليل التكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد

الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن ذكر نعوذ داخلا في

الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا

قل بل الى اخراجه قوله اراد بالتقديم اللفظي الى اعلم التقسيم التقديم اللفظي بما

ذكره يدل على انه جعل قول لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا

من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي هنا بيان التقدم

جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقدم

اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف دأبه فان عادته جعل اللفظ قسم

التقدير كما مر في باب حكم المعرب وبيان الاعراب بل يجعله لقائل ان يقول

لما معنى لان الجعل الحكمي في اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير مخصص لان جعل

المقصود الذهني وعدم تنبه قبل ذكر المضمر بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان الجعل

المحل في لبيل الاخر جعل العهد في المحكم الذكر واما التقدم فمقتضى لاحاجة فيه
الى المحل نعم لو جعل العهد الضمير راجعا الى كلمة الذي بعده احتيج الى المحل في
التقدم بان يقال انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي له ما
تقدم الى مرجع لكن في بحاله وضعه ومقتضاه الفرض اما بمفهوم من لفظ بعينه
سواء كان بطريق النص او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني
من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله تع هو اقرب للتقوى وكقوله حتى توارت
بالحجاب اذ المعنى يدل على تواري الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم
من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد فكانه
متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث اللفظ او من سياق قوله
الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة
خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تع انا انزلناه في ليلة القدر وان
النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال في نعم رجلا
واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قوله يستقر
فيه في التلفظ بلسان المخاطب لقيامه مقام الظاهر
مع اعراب للاختصار قوله الا انه يقع فيه ان فلته من المواضع لحصول المقيع
بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه فيها فيه

الشر

ان الفصل بينهما مطلق فيجي قوله الاول ضربت وضربت قيل لا ولا الى بقول
ضربت واضرب الى ضربت ويضربن لكيلا افراد النوع المتصل مستوفاة
ويمكن ان يجاب عنه بان كما او يضرب صيغة المتكلم مع وصف ماضيا كان
او مستقبلا او بان مقصوده التنظر لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر
صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلافه يستلزم اختلاف
الضمير ودفع توهم فانه اوائل في بيان ابتداء الى ضربن قيل الى نهاية
الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه
الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون الى
للاسقاط فيدخل قوله وانما بداء بالمتكلم الغرضيون يبتدؤن بالغائب
لتجرده عن الوصف ثم يراعون اسلوب الترقي انا نحن قد تبدل الهمزة
هاء وكذلك قد يحذف همزة انا وقد يسكن نونها في الاصل وهو عند البصريين
همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله والضمير في انت الى انتن هو ان
اجماعا قال الشيخ الرضي وهو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكله
بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عما وكما ان لو احق

اياك واخواتها عند الكوفيين في باعيا ذكرنا وضعوا للمتكلم لفظين يدلان
على نسبة ثان يجئ بهذه سنا يدة على الكم قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك
بنى على تقابل الواحد الغائب والواحدة الغائبة فيما سبق على كم نوع منفصل

كمود وهي قوله هنا صفة قيل حال وفيه ضمير مستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكا
منصوب بمحذوف اي اخص بالاستتار خصوصها والجملة معترضة قوله التي وضعها
للاختصار اي المنظومة في هذا الباب الاختصار اما اولا فبأخذ المعاني
المختلفة للاعراب في مدلولاتها ليلا يحتاجون اي اعراب واما ثانيا فقلة
الحروف وهي وهي في المتصل ظاهر واما في المنفصل فلانك اذا
عبرت ما في نفسك عن غيرك باسمائها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا
منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء
الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثل التبس على المخاطب انه زيد العالم
او الجاهل فيحتاج الى تعيين امرا والى قرينة واذا قلت انت مانا او هو
بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل
في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل
قوله استتار الفاعل ليس المستتر في مقولة الصوت والحرف ولا ادري انه
اي معقول هو قوله المتكلم صفة للمضارع قوله مطلقا يعني مطلقا او استتارا
مطلقا والظاهر ما قال الشيخ رحمه الله انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله
وفي الصفة مطلقا قوله وفي الصفة مطلقا باعتبار ان الصفة هو كونه صفة
قوله لا يسوغ المنفصل الح لا يجب هذا الانفصال في ما ذكره لان الصفة
الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل

يجب

١٤٤

يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعلها احوج شيء الجملة فاعتني
بابرازه وكذا فاعل المصدر قوله الا التعذر المتصل اللام للوقت او للاجل
قوله فاذا الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء
من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل متقدم او محذوف فكيف يكون كالجزء
الاخير او بالفصل وصوره في بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا
وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد
وما وقع ثاني مبابي علمت واعطيت اذا كان الانفصال يورث التباسا
بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى اولا — اتصال
في باب علمت ارجح قوله لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيد
اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك
زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول
لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول
على الفعل يفيد كونه اهم قوله صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا او حالا
او صلة او خبرا قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف
وما ضربك الا انا وكذا انا ضربك انا قوله ولكنه تاكيد لازم لا فاعل الشيخ
هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل هنا تفصيلا وقال اذا اختلف
ما جرى عليه وما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التكلم

او فرعه وهو الا انه مثل اللبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان
انتفى في الغيبة ايضا فالالتباس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة و
الضمير لا يرفع اللبس لانه اختلف في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس
منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع
المخاطبين فان اللبس حاصل بينها ويرتفع بالتأكيد واما الصفة فكذا
فاللبس حاصل ههنا في جميع انواع الاختلاف المذكورة ويرتفع بالتأكيد فلما رفع التأكيد
بالمنفصل اللبس في هذه الصورة [illegible] لم البصريون في الجميع سواء
كان هناك لبس او لا سواء امكن رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا
كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت
فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلت
لما كان هذا الضمير لم يأت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه ضعف [illegible]
على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع
ضميران ولم يكن احدهما [illegible] تعذر قبل الاتصال قوله اختار اعطاكه وبا
قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجازه غيره قياسا على الغائب
قوله للتحرز عمن تقدم احدهما وبين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل
في الاصل كما في ثنيك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول في باب اعطيت ويمكن ان

يرفع

يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال
باعتبار المشابهة في اللفظ قوله فيلزم الانفصال لتعذر [illegible] ولان الثاني
اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من تعلقه بما هو دونه قوله وحكى
سيبويه اي عن العرب قال انما هو شيء قاسه ولم يتكلم به العرب
فوضعوا الحروف غير موضعها واستجازه المبرد ومذهب النحاة قوله لكنها
لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد او بسبب
ان لا منقصة في التعلق بما هو اشرف عنه وغيره ونفى جملته بالانفصال قوله
شئت ادرته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت
اولى منه في الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت
فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضميره الفاعل وفي مفعولي
باب علمت راجعة المبتدا والخبر وحقهما الانفصال لانه كان في الاصل خبر
المبتدا اي قبل ان انفصال خبر المبتدا لان عامله معنوي وقد انتفى بوجود
الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والكلام
عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان نحو كان زيد قائما في
معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله ليكون ما بعدها مبتدا عند الجمهور او
فاعلا لفعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال قوله
[illegible] المشهور يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان [illegible]

لولا انت بهذا الضمير اى نوع المنفصل وبعضهم يعود الى اخره يعني اوله الى اخره
فيشمل ضمير المتكلم لكن عبر الاسلوب بما ذكرناه قدس سره قوله وجيء
الى اخر الكلام لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرهما لما اختلف في الضميرين بالانفصال
والاتصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبرهما غاية
واحدة وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اى مقام اتصال
الضمير جارة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال
كما ان لدن لها تجر بالاضافة واذا وليها غدوة نصبها قال الشيخ
الرضي فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير
ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جواب اذ لا معنى لولاك لهلكت انتهى الا كان
بوجوده كما قوله فالاخفش يحرف فيها معمولها ويطرفه انتهى عنه جرا
قوله سيبويه في نقد بعضها ان الضمير واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان
معناهما الاطماع والاشفاق فهو اى جانبي لعل وعسى فينصب الاسم
ويجعل ضميره مفعولا على التشبيه والتقارب فيه ان يكون مع ان لرعاية
لعل قوله نون الوقاية وسميت بها نون الوقاية لان الياء كما يحفظ
السقف على السقوط يحافظ وكذلك النون اخر الكلمة عن الكسر اى باء
المتكلم اذا لم يتصل بغيره قوله لتقي الى اى لتحفظ عما هو اخت الجر وهو الكسرة
في اخر الكلمة غير عارض فلا التقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا
الفعل

الفعل اخر وكانت الكسر اصل علامات اخر فعل النفي ذكر ههنا ان
يوجد فيه ما يوافقه لعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في
بعض الاحوال على قدر وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن الكسر ومن ثمها
في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد الباب ولكون الكسر معتبرا كما في عصاني و
ما فيه من الكسر كما في عصاي لكونها على الفعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية
يعني ان اضافة من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا
من باب رجل سوء قوله عربا عن نون الاعراب سواء كان فيه نون الضمير او
نون التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاز فيهم نون الاعراب مع نون
الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا حظ
لها قوله لعروضها بالنسبة الى الكسر العارضة للياء فانها الزم لانه يكسر
الكلمة كجزء الكلمة مستقلة قوله وانه خطاب عام وقوله مع النون
ظرف لقوله اخير قوله يعني ان وجهان التغيير مبني على انه حمل التخيير
على تجويز احدهما سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان قوله
واخواتها عام يشتمل ليت ولعل ولان لان حكمها مع الثاني المشهور
رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم
وتخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد
ويقول في لدن انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه

انه لم يذكره وصح ليت قوله على الحركات الثلث البناثية بهذا الظاهر في غير التثنية واما التثنية

فوجهه ان الكسرة المناسب مغايرة لكسرة نون الاعراب اوا بها الطرح

الجب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يجا فظوا على الفتح

والضم الا زمان قال سيبويه يقال في لد بالضم لوي وفي الكاف الحادة

كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال

المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن بينها فيهم

ان التحرز عن اخف الحركة في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث

ان حركة اخره بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها

بالفعل وقد صرح التحرز بذلك للتعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه

تعليله اولى من لدن الا اجتماع النونين قوله كما في لعل فانه في صلى قوة

اجتماع اربع نونات اولى الفصل بين الامين الاحرفا واحد قوله وكما

في ليت المشهور فيه ان النون لا تزاد الا لضرورة الشعر قوله يتوسط

بين المبتداء والخبر الظاهر ان يقول ويقع بين المبتداء والخبر فيعبر بوجوده

ان يكون بين للتاكيد وانما فتح الى التاكيد لان حق المبتداء والخبران

لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بالعوامل اذا

دخلت عليهما لم يبقيا مبتداء وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتداء

والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيها تجمعا بين الحقيقة

والمجاز

والمجاز وذلك جائز عند المحقق وبان فيه عموم مجاز بان يراد بالمبتداء مثلا

الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتداء على حقيقتها لانه من

قبيل هذا الشباب في شباب وصباه وانه ضعيف وفيه نظر لان الوصف في الحاضر

لغو وفي الغايب معتبر ولهذا اتى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس

من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغايب فنظيره رايت هذا الشاب

في شباب وصباه لا رايت هذا الشاب في شباب وصباه قوله صفة مرفوع

الحاق للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير

صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المبتداء والخبر قوله مطابقا للمبتداء في كله

وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في المرفوع هو باعتبار الخبر قوله

ونحوها وخطابا وغيبة دما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لغيابه مقام مضاف

غايب قوله يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين حافظا بعده حتى

لا يسقط عن خبرية قوله ذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غاية

للتوسط ويذكره يكون قوله يسمى فصلا علة معترضة بين غاية ومعنيا وانما لم يجعل

علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو جعل من المقصود

بيان التسمية يقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل

بين الصفة ونحو هو وفي او بالوضع قوله نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا قوله ان يكون

الخبر معرفة معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لاشتراط ثبوت الالتباس

في المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبر ذلك لان صيغة الفصل
مفيد التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفس القائم واذا كان تأكيدا
يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما
اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي
ان يقتصر على مورد السماع اجاز الجازولي وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى ومكر
اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تأكيدا وكذا في قوله
وانه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر بالمضمر وفي نظيره تأكيد المتصل
بالمرفوع والجواب بانه تأكيد للضمير المستتر في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا
عرفت لبس ذلك بالحقيقة احتمال اخر لانه مبتدأ عند المحققين قوله وقوعه
اي عند الخليل متعلق بقوله لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قوله وبعض العرب يجعل
مبتدأ وبعضهم يجعل تأكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التأكيد عليه فان لام
التأكيد لا يدخل التأكيد قوله ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية البتة الا اذا
دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا
تعمى الابصار قوله ولا يبعد هذا وجه وجيه قوله ضمير غائب لان المراد به الشأن
والقصة وهو نحو غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف ضمير الفصل فانه
عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكر قوله ويسمى ضمير الشأن قال الشيخ
الرضي سمي به هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا تناسبا لان
ذلك

ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع نحو الظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن
والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسره وصف له قوله بان
كان مبتدأ او بان كان عاملا حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله اما جوازه
فلكونه على صورة الفضلة هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة
الفضلة لا يصحح الحذف بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة
على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع اسم ثاني في نحو قوله
عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون واما على
خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن
ضمير الشأن لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه
ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها
في تأويل مفرد وهي اسم لها وخبرها المحذوف والتقدير ان من القصة مطابقة
للواقع قوله لان خبره كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله
لا ينافي تبعية القرينة كما قال سيبويه فعلا ان يدخل الكنيسة يوما الخ وذلك الدليل ان
نواسخ المبتدأ لا يدخل على الكلام المجاز ان قلت يجوز ان يكون منصوبا فرجوا
التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث
قوله يدخل الكنيسة يعبد النصارى اذ جمع جمع بيوت وهو لو المغرة
قوله وقعت قوله اي اسما ووقع كل واحد منها انما فسر بذلك لان الضمير

الظاهر هو المجموع ووضع المجموع ووضع اجزائه قوله اسم اشارة حسبت هي تجعيل
اعتداء هو اصيل بين المحل وما يجيء غاية لذلك الا ابتداء وهي لا يكون
الا الى المحسوس [illegible] قوله فلا يرد خبر الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف
للشيء بما هو اخفى منه والجهالة لان المعرف ليس بانفهم من الاسما
نكرة قد اضيفت الى الاشارة بل المذكر المركب الاضافي معنى اصطلاحي كما انه
البادر بيانه بانه الاشارة المعلومة لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس
تعريف للشيء بنفسه كما يتوهم لان المأخوذ في المعرف جزء بل قيده وانما
يكون كذلك لو كان نفس ما خوذا فيه قوله محمول على التجوز [illegible] المحسوس
[illegible] اذ ما من شيء الا ويدل عليه قوله وهي ذا للمذكر لما يصح حمل
ذا على هي بعوده الى الجمع احتاج الى التوجيه فقال بعض المحشين تارة
بان قوله هي مبتداء محذوف الخبر اي وهي منه والجملة التي بعده
مبنية ولا يخفى ان يقال اي وهي فيما سنذكره وتارة بان ذا خبر بتقدير
معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتداء محذوف اي هو
للمذكر ويلزم على هذا التقدير حذف المبتداء وحذف المعطوف وهو قليل
وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتداء الاول بتقدير العايد اي و
هي ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتداء خبره محذوف والجملة
خبر المبتداء اي هي منها ذا المذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان تنشر

الكلام

الكلام على نسقه ثم قال قوله لتشاهده ان من باب حذف الموصول اي الذي
لتشاهده ان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيون لكن نقل
ان بعض المحققين مال اليه وقيل ان قوله تع وما منا الا له مقام معلوم
من هذا الباب اي ما منا الا لمن له مقام اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان
توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل في الحال معنى الفعل الح
فيه ان قوله ذا اجزاء للخبر على التحقيق فان نظيره البيت سقف وجدار
وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله على احد الوجوه قال
قال قد [illegible] في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتداء وسا
ان خبره وقيل ضمير الشان هنا محذوف اي انه هذان لساحران جزء ينقلب
الالف ياء فان الياء قد يكون علامة التانيث كهذي فرق بين تعقيب الالف و
الياء ها لان الهاء قد يكون بدلا عن التانيث في الوقف ثم وصل الياء
بها من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا تثنى من لغات التي لم يرد التثنية
المتعارف لان المعرف لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة قوله واوا
كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول لاصل سبيل
الحذوق بمعنى الحروف بمقتضى اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا
بالام ولما افتح [illegible] العبادة لدفع ما قد يتوهم من ان ما تخفيها
جزء من اسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بين ها وذا اسم الاشارة بجمره

[illegible]

بعض اللام ذا الكاف وذلك بان واخواتها كثرتها انا فاذا وها انتم اولاء ها
هو فاذا دخلها اقتبل قوله لامتناع وقوع الظاهر فيها فلان هذا افعل لا تفعل
مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع اسم فالاولى ان يقال لان معناه غير مستقل
بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذلك انت قوله وهي تحرف بذكر ويؤنث
واعتبرها تذكير بعربيته تذكير اسم العدد اعني خمسة قوله اي حرف الخطاب
فانه اقرب ويحتمل ان يعتبر باسماء الاشارة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
للمتوسط فان الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط وللبعيد دون اللام
وذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب والحضور لانه للاشارة اليه
حسا وسائر بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به في نقضيها بالوضع للحضور بحيث يصلح
لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب الثاني في كلام واحد الا في
مواد مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان
موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال المتوسط
واذا اردت التنصيص على البعد وجب معه زيادة وهي اللام قوله وطار اثنى
بعض كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الاخر
بالتاويل كما ذكره في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة
الا بالاستعمال فانه لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع قوله ولو امكن لنا

اكان

كان المخالفة بين ذا واخواته في البعيد التي به قوله اسم اشارة الى كلمة ذلك
لان ما كان غير صالح لذلك الا فلبس فيما ذكر زياده قوله الا في ذلك بضم
الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايضا
للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحق الكاف ولا يلحق ثم قوله
هناك اي اخص خصوصا ذكرته للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا
كما استعمل في الزمان كقولك نحو هنالك الولاية اي ح وذلك باستعارة المكان
للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعه ضعيفا
قوله اي اسم لا يتم الخ اي اسم لا يتم حال كونه جزءا او هو بعيد عن المعنى المراد
اقول او لا يتم جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال وذلك لان
الافعال التي تحصل حصرها قوله والمراد بالجزء التام الى حمل الشيخ الرضي جزء
التام على ركني الكلام كما يسبق الى الفهم اولا وقال معناه ان الموصول
الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلته هذا هو الحق لكن
لا وجه للتخصيص فلو اردت ان تجعله فضلة لم يمكن الا بصلة فلهذا عرف
الشارح قدس سره الجزء التام غير ظاهره قوله والمراد بالصلة معناها عن ظاهره صح
اللغوي كذا انه الى الاعم وقد ان الفاظ العلم بمحمولة على معانيها اللغوية
ولا مشاحة في الاصطلاح ومعناها العرفي قيل لو قال جملة خبرية وغيرها لكان
اخصر واوضح لكنه سلك طريقة الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فصار بيانا

الاسم المصطلح عليه بتلك الجهة والظاهر وقد ان تقدم التعريف والتفصيل لا الاجمال
ثم التفصيل في خارج التعريف ولكن ذلك الفعل مناف كما نقل عنه ان المراد
معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية
بالموصول مع ان فيه موافقة ما بيع القوم مستندا اليه لا يقال جاز ان
يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الحمل بمصدر فانه لا يحتاج
الى العائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا ما اصلا
نعم الجزء التام هو ما اول بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه الجملة كما في الموصول الا
الاسمي قوله ولقائل ان يقول يمكن الجواب لقائل ان يقول ذلك والا لزم التعريف
بين الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة
الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وهذا لا يجوز لانا قيل في تعريف العالم
بما له العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثل العلم صفة يتجلى بها
المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء في العلم كما هو مشهور ليس باعتبار الهيئة
الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدإه فتعريف العالم
بما له العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلة جملة خبرية ليس
تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي
وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذا من الصلة العرفية ولا بد له باعتبار الاشتقاقية
على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفها بتعريف العالم بالعلم بل انما

فيقال

فيقال الصلة جملة خبرية اي قوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة الضمير والحقا
الا الحضر الصلة بالتباس اليه لان الموصول قوله جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع
الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول للموصول له وذلك لا يتصور الا في الخبرية واما وقوع الجملة
الانشائية صلة كقول نحو وان تكلم من سيقتل فلان الصلة هي جواب القسم
وهو جملة خبرية قوله او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول
بان قوله وصلته الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة كما فيقال قوله لا بد من ضمير
الا انها قد فانه قد يجيء الظاهر موضع المضمر قوله لان اللام الموصول نسبة اللام الكرم فيه
وليست بالحقيقة لا ما جرفيه كما زعم بعضهم لعوده الضمير اليه والقول بان الضمير
راجع الى الموصوف بعيد قوله صلة معنى والنه الجملة ولو كان بمعنى الماضي وايضا
لا يكون صلة مصدر لانه لا يتقدر بالفعل الا مع ضمة ان وهو بعيد متعذر بجعله و
الصلة لا يكون الا جملة قوله وهي اي الموصول لفظا ومعنى الجمعية باعتبار الجمع كما ان تأنيثه
الضمير باعتبار ضميره فيكون المرجع معنى هو ما انه السابق والضمير الذي فيه قوله
الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي
بعدها صفة له فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفة جاز
ان يكون صفة كما في والطائفة كما سائر كل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون
صفة لما ليس بموصول قوله التي بتبدل عنه قوله واللاتي اللاتي وقد تسند لها اللام

فيها بلا فرق الياء مع الهمزة قوله واللاؤن كاللائين بمعنى الذين ذوو العلم واللاؤون في الرفع
هذيل وقد يجوز حذف النون من اللذون تخفيفا ومن اللذين ايضا قوله واي وايضا اي
معرفة كاهي ة كانت او معقودة قوله بمعنى الذي في عرف كذا في قوله بمعنى التي الحسوية
اي بني طي تلبث في النسبة احدى اليائين للفاذ بلا خوى عن تكرار بمل الاجتماع بين
اليائين قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارات موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او
من الاستفهاميتين اذا لم يكن زايدا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله اي
اي من ذا الذي فان ذا زايد او بعده موصول قوله والعايد المفعول سوى عايد
الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والخبر اصل في بل موصوليتها
قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في
داره زيد اذ يستغنى بمن في كل حذف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الخبر اما
ابهم وادوم فنوع ثان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا الثاني
الموصول لا بدل على ان العايد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان يجر ول
فيجوز بشرط ان ينجر بالاضافة صفة ناصبة لتقديره او ينجر بحرف جر
متعين كقوله تع انسجد بما تامرنا اي ويتعين حرف الجر فيه اذا جر
الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت
بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج

ثم وان يحذف الحرف الجار اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا ثم يحذف
ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف
الا اذا كان مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان
في صلة اي جاز الحذف بلا شرط وان لم يكن في صلة اي فبشرط استطالة
الصلة كقوله تع وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت
الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه
في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل
كلامه ان قلت فلم تخصيص العايد بالمفعول وتعميم المفعول لتخصيص الاستثناء قلنا قد مر
نعم مر ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين و
كون العايد بعد الا لبيان الاستثناء على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا
في صورة الانفصال بالحذف فلا يحذف ح واما نحو كل لا معنى لتقييد العايد
بالمفعول فيه لان العايد فيه وان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان
قبله فقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه
لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت
انه حذف للاستطالة والكلام في حذف العايد من حيث انه عايد ويجري هذا في الجملة ك
في الجميع ايضا قوله من فيهما مستعمل ويجري النعم في التمكين الى الندرة قوله وتنكيره
يتذكر مثل معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما ولم عرف

ان يجيء وحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مخبرين قوله لان الذي يخبر عنها اي
المخبر عنه الذي يكرم اما ذات يخبر عنه فهو زيد في مثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الخ
وانما اخبر بهذا الموصوف بالقياس الى زيد دون الذي في المخبر عنه بحسب الظاهر لان شأن المخبر
عنه ان يكون مجردا عنه والذي لا مرح اجزائها مقرر في بعضها دون بعض الموصول قوله اي
او صفة كلمة الذي الخ لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الجملة مبتدا ومبتدا
مرتبة التعين قوله وجعلت الخ لان المطلوب ان يتصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك
المخبر عنه ليتصف هو بلا تغيير شيء في الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول فكان المخبر
عنه ليتصف به مبتدا ان يكون نائبة في الضمير العايد فكانت قوله واخرت له الخبر وصفة
الخبر التام قوله في الجملة الفعلية جامعة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعه
جملة اسمية فهو اختار الزيدان وما فخرر البكران فلم لا يصح الاخبار فيهما قلنا
بهذين [illegible] ان [illegible] صاحبة للام قوله في خبر [illegible] ولو قال
ولو قال في حكم الجملة يشمل مثل نحو نعم رجلا ورب رجل لكان اتم
والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة
في التاكيد فلا يفيد الخبر ما افاده [illegible] ويجب ان يكون المضمر معينا لا يفيد
المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد
اختلف فيهما قوله والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن
قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم يعمل الخبر [illegible] نظرا الى كونه

في

في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل في الغير المستحق لغيرها اي الذي لخفه
غيرها قوله واما الاسمية قال الشيخ الرضي كما كان في المبنيات ما يوافق لفظ
الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم
الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كفجار ونسار ووجب فطام للموثق
لجلب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان الاولى
ان يجعل الابواب براسها قوله الخ فيه لانه ذاكر احوال الاسم واقسام
الحرف فيه فسيجيء في بحثه قوله فانها اما تامة اي مثل قوله واستفهامية قد يراد
معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الفها الاستفهامية في الاغلب عند
كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء ذا بعدها الاستفهامية كذلك
ذا المستقل قوله ربما نكرة الموصوف الخ قيل جاز ان يكون ما كافة قال المحقق
الاولى التجاة اختار او كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصول والعائد
الجار والمجرور [illegible] يعني قول هذا الامر [illegible] قليل الا [illegible] وفيه انه
يجوز ان يكون من للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم ويكون
تضمين نكرة معنى شيء وتبعيض وجملة قوله له [illegible] صفة للامر لان
اللام فيه للعهد الذهني قوله وصفة اختلف في ما الحق النكرة لافادة الابهام
فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم فاتيتها اما التحقير او التعظيم والتنويع
نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا تعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم لا يعرف